

كليـــة التجــارة
مركز التعليم المفتوح

المحاسبة المتقدمة

اســــم البرنامج: برنامج التسويق والبيع
(المستـــوى الثاني – فصـــل دراســـي اول)

(كــود ٢٣٤)

المــؤلــف
أ.د/ فــاروق جمعــة عبد العــال
أستــاذ المحاسبــة الخاصــة
ووكيـل الكليــة لشئون التعليم والطلاب

دكتورة
أمل عبد الفضيل عطيه

٢٠١٠



كليـــة التجـارة
مركز التعليم المفتوح

المحاسبة المتقدمة

الجـــزء الثاني

اســــــم البرنامج: برنامج التسويق والبيع
(المستـــوى الثاني – فصـــل دراســـي ثالث)

(كــــود ٢٣٤)

أ.د/ فـــاروق جمعـة عبد العـــال
أستـــاذ المحاسبـــة الخاصـــة
ووكيــل الكليـــة لشئون التعليم والطلاب

٢٠١٠

:m

واجهت مهنة المحاسبة والمراجعة في الآونة الأخيرة العديد من التحديات، خاصة بعض انهيار العديد من الشركات في دول شرق آسيا، بالإضافة إلى بعض الشركات الأمريكية العملاقة مثل شركة إنرون Enron وشركة وورلد كوم World.com، وقد أدت هذه الانهيارات إلى إثارة التساؤل عن دور المحاسبين والمراجعين في تلك الشركات؛ خاصة بعد أن أشارت إليهم أصابع الاتهام نتيجة عدم قيامهم بالإفصاح عن الممارسات المحاسبية الخاطئة في تلك الشركات للمستثمرين، والجهات الرقابية المسئولة، **ونتيجة لذلك اتجهت العديد من المنظمات العلمية والجهات المستقلة عن مهنة المحاسبة في العديد من دول العالم إلى ضرورة تطوير الفكر المحاسبي وإعادة النظر في منظومة المحاسبة بما تتضمنه من مبادئ ومعايير إيماناً بدور المحاسبة كنظام معلومات في حل العديد من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه إدارات مختلف الشركات، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والاقتصادية المتلاحقة.**

كما اتجهت الجهات المسئولة في العديد من دول العالم ومن بينها مصر، بالاهتمام بشركات المساهمة خاصة لما تتصف به من كبر الحجم، وسيطرتها على الموارد الاقتصادية والمالية الضخمة، وتنوع الأطراف

المرتبطة بها واتساع قاعدة ملكيتها مما جعلها تمثل العمود الفقري في أي كيان اقتصادي ضخم.

وإيماناً بأهمية تطور الواقع العملي وضرورة مواكبته سوف يتناول المؤلف في هذا الكتاب، المحاسبة المتوسطة من خلال الموضوعات التالية:

- الفصل الأول: قائمة التدفقات النقدية:

سوف يتناول المؤلف في هذا الفصل المعايير المحاسبية المصرية والدولية والأمريكية المتعلقة بإعداد قائمة التدفقات النقدية، وطرق إعدادها من خلال تناول الطريقة المباشرة وغير المباشرة.

- الفصل الثاني: الالتزامات طويلة الأجل:

سوف يتناول المؤلف في هذا الفصل طبيعة الالتزامات طويلة الأجل، ومكوناتها، والمعالجة المحاسبية لقرض السندات، وأوراق الدفع، والقروض طويلة الأجل.

- الفصل الثالث: حقوق المساهمين:

سوف يتناول المؤلف في هذا الفصل مكونات حقوق المساهمين من خلال تناول المعالجة المحاسبية لرأس المال المدفوع، والمعالجة المحاسبية لرأس المال المكتسب، بالإضافة إلى بيان كيفية توزيع الأرباح في شركات المساهمة وأشكالها المختلفة.

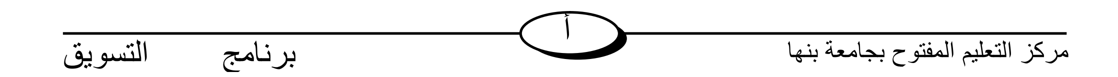
وأخيراً يتوجه المؤلف إلى الله سبحانه وتعالى شاكراً إياه على عظيم نعمه وجلال كرمه وفضله على أن أعانني على إتمام هذا الكتاب، الذي أتمنى أن يجد فيه القارئ العزيز ضالته المنشودة.

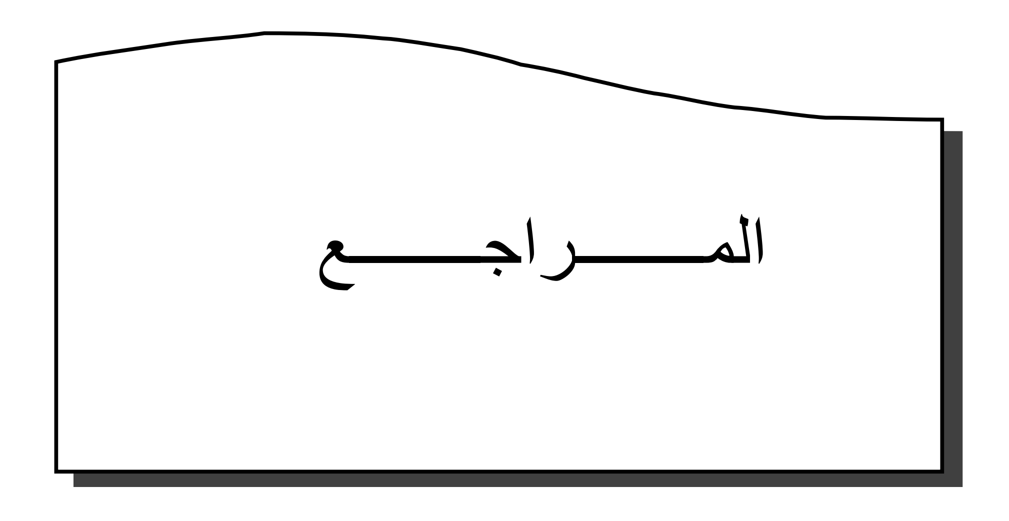
القاهرة ٢٠٠٩

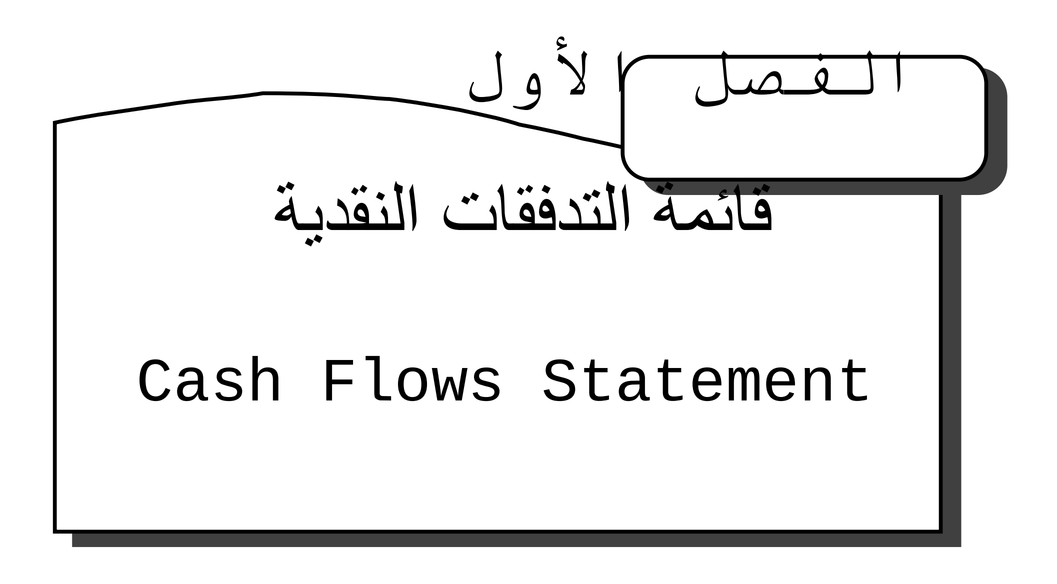
المؤلف،

،

المحتـــويـــات:




المــــــــراجــــــــع


الـفـصل الأول
قائمة التدفقات النقدية
Cash Flows Statement

مقدمة:

تقوم قائمة الدخل على فلسفة مؤداها مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها طبقاً لمبدأ الاستحقاق، الذي يقضي بأن تدرج الإيرادات الخاصة بالفترة في قائمة الدخل سواء حصلت أم لم تحصل، وكذلك تدرج المصروفات الخاصة بالفترة في قائمة الدخل سواء دفعت بكاملها أم كانت مستحقة، كما تستبعد الإيرادات المحصلة مقدماً، وكذا المصروفات المدفوعة مقدماً من قائمة الدخل، وبالتالي فإن صافي الربح الذي تظهره قائمة الدخل لا يعبر عن حقيقة النقدية المتاحة آخر العام، ولا يبين كيفية الحصول عليها أو توقيتها، وهل تعتبر الإمكانيات الحالية للشركة في توليد النقدية قوية أم ضعيفة؟ وماذا سيكون وضعها في المستقبل؟ وهل ستتمكن الشركة من سداد التزاماتها في مواعيدها أم لا؟

لذلك اتجه الفكر المحاسبي إلى ضرورة البحث عن أداة أو وسيلة جديدة تمكن كافة المهتمين بأمر الشركة سواء من داخلها أم من خارجها- من الإجابة على التساؤلات السابقة. فكانت قائمة التدفقات النقدية.

وأكدت المعايير المحاسبية المصرية والدولية على ضرورة الالتزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية وحددت كيفية إعدادها وطريقة عرضها حتى تتحقق الفائدة المرجوة منها.

وسوف يتناول المؤلف قائمة التدفقات النقدية من خلال العناصر التالية:-

١/١ المعايير المحاسبية المصرية والأمريكية التي تناولت قائمة التدفقات النقدية.

٢/١ ماهية قائمة التدفقات النقدية والغرض منها.

٣/١ التبويب الرئيسي للتدفقات النقدية.

٤/١ متطلبات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية.

٥/١ تطبيقات عملية محلولة وغير محلولة.

وسوف يتناول المؤلف فيما يلي العناصر السابقة بالتحليل كالآتي:-

١/١ المعايير المحاسبية المصرية والدولية والأمريكية التي تناولت قائمة التدفقات النقدية:

١/١/١ المعايير المحاسبية المصرية:

تضمنت المعايير المحاسبية الصادرة عن قرار وزير الاقتصاد بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم المعيار المحاسبي رقم (٤) الخاص "بقوائم التدفقات النقدية".

هـدف المعيـار:

تعتبر المعلومات عن التدفقات النقدية لأية منشأة مفيدة في إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية، والقرارات الاقتصادية التي يتخذها هؤلاء المستخدمون تحتاج إلى تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وتوقيت ومدى تأكد توليدها.

والهدف من هذا المعيار هو طلب تقديم معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية، وما في حكمها للمنشأة، وذلك عن طريق قائمة التدفق النقدي والتي تبوب التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

نطـاق المعيـار:

١) على المنشأة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، وينبغي عرض هذه القائمة كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية عنها.

٢) يهتم مستخدمو القوائم المالية لمنشأة ما بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها، وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشأة وبصرف النظر عما إذا كانت النقدية يمكن أن ينظر إليها كمنتج للمنشأة أم لا.

أهميـة عرض معلومات التدفق النقدي:

توفر قائمـة التدفق النقدي المعلومـات التـي تمكن المستخدمين من تقييم التغييرات التي تحدث في صافي أصول المنشأة، وفـي هيكلها المـالي (بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على سداد ديونها)، ومقدرتها على التأثير على مبـالغ وتوقيـت التـدفقات النقديـة مـن أجـل أن تتوافـق مـع الظـروف والفـرص المتغيرة.

كما أن المعلومات التاريخية للتدفق النقدي تستخدم كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية، كما أنها أيضاً تفيد في فحص مدى دقة التقديرات السابق إعدادها للتدفقات النقدية المستقبلية، ولاختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثر تغير الأسعار.

تعـــــريفـــــــات:

تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بـالمعنى المذكور قرين كل منها:

- **النقدية**: تتضمن النقدية بالصندوق الودائع تحت الطلب.
- **ما في حكم النقدية**: هي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً.
- **التدفقات النقدية**: هي التدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة.
- **أنشطة التشغيل**: هي الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد للمنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل.
- **أنـشطة الاسـتثمار**: هـي أنـشطة اقتنـاء واسـتبعاد الأصـول طويلـة الأجـل والاستثمارات الأخرى لا تدخل في حكم النقدية.

عــــرض قـــائمـــة التـدفـــق النقـــدي:

١) ينبغي أن تعرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة على كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

٢) تقـوم المنـشأة بعـرض تـدفقاتها النقديـة مـن كـل مـن أنـشطة التـشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون أكثر ملاءمة لأعمالها، ويوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم الماليـة بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المـالي للمنشأة وأرصـدتها النقديـة وما في حكمها، ويمكن استخدام هذه المعلومـات أيضاً لتقييم العلاقـات بين تلك الأنشطة.

٣) قد تتضمن المعاملة الواحدة تدفقات نقديـة يمكن تبويبهـا بـشكل مختلـف، **مثال ذلك**: عند إعادة السداد النقدي لغرض ما، فإن السداد يتضمن كـلاً مـن فائـدة القـرض ومبلـغ القـرض الأصـلي، وقد يبـوب عنـصر الفائـدة كنشاط تشغيلي ويبوب عنصر القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.

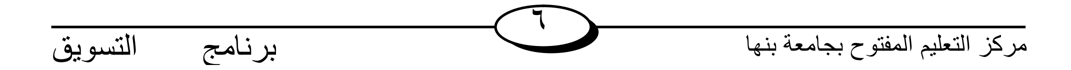
أنشطـــــة التشغيــــل:

يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناتج من أنشطة التشغيل مؤشراً رئيسياً على مدى قدرة عمليات المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية؛ لإعادة سداد القروض والاحتفـاظ بالمقـدرة التـشغيلية للمنـشأة وسـداد التوزيعـات علـى الأسـهم واقتنـاء استثمارات جديـدة بـدون الحاجـة إلـى الالتجـاء إلـى مـصادر خـارجيـة للتمويـل، وتعتبـر المعلومـات المستقاة مـن المكونـات المحددة للتدفقات النقديـة التاريخيـة للتشغيل مع المعلومات الأخرى مفيدة فـي التنبـؤ بالتـدفقات النقديـة للتـشغيل فـي المستقبل.

أنشطــــة الاستثمــــار:

يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار مهماً؛ حيث أن هذه التدفقات النقدية تمثل مدى الاتفـاق الـذي تم للحصـول علـى أصـول مـن أجل توليد دخل مستقبلي وتدفقات نقدية.

أنشطــــة التمــــويــــل:



يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل مهماً؛ لأنه يساعد على التنبؤ باحتياجات مقدمي رأس المال للمنشأة من التدفقات النقدية المستقبلية.

عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

ينبغي على المنشأة عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام إما:

أ) **الطريقة المباشرة**: والتي يتم بمقتضاها الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية.

ب) **الطريقة غير المباشرة:** والتي يتم بمقتضاها تسوية صافي الربح أو الخسارة لمراعاة أثر المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية أو أي تأجيل أو استحقاق لمقبوضات أو لمدفوعات التشغيل الماضية أو المستقبلية، وبنود الإيرادات أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية للاستثمار أو التمويل.

عرض التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل:

ينبغي على المنشأة إعداد تقرير مفصل يوضح النوعيات الرئيسية لكل من إجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار والتمويل.

التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:

١) ينبغي تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية بعملة التعامل، وذلك باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ التدفق النقدي.

٢) ينبغي ترجمة التدفقات النقدية الخاصة بالشركة التابعة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السارية بين عملة التعامل والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية.

٣) لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة والناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تدفقات نقدية، ولكن يجب عرض أثر

تغيرات سعر الصرف على النقدية وما في حكمها المحتفظ بها أو المستحقة بعملة أجنبية في قائمة التدفق النقدي، وذلك من أجل التسوية النقدية، وما في حكمها في بداية ونهاية الفترة.

الضرائب على الدخل:

١) ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة التشغيل ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص.

٢) تنشأ الضرائب على الدخل من المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية والتي يتم تبويبها على أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل في قائمة التدفق النقدي.

المعاملات غير النقدية:

ينبغي استبعاد معاملات الاستثمار والتمويل التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما في حكمها من قائمة التدفق النقدي، وينبغي الإفصاح عن مثل هذه المعاملات في مكان آخر في القوائم المالية بالطريقة التي توفر جميع المعلومات المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل هذه، ومن أمثلة المعاملات غير النقدية ما يلي:

أ) شراء منشأة عن طريق إصدار حقوق الملكية.

ب) تحويل الدين إلى حقوق الملكية.

ج) شراء الأصول إما بتحمل الالتزامات المتعلقة بها مباشرة أو عن طريق التأجير التمويلي.

٢/١/١ المعايير المحاسبية الدولية:

أصـدرت لجنـة معـايير المحاسـبة الدوليـة (IASC) فـي عـام ١٩٩٢ المعيار المحاسبي الـدولي رقـم (٧) بعنـوان **"قوائم التدفقات النقديـة"**، ويعتبـر المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) ترجمة حرفية للمعيار الـدولي رقـم (٧)؛ لذلك سوف يقتصر المؤلف على إظهار جوانب الاختلاف بينهم فقط من خلال الجدول التالي:

أوجه الاختلاف	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧)	المعياري المحاسبي المصري رقم (٤)
الطريقة المباشرة وغير المباشرة	أجاز استخدام كل من الطريقتين، مع تشجيع الطريقة المباشرة، مع عرض مزاياها.	أجاز استخدام كل من الطريقتين، مع عرض مزايا الطريقة المباشرة دون أن يساند تطبيقها.
معالجة السحب على المكشوف	هو نشاط تمويلي ولكن يدخل ضمن النقدية وما في حكمها إذا ما توافرت فيه شروط معينة.	يدخل ضمن النقدية وما في حكمها.
إعداد التقارير القطاعية سواء فيما يتصل بالقطاعات الصناعية أو القطاعات الجغرافية	يشجع المعيار الإفصاح عنها، حيث تعتبر من المعلومات الإضافية التي قد تكون ضرورية للمستخدمين، من أجل تفهم المركز المالي وسيولة المنشأة مع تعليق الإدارة على ذلك.	لم يرد نص
الاستثمارات في مشروعات	يتم إثبات التدفقات النقدية الناتجة عن هذه الاستثمارات وذلك في ظل	لم يرد نص

مشتركة	المعيار الدولي رقم (٣١) الخاص بالتقارير المالية عن المشاركات في المشروعات المشتركة	

٣/١/١ المعايير المحاسبية الأمريكية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم (٩٥) بعنوان قائمة التدفقات النقدية ويمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا المعيار فيما يلي:

١) أوضحت الفقرة (٣) نطاق تطبيق المعيار، حيث يلزم جميع الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإعداد قائمة المركز المالي والدخل بأن تعد قائمة التدفق النقدي عن كل فترة تقدم عنها قائمة الدخل.

٢) أوضحت الفقرات (٤، ٥، ٦) أهداف قائمة التدفقات النقدية في أنها تمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعدهم في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح وتفسير أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٣) أوضحت الفقرة رقم (٢٥) الإفصاح عن التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ حدوث التدفقات النقدية.

٤) أوضحت الفقرة (٣٢) الإفصاح عن العمليات غير النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، حيث يتم التقرير عنها في آخر قائمة التدفقات النقدية، وبشكل مفصل عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية أو في صورة ملاحظات.

٢/١ ماهية قائمة التدفقات النقدية والغرض منها:

١/٢/١ ماهية قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية التي تنص معظم معايير المحاسبة المالية المصرية والدولية على اعتبارها ضمن القوائم المالية الأساسية التي تلزم الشركات التي يتم تداولها أسهمها في بورصة الأوراق المالية بإعدادها ونشرها ضمن القوائم المالية المنشورة وقد نص المعيار المحاسبي المصري (١) على: "أن مصطلح القوائم المالية يشمل الميزانيات المالية وقوائم الدخل أو حسابات الأرباح والخسائر وقوائم التدفقات النقدية والإيضاحات وأية قوائم أخرى أو بيانات تفسيرية اعتبرت مكملة للقوائم المالية".

كما أشار المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" على أنه: "يجب على المنشأة إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار ويتضح عرض هذه القائمة كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية عنها".

كما نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) على أن: "قائمة التدفقات النقدية تعد إحدى القوائم المالية الأساسية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي وتوضح هذه القائمة مصادر النقدية وأوجه استخدامها خلال الفترة المحاسبية".

وفي ضوء ما سبق يمكن للمؤلف تحديد مفهوم قائمة التدفقات النقدية، في أنها قائمة تمكن من الإجابة على التساؤلات التالية:

أ) من أين تم الحصول على النقدية خلال الفترة؟

ب) كيف استخدمت النقدية خلال الفترة؟

ج) تفسير التغير في رصيد النقدية خلال الفترة.

٢/٢/١ الغرض من قائمة التدفقات النقدية:

تشير الفقرة رقم (٣) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) إلى أن الغرض من قائمة التدفقات النقدية يتمثل في الآتي:

أ) توفير المعلومات التي تمكن المستثمرين من تقييم التغيرات التي تحدث في صافي أصول المنشأة وكذا في هيكلها المالي.

ب) تقييم درجة السيولة في المنشأة ومدى قدرتها على سداد ديونها للغير.

ج) تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها، وكذلك استخدامات المنشأة للنقدية المولدة من الأنشطة المختلفة.

د) تقييم مدى مساهمة الأنشطة المختلفة للمنشأة (تشغيلية – تمويلية – استثمارية) في توليد واستخدام النقدية خلال الفترة.

ه) تحليل الأسباب التي أدت إلى اختلاف رقم صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق مع رقم صافي التدفق النقدي في نفس التاريخ.

و) تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت مدى تأكد تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية.

ز) تستخدم معلومات التدفق النقدي في فحص مدى دقة التقديرات السابق إعدادها للتدفقات النقدية في المستقبل، وكذا لاختيار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثر تغيرات الأسعار.

ح) تقييم قدرة الشركة على توزيع الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.

٣/١ التبويب الرئيسي للتدفقات النقدية:

يضيف المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٩٥) وكذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) والمعيار المحاسبي المصري رقم(٤) التدفقات النقدية طبقاً للأنشطة الرئيسية التالية للمنشأة:

القسم الأول: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

تنتج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمنشأة، لذلك فإنها تنتج أساساً من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الدخل (الربح) أو صافي الخسارة.

وتنتج عن هذه العمليات تدفقات نقدية داخلة أو خارجه مثل النقدية المحصلة من بيع البضاعة أو تقديم الخدمات وكذلك المدفوعات النقدية للموردين لسداد قيمة بضائع أو خدمات، وكذلك المدفوعات النقدية للعاملين.

ويمثل الفرق بين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية في هذا القسم صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وقد أشارت الفقرة رقم (١٢) من المعيار المحاسبي رقم (٤) على أن مبلغ التدفقات النقدية الناتج من أنشطة التشغيل يعتبر مؤشراً رئيسياً على مدى قدرة عمليات الشركة على توليد تدفقات نقدية كافية لإعادة سداد القروض والاحتفاظ بالمقدرة التشغيلية للمنشأة وسداد التوزيعات على الأسهم واقتناء استثمارات جديدة بدون الحاجة إلى مصادر خارجية للتمويل.

واعتبر المعيار أن المعلومات المستقاة من المعلومات المحددة للتدفقات النقدية التاريخية للتشغيل مع المعلومات الأخرى مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية للتشغيل في المستقبل.

القسم الثاني: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تشمل الأنشطة الاستثمارية كافة العمليات التي ترتبط بإقتناء الأصول طويلة الأجل والتخلص منها ويعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار مهماً، لأن هذه التدفقات تمثل مقدار الإنفاق الذي تم للحصول على أصول سوف تولد دخلاً وتدفقاً نقدياً في المستقبل، ومن أمثلتها ما يلي:

- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة أو أصول غير ملموسة أو أي أصول أخرى طويلة الأجل.
- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى.
- المقبوضات النقدية من تحصيل المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى.
- المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمنشآت أخرى.
- المدفوعات النقدية لإقتناء أسهم أو سندات في منشآت أخرى.
- ويمثل الفرق بين المقبوضات والمدفوعات النقدية من تلك الأنشطة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار.

القسم الثالث: التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

أنشطة التمويل هي الأنشطة التي ترتبط بعناصر الالتزامات طويلة الأجل وكذلك العمليات المتعلقة برأس المال.

ويعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل مهماً لأنه يساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، خاصة للفئات التي تقدم برأس المال للمنشأة وهم المستثمرين والمقروضون.

ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل:

- المقبوضات النقدية من إصدار الأسهم.
- المدفوعات النقدية لشراء أسهم الشركة ذاتها أو إلغائها.
- المقبوضات النقدية من القروض.
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة ويمثل الفرق بين المقبوضات والمدفوعات النقدية من هذا النوع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل.

تبويب الفوائد وتوزيعات الأرباح:

يشير المعيار المحاسبي رقم (٤) إلى ضرورة الإفصاح عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وتوزيعات الأرباح بشكل منفصل، كما ينبغي تبويب كل منها بطريقة تتصف بالثبات من فترة لأخرى، أما على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو أنشطة تمويلية.

ويتضح من دراسة هذا المعيار أنه لم يحدد للشركات كيفية تبويب الفوائد والأرباح الموزعة والأرباح المقبوضة على الأقسام الثلاثة السابقة، غير أنه اشترط على الشركة التي تختار تبويباً معنياً لهذه العناصر أن تستمر على هذا التبويب عبر الفترات المختلفة إلا أن المؤلف يرى أن الفوائد على القروض وكل أدوات المديونية الأخرى تبوب على أنها مدفوعات نقدية في أنشطة التشغيل، وتبوب توزيعات الأرباح والفوائد الدائنة التي تحصل عليها المنشأة من استثماراتها المختلفة كمقبوضات نقدية في أنشطة الاستثمار، أما توزيعات

الأرباح التي تدفعها الشركة لحملة الأسهم فتبوب على أنها مدفوعات نقدية في أنشطة التمويل.

كما يشير المعيار إلى ضرورة الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة التشغيل.

٤/١ متطلبات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

١/٤/١ متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية ضرورة توافر ما يلي:

أ- قائمة الدخل عن الفترة المحاسبية الحالية:

تستخدم المعلومات الواردة في هذه القائمة لتحديد مقدار النقدية التي يتم الحصول عليها أو إنفاقها على الأنشطة التشغيلية خلال الفترة المحاسبية.

ب- قائمة الأرباح المحتجزة:

تستخدم المعلومات الواردة في هذه القائمة لمعرفة التوزيعات المعلن عنها وتأثير صافي الدخل (الربح) أو الخسارة على الأرباح المحتجزة.

جـ- قائمة المركز المالي المقارنة (الميزانية العمومية):

يحتاج تحديد قيمة التغييرات في كل من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية إلى ضرورة الرجوع إلى كل من قائمة المركز المالي التي أعدت عن الفترة المحاسبية السابقة وكذلك قائمة المركز المالي عن الفترة المحاسبية المالية، وبعبارة أخرى فإن قائمة المركز المالي المقارنة تظهر التغييرات في عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول الفترة المحاسبية وآخرها.

د- معلومات إضافية:

هي المعلومات التي لم يتم عرضها في أي من القوائم المالية، إلا أنها ضرورية ولازمة لقراءة وفهم هذه القوائم، كما أنها تساعد على معرفة مقدار النقدية التي تم الحصول عليها أو صرفها خلال الفترة المحاسبية التي تعد عنها قائمة التدفقات النقدية.

٢/٤/١ طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يشير المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) إلـى أن طـرق إعداد قائمـة التدفقات النقدية تتمثل في طريقتين هما:

أولاً: الطريقة غير المباشرة:

فـي هذه الطريقـة يـتم تعـديل نـاتج النـشاط (صـافي الـدخل) مـن أسـاس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بدلاً من تعديل مفردات قائمة الدخل، ويتم تعديل صافي الدخل فـي هذه الطريقـة بإضـافة العناصـر التـي خفضت صـافي الـدخل وفقاً لأساس الاستحقاق إلا أنها لم تستلزم استخدام للنقدية وطرح العناصر التي زادت صـافي الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق إلا أنها لم يترتب عليها إضـافة إلى النقدية وسوف يتناول المؤلف فيمـا يلـي كيفيـة اسـتخدام الطريقـة غيـر المباشـرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية:

أ) تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

لتحديد صـافي التـدفق النقدي مـن الأنـشطة التـشغيلية يـتم تعـديل صـافي الدخل بإجراء التسويات الخاصة بالعناصر التي تدخل في تحديد صـافي الـدخل ولكنها لا تؤثر على النقدية زيادة أو نقصاً ومن هذه التسويات ما يلي:

(١)إضـافة إهـلاك الأصـول الثابتـة ومـصروف النـضوب للأصـول غيـر الملموسة ومصروف النفاد للموارد الطبيعية ومصروف إهلاك خصم إصدار السندات.

ونتميـز هـذه العناصـر بأنهـا لا يترتـب عليهـا أيـة تـدفقات نقديـة خلال الفترة المحاسبية إلا أنها تعتبر من المصروفات التي يتم خصمها في قائمة الدخل قبل الوصول إلى صافي الدخل (الربح) مما يؤدي إلـى تخفيض صافي الدخل ويتطلب الأمر إضافتها مرة أخرى لإزالـة أثرهـا والإبقاء على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

(٢)إضافة الزيادة في الالتزامات المتداولة (قصيرة الأجل) التي تعبر عن تدفقات نقدية داخلة أو عدم سداد مبالغ بعض النفقات أو الخدمات وتشمل الالتزامات المتداولة ما يلي:

الدائنين – ضرائب مستحقة – المصروفات المستحقة – أوراق الدفع.

(٣)إضافة النقص في الأصول المتداولة (بخلاف النقدية) حيث يعبر ذلك عن تحصيل مبالغ من العملاء وتشمل الأصول المتداولة ما يلي:

المدنين – المخزون السلعي – المصروفات المقدمة – أوراق القبض.

(٤)طرح النقص في الالتزامات المتداولة باعتبارها أنها تعبر عن سداد مبالغ الموردين والغير.

(٥)طرح الزيادة في الأصول المتداولة بخلاف (النقدية/ السحب على المكشوف).

(٦)إضافة خسائر بيع الآلات والمعدات والممتلكات والاستثمارات طويلة الأجل باعتبار أنها لا تمثل تدفقات نقدية.

(٧)طرح أرباح بيع الآلات والمعدات والممتلكات والاستثمارات طويلة الأجل باعتبارها أنا لا تمثل تدفقات نقدية.

(٨)إضافة إهلاك علاوة إصدار السندات باعتبارها لا تمثل تدفقات نقدية.

__ويمكن للمؤلف توضيح ما سبق من خلال القائمة التالية:__

البيان		
صافي الدخل		××
__يضاف إليه:__		
إهلاك الأصول الثابتة	××	
مصروفات نضوب الأصول غير الملموسة (الشهرة، حق الابتكار)	××	
مصروف النفاد للموارد الطبيعية	××	
إهلاك خصم إصدار السندات	××	
نقص الأصول المتداولة	××	
زيادة الالتزامات المتداولة	××	
خسائر بيع الأصول الثابتة	××	

يطرح منه:		
إهلاك علاوة إصدار السندات	××	
زيادة الأصول المتداولة	××	
نقص الالتزامات المتداولة	××	
أرباح بيع الأصول الثابتة	××	
أرباح بيع الاستثمارات طويلة الأجل	××	
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		××

ب) تحديد صافى التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:

التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية تتضمن ما يلي:

(١) قيمة ما يتم تحصيله نقداً مقابل بيع الاستثمارات طويلة الأجل وتشمل تلك الاستثمارات كل من الأراضي المحتفظ بها بهدف التوسعات في المستقبل وكذلك شراء أسهم شركات أخرى وشراء سندات لشركات أخرى وعند حدوث زيادة في الاستثمارات طويلة الأجل فهذا يعنى شراء استثمارات جديدة مما يمثل تدفقاً نقدياً خارجاً، وبالتالي لابد من إدراجه ضمن التدفقات النقدية الخارجة لمقابلة الاحتياجات الاستثمارية ما لم تكن هناك معلومات إضافية تشير إلى أن هذه الزيادة قد تمت بتسهيلات ائتمانية أو على الحساب حيث أنه في مثل هذه الحالة فإنها لا تدخل ضمن التدفقات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية إلا بالقدر الذي تم سداده نقداً.

أما إذا كان هناك نقص في الاستثمارات طويلة الأجل فهو يشير إلى أن هناك جزء من هذه الاستثمارات قد تم بيعه وهو يمثل تكلفة الاستثمارات، أما عن القيمة التي تم بيعه بها فهي تمثل التدفق النقدي الداخل الذي يدج ضمن الأنشطة الاستثمارية.

أي أن التدفق النقدي من بيع الاستثمارات طويلة الأجل
= النقص في الاستثمارات (+) أرباح بيع الاستثمارات طويلة الأجل
(-) خسارة بيع الاستثمارات طويلة الأجل

(٢) التغيرات في أرصدة الممتلكات والآلات والمعدات وينبغي التفرقة بين ما يلي:

أ) حدوث زيادة في أرصدة الممتلكات والآلات والمعدات:

وفي هذه الحالة الزيادة تعكس تكلفة الآلات والمعدات التي تم شراؤها خلال الفترة المحاسبية وتمثل هذه الزيادة تدفقاً نقدياً خارجاً لشراء هذه العناصر خاصة في حالة عدم وجود معلومات عن وجود تسهيلات ائتمانية للحصول على الممتلكات والآلات والمعدات.

ب) أما إذا توافرت معلومات تفيد بأنه تم التخلص من جزء من الممتلكات والآلات والمعدات أثناء الفترة المحاسبية:

فإن قيمة مشتريات الآلات والمعدات تتحدد كالآتي:

مشتريات الآلات والمعدات
= الزيادة في الآلات والمعدات + تكلفة الآلات والمعدات التي تم التخلص منها

أما في حالة حدوث نقص في الآلات والمعدات فهذا يعنى أنه قد تم بيع الآلات والمعدات ويمثل النقص في هذه الحالة تكلفة الآلات والمعدات المباعة ويمكن تحديد قيمة البيع كالآتي:

قيمة بيع الآلات والمعدات
= النقص في قيمة الآلات والمعدات (+) أرباح بيع الآلات والمعدات (–) خسائر بيع الآلات والمعدات

وتمثل قيمة بيع الآلات والمعدات تدفقاً نقدياً داخلاً للأنشطة الاستثمارية خاصة ما لم يكن هناك معلومات تفيد بأنه قد تم بيع بالآجل أو بتسهيلات ائتمانية.

ويمكن للمؤلف توضيح ما سبق من خلال القائمة التالية:

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
التدفقات الداخلة:		
من بيع الأصول الثابتة	××	
من بيع الاستثماريات المالية	××	
من تحصيل قيمة القروض طويلة الأجل الممنوحة للغير	××	××
التدفقات الخارجة:		
لشراء الأصول الثابتة	××	
لشراء الاستثمارات المالية	××	
كقروض طويلة الأجل مقدمة للغير	××	(××)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		××

جـ) تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

ترتبط التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية بالتغيرات في حسابات كل من الالتزامات طويلة الأجل وحسابات حقوق الملكية وعند معالجة الأنشطة التمويلية يجب مراعاة ما يلي:

(١) قرض السندات والقرض طويلة الأجل الأخرى:

تمثل الزيادة في قرض السندات والقروض طويلة الأجل إصدارات جديدة وفي هذه الحالة تعتبر تدفقات نقدية داخلة، أما النقص في قرض السندات فهو يشير إلى سداد السندات أو جزء منها وبالتالي تمثل تدفقاً نقدياً خارجاً.

ملحوظة هامة:

إذا كان هناك زيادة في السندات والقروض طويلة الأجل الأخرى وقد ورد ضمن المعلومات الإضافية أن هذه الزيادة قد استخدمت في شراء الآلات

والمعدات ففي هذه الحالة لا تعتبر هذه الزيادة تدفقات نقدية ضمن الأنشطة التمويلية.

(٢) أسهم رأس المال:

تشير زيادة القيمة الأسمية لأسهم رأس المال إصدار أسهم جديدة ويتم تحديد قيمة هذه الزيادة من خلال زيادة رأس مال الزيادة المدفوعة مضافاً إليها الزيادة في القيمة الأسمية لأسهم رأس المال ويمثل مجموعهم تدفق نقدي داخل للأنشطة التمويلية.

أما إذا حدث نقص في القيمة الأسمية لأسهم رأس المال فهذا يعنى أن الوحدة الاقتصادية قد قامت بشراء جزءاً من أسهمها (أسهم الخزانة) وهذا النقص يمثل تدفق نقدي خارج يجب إدراجه ضمن الأنشطة التمويلية.

(٣) التغير في الأرباح المحتجزة:

يتم الاستفادة من التغيرات في رصيد الأرباح المحتجزة في معرفة الأرباح الموزعة على حملة الأسهم كالآتي:

- إذا كان التغير بالزيادة في رصيد حساب الأرباح المحتجزة مساوياً لصافي الدخل أو مساوياً لصافي الخسارة فإن ذلك يعنى عدم إجراء أي توزيعات من الأرباح الخاصة بالفترة المحاسبية على حملة الأسهم.
- إذا كان التغير بالزيادة في رصيد حساب الأرباح المحتجزة أقل من صافي الدخل للفترة المحاسبية فإن الفرق يمثل ما تم توزيعه على حملة الأسهم خلال الفترة المحاسبية.
- إذا كان التغير بالنقص في رصيد حساب الأرباح المحتجزة مع عدم تحقيق خسارة ففي هذه الحالة يكون ما يتم توزيعه على حملة الأسهم مساوياً صافي الدخل مضافاً إليه مقدرا النقص في رصيد حساب الأرباح المحتجزة.

ويمكن للمؤلف توضيح ما سبق من خلال القائمة التالية:

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		

البيان		
التدفقات الداخلة:		
من بيع أسهم الشركة	××	
من إصدار سندات أو قروض طويلة الأجل	××	××
التدفقات الخارجة:		
لسداد الديون طويلة الأجل	××	
لشراء الشركة لأسهمها من السوق	××	
لسداد قيمة الأسهم الممتازة	××	
لدفع توزيعات الأرباح للمساهمين	××	(××)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		××

وبعد تحديد مكونات الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية يمكن عرض نموذج عام لقائمة التدفقات النقدية كالآتي:

البيان		
أولاً: التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية:		
صافي الدخل		××
تعديلات لتسوية صافي الدخل		
يضاف إليه:		
إهلاك الأصول الثابتة	××	
إهلاك الأصول غير الملموسة	××	
إهلاك خصم إصدار السندات	××	
خسائر بيع الأصول الثابتة	××	
خسائر بيع استثمارات مالية	××	
خسائر تقييم العملات الأجنبية	××	
المخصصات	××	
النقص في المدينين (النقص في الأصول)	××	
النقص في أوراق القبض (النقص في الأصول)	××	
النقص في المخزون السلعي (النقص في الأصول)	××	
النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً (النقص في الأصول)	××	
الزيادة في الدائنين (الزيادة في الخصوم المتداولة)	××	
الزيادة في أوراق الدفع (الزيادة في الخصوم المتداولة)	××	
الزيادة في الالتزامات المستحقة (الزيادة في الخصوم المتداولة)	××	

البيان		
يطرح منه:		
إهلاك علاوة إصدار السندات	(××)	
أرباح بيع أصول ثابتة	(××)	
أرباح بيع استثمارات مالية	(××)	
أرباح تقييم العملات الأجنبية	(××)	
الزيادة في المدينين	(××)	
الزيادة في أوراق القبض	(××)	
الزيادة في المخزون السلعي	(××)	
الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	(××)	
النقص في حسابات الدائنين	(××)	
النقص في الالتزامات المستحقة	(××)	
النقص في حسابات أوراق الدفع	(××)	
		(××)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية الجارية		×× (١)
ثانياً: التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية:		
متحصلات من بيع أصول ثابتة	××	
متحصلات من بيع الاستثمارات المالية	××	
تحصيل قيمة القروض التي منحت للغير	××	
فوائد دائنة محصلة	××	
توزيعات محصلة	××	
		××
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(××)	
مدفوعات لشراء استثمارات مالية	(××)	
منح قروض للغير	(××)	
		(××)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		×× (٢)
ثالثاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
متحصلات من بيع أسهم الشركات	××	

البيان		
متحصلات من إصدار سندات أو قروض طويلة الأجل	××	
		××
مدفوعات لسداد قيمة الأسهم الممتازة	(××)	
توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين	(××)	
		(××)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		××
		(٣)
١+٢+٣ صافي الزيادة (أو النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة		××
+ النقدية وما في حكمها في بداية الفترة		××
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة		××

٣/٤/١ العمليات غير النقدية:

وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (٤) يتضح أن قائمة التدفقات النقدية قد ركزت على توضيح أثر كل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقدية، وبالتالي لا يؤخذ في الاعتبار عند إعداد قائمة التدفقات النقدية العمليات غير النقدية والتي لا تؤثر على النقدية ومن أمثلة تلك العمليات ما يلي:

(١)اقتناء الآلات والمعدات عن طريق الالتزامات طويلة الأجل أو إصدار أسهم لسداد قيمتها.

(٢)الحصول على قرض طويل الأجل لسداد قرض آخر طويل الأجل.

(٣)تحويل الديون طويلة الأجل إلى أسهم عادية.

(٤)تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية.

(٥)مبادلة الآلات والمعدات بالآلات ومعدات مثلية وغير مثلية.

(٦)إصدار أسهم عادية لسداد قيمة السندات.

وبالرغم من أهمية العمليات غير النقدية السابقة إلا أنها تعتبر عمليات جوهرية ويتم الإفصاح عنها من خلال جداول مرفقة بالقوائم المالية أو من خلال إدراجها في الملاحظات المرفقة للقوائم المالية:

٤/٤/١ القواعد الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد قائمة التدفقات النقدية:

عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يجب مراعاة ما يلي:

١- صافي الدخل الذي يتم إجراء التعديلات عليه:
هو صافي الدخل بعد الضرائب وتأخذ قائمة الدخل الشكل التالي:

البيان		
المبيعـــــات	××	
(-) تكلفة البضاعة المباعة	××	
	(××)	
مجمل الربح		××
(-) مصروفات التشغيل		(××)
الدخل الناتج من التشغيل		××
(+) إيراد أخرى		
أرباح بيع استثمارات	××	
أرباح بيع أصول ثابتة	××	
إيرادات الفوائد الدائنة	××	
إيرادات استثمارات	××	
		××
(-) مصروفات أخرى:		
مصروفات الفوائد	××	
خسائر بيع أصول ثابتة	××	
		(××)
صافي الدخل قبل الضرائب		××
(-) مصروفات الضرائب		(××)
صافي الدخل بعد الضرائب		××

٢- لا يؤخذ في الاعتبار عند إعداد قائمة التدفقات النقدية الإعلان عن توزيعات الأرباح وإنما يؤخذ في الاعتبار التوزيعات النقدية التي دفعت فعلاً نقداً.

٣- يحسب الإهلاك للأصول الثابتة: مثل (الآلات، المعدات، ... وغيرها) كالآتي:

إذا لم توجد آلات مباعة يتم إيجاد الإهلاك بالفرق بين قيمة الإهلاك في الميزانيتين.

إذا كانت هناك آلات مباعة يكون الإهلاك عبارة:

مجمع إهلاك آخر المدة	××	
(+) مجمع إهلاك الآلات المباعة		××
(-) مجمع إهلاك أول المدة	××	
الإهـــلاك	××	

٤- يتم حساب أرباح أو خسائر بيع الآلات: كالآتي:

ثمن البيع (-) القيمة الدفترية للآلات
حيث أن القيمة الدفترية للآلات عبارة عن:
تكلفة الآلات (-) مجمع الإهلاك

٥- يتم تحديد ثمن شراء الآلات: كالآتي:

ت. الآلات في آخر المدة	××
(+) ت. الآلات المباعة	××
(-) ت. الآلات أول المدة	××
ثمن الشراء	××

٦- يتم إيجاد التوزيعات النقدية: كالآتي:

الأرباح المحتجزة أول المدة	××
(+) صافي الربح	××
(-) الأرباح المحتجزة آخر المدة	××
إجمالي التوزيعات	××
(-) التوزيعات النقدية المستحقة	(××)
(-) التوزيعات في صورة أسهم	(××)
التوزيعات النقدية المدفوعة	××

مثـــال (**١**):

فيما يلي الميزانية العمومية المقارنة لشركة الإيمان التجارية عن عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩:

بيـــــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأصـــــول:		
النقدية	٢٨٠٠٠	٥٩٨٠٠
أوراق القبض	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
حسابات المدينون	١٤٠٠٠	٦٠٠٠
المخزون السلعي	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
مصروفات مقدمة	٢٠٠٠	٣٢٠٠
الآلات	٢٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
مجمع إهلاك الآلات	(٢٤٠٠٠)	(٣٩٠٠٠)
إجمالي الأصول	٣٤٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
أوراق الدفع	٤٦٨٠٠	٣١٠٠٠

فوائد مستحقة	--	٣٠٠٠
مصروف الضرائب المستحقة	١٣٢٠٠	١٤٠٠٠
توزيعات نقدية مستحقة	--	١٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	--	١٦٠٠٠
حقوق حملة الأسهم:		
رأس مال الأسهم العادية	٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
رأس مال الزيادة المدفوعة	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠
أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠	٩٢٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٣٤٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠

وفيما يلي البيانات المتعلقة بقائمة الدخل:

المبيعات ٢١٤٠٠٠، تكلفة البضاعة المباعة ١٢٠٠٠٠، مصروفات التشغيل ٢٠٠٠٠ بدون مصروف الإهلاك، مصروفات إهلاك الآلات ١٥٠٠٠، مصروف الفوائد ٣٠٠٠، الضرائب ١٤٠٠٠.

وإليك المعلومات التالية:

١- أعلنت الشركة عن توزيعات نقدية مقدارها ١٠٠٠٠ج
٢- حصلت الشركة على قرض طويل الآجل قيمته ١٦٠٠٠ج
٣- أصدرت الشركة ٢٠٠٠سهم بمبلغ ١٢ج للسهم لاقتناء الآلات.

المطلوب: إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

الحل

يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة إتباع الخطوات التالية:

(١) تحديد صافي الدخل من خلال إعداد قائمة الدخل كالآتي:

المبيعـــــات		٢١٤٠٠٠
(-) تكلفة البضاعة المباعة		(١٢٠٠٠٠)
مجمل الربح		٩٤٠٠٠
(-) المصروفـــات		
مصروفات التشغيل (بدون مصروفات الإهلاك)	٢٠٠٠٠	
مصروفات إهلاك الآلات	١٥٠٠٠	
مصروفات الفوائد	٣٠٠٠	
		(٣٨٠٠٠)

الدخل قبل الضرائب			٥٦٠٠٠
(-) الضـــرائـــب			١٤٠٠٠
صافي الدخل			٤٢٠٠٠

(٢) تحديد التغير في النقدية:

يـشمل ذلـك النقديـة بالإضـافة إلـى شـبيهات النقديـة ويتمثـل التغيـر فـي النقدية في مقدار الفرق بين النقدية في عام ٢٠٠٨، وعام ٢٠٠٩ كالآتي:

التغير	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
النقدية	٢٨٠٠٠	٥٩٨٠٠	٣١٨٠٠+
أذون الخزانة (أن وجدت)	--	--	--
صافي التغير في النقدية وشبيهاتها			٣١٨٠٠+

(٣) تحديـد مقـدار التغيـر فـي كـل عـنـصر مـن عناصـر الأصـول والالتزامـات وحقوق الملكية كالآتي:

بيـــــــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	مقدار التغير
<u>الأصـــــــول</u>			
أوراق القبض	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠+
حسابات المدينون	١٤٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠-
المخزون السلعي	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠-
مصروفات مقدمة	٢٠٠٠	٣٢٠٠	١٢٠٠+
آلات	٢٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠+
مجمع إهلاك الآلات	(٢٤٠٠٠)	(٣٩٠٠٠)	١٥٠٠٠+
<u>الالتزامات وحقوق الملكية:</u>			
أوراق الدفع	٤٦٨٠٠	٣١٠٠٠	١٥٨٠٠-
فوائد مستحقة	--	٣٠٠٠	٣٠٠٠+
مصروفات الضرائب المستحقة	١٣٢٠٠	١٤٠٠٠	٨٠٠+
توزيعات نقدية مستحقة	--	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠+
قرض طويل الأجل	--	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠+
رأس مال الأسهم العادية	٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠+
رأس مال الزيادة المدفوعة	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٤٠٠٠+
أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠	٩٢٠٠٠	٣٢٠٠٠+

(٤) تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

صافي الدخل		٤٢٠٠٠
يضاف إليه:		
إهلاك الآلات	١٥٠٠٠	
النقص في المدينون	٨٠٠٠	
النقص في المخزون السلعي	٢٠٠٠٠	
الزيادة في الفوائد المستحقة	٣٠٠٠	
الزيادة في الضرائب المستحقة	٨٠٠	
يخصم منه:		
الزيادة في أوراق القبض	٢٠٠٠	
الزيادة في المصروفات المقدمة	١٢٠٠	
النقص في أوراق الدفع	١٥٨٠٠	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		٥١٨٠٠

(٥) تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

٣٦٠٠٠ج

وتم حسابها كالآتي:

أ) قيمة الأسهم المصدرة = (٢٢٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠٠) = ٢٠٠٠٠

(+) رأس مال الزيادة المدفوع = ٤٠٠٠٠

٢٤٠٠٠

ب) قيمة الآلات المشتراة = (٢٦٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠٠) = ٦٠٠٠٠ج

٢٤٠٠٠ شراء آلات عن طريق إصدار أسهم تعتبر ضمن العمليات الاستثمارية غير المالية ولا توضع ضمن قائمة التدفقات النقدية

٣٦٠٠٠ شراء آلات نقداً يعتبر تدفق نقدي خارج

(٦) تم الإعلان عن توزيعات نقدية ولم يتم دفعها وبالتالي يتم إهمالها تماماً.

(٧) تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

١٦٠٠٠ج

وفي ضوء ما سبق يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة كالآتي:

البيان		
(١) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
صافي الدخل		٤٢٠٠
يضاف إليه:		
إهلاك الآلات	١٥٠٠٠	
النقص في المدينون	٨٠٠٠	
النقص في المخزون السلعي	٢٠٠٠٠	
الزيادة في الفوائد المستحقة	٣٠٠٠	
الزيادة في الضرائب المستحقة	٨٠٠	
		٤٦٨٠٠
يخصم منه:		
الزيادة في أوراق القبض	٢٠٠٠٠	
الزيادة في المصروفات المقدمة	١٢٠٠	
النقص في أوراق الدفع	١٥٨٠٠	
		(٣٧٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		(١) ٥١٨٠٠
(٢) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
آلات مشتراة نقداً	(٣٦٠٠٠)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		(٢)(٣٦٠٠٠)
(٣) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
الحصول على قرض طويل الأجل	١٦٠٠٠	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		١٦٠٠٠
التغير (الزيادة) في النقدية ١ + ٢ + ٣		٣١٨٠٠
+ رصيد النقدية أول الفترة		٢٨٠٠٠
رصيد النقدية آخر الفترة		٥٩٨٠٠

ثانياً: الطـــريقـــة المبـــاشـــرة:

طبقاً لهذه الطريقة يتم تحويل كل بند من بنود قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، ومن ثم يطلق عليها طريقة قائمة الدخل، وبموجب هذه الطريقة يتم تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات

النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل الجارية، ويكون الفرق بينهما متمثلاً في صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل الجارية.

وطبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) تكون الشركات التي تستخدم الطريقة المباشرة ملتزمة – كحد أدنى – بالتقرير بصورة منفصلة عن أنواع المتحصلات والمدفوعات النقدية التالية المرتبطة بنشاط التشغيل:

المتحصـــلات:

(١)النقديـة المحـصلة مـن العمـلاء (بمـا فيهـا الاسـتئجارات والتـراخيص، وخلافه).

(٢)الفوائد والتوزيعات المحصلة.

(٣)المتحصلات النقدية التشغيلية الأخرى، أن وجدت.

المــدفـــوعـــات:

(١)النقدية المسددة للعاملين وموردي البضائع والخدمات (بما فيهم موردي خدمات التأمين والإعلان وخلافه).

(٢)الفوائد المسددة.

(٣)ضرائب الدخل المسددة.

(٤)المدفوعات النقدية التشغيلية، إن وجدت.

مميزات تطبيق الطريقة المباشرة:

تتميز هذه الطريقة بالعديد من المميزات من أهمها ما يلي:

(١)اتفاقهـا مـع الهـدف مـن إعـداد القائمـة، والـذي يتمثـل فـي عـرض المتحصلات والمدفوعات النقديـة بشكل تفصيلي وواضـح، ممـا يساعد في عملية تحليل البيانات.

(٢)إفصاحها عن المبالغ النقدية التي تتدفق داخل وخـارج المشروع بسبب العمليـات التـشغيلية فـالعرض بهـذه الطريقـة يـوفر للمحاسـبين وخاصـة محللي الائتمان مقياساً أفضل لحجم التدفقات النقديـة الداخلـة والخارجـة والتـي يكـون للمنـشأة رقابـة وتـأثير عليهـا بدرجـة مـا، فالمخـاطر التـي يتعرض لها المقرضون تتعلق بالتقلبـات فـي النقديـة مـن العمليـات أكثـر من ارتباطها بالتقلبات في صافي الدخل، لذلك فإن المعلومات عن حجم

النقدية الداخلة أو الخارجة يعتبر من الأمور الهامة في تقرير طبيعة هذه التقلبات.

الانتقادات الموجهة للطريقة المباشرة:

يؤخذ على هذه الطريقة أنها تنطوي على تكلفة إضافية لازمة لتوفير البيانات الخاصة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية لكل بند من بنود قائمة الدخل بصورة مباشرة، حيث أنه يصعب توفير مثل هذه البيانات من النظم المحاسبية المطبقة حالياً.

وفيما يلي كيفية تحديد المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية من خلال تعديل بنود قائمة الدخل:

(١) المقبوضات النقدية من المبيعات:		
المبيعات وفقاً لأساس الاستحقاق		××
يضـاف إليه:		
النقص في حسابات المدينين	××	
النقص في حساب أوراق القبض	××	
يطـرح منه:		
الزيادة في حسابات المدينين	(××)	
الزيادة في حساب أوراق القبض	(××)	
المتحصلات النقدية من المبيعات	××	
(٢) المدفوعات النقدية للمشتريات:		
أو المدفوعات النقدية للموردين:		
تكلفة البضاعة المباعة		××
يضاف إليه:		
النقص في حسابات الدائنين	××	
النقص في حساب أوراق الدفع	××	
الزيادة في المخزون السلعي	××	

البيان		
يطرح منه:		
الزيادة في حسابات الدائنين	(××)	
الزيادة في حساب أوراق الدفع	(××)	
النقص في المخزون السلعي	(××)	
المدفوعات النقدية الخاصة بالمشتريات	××	
(٣) مصروفات التشغيل الأخرى المدفوعة نقداً:		
المصروفات الإدارية والتسويقية		××
يضاف إليه:		
الزيادة في المصروفات المقدمة	××	
النقص في المصروفات المستحقة	××	
يطرح منه:		
إهلاك الأصول الثابتة	(××)	
إهلاك الأصول غير الملموسة	(××)	
إهلاك خصم إصدار السندات	(××)	
خسائر بيع الأصول الثابتة	(××)	
النقص في المصروفات المقدمات	(××)	
الزيادة في المصروفات المستحقة	(××)	
مصروفات التشغيل النقدية الأخرى	××	

مثـــال (٢):

بـالرجوع إلـى المثـال رقـم (١) المطلـوب إعـداد قائمـة التـدفقات النقديـة باستخدام الطريقة المباشرة؟

الحل

(١) حساب المتحصلات النقدية من العملاء:

المبيعـــــات	٢١٤٠٠٠	
(-) الزيادة في أوراق القبض		(٢٠٠٠٠)
(+) النقص في المدينون	٨٠٠٠٠	
المتحصلات النقدية من العملاء	٢٠٢٠٠٠	

(٢) حساب المدفوعات النقدية للموردين:

ت. البضاعة المباعة	١٢٠٠٠٠
(-) النقص في المخزون السلعي	(٢٠٠٠٠)
(+) النقص في أوراق الدفع	١٥٨٠٠
	١١٥٨٠٠

(٣) حساب المدفوعات النقدية لمقابلة مصروفات التشغيل:

مصروفات التشغيل	٢٠٠٠٠
(+) الزيادة في المصروفات المقدمة	١٢٠٠
	٢١٢٠٠

(٤) حساب الضرائب المدفوعة نقداً:

الضرائب المستحقة أول الفترة	١٣٢٠٠	
(+) الضرائب خلال الفترة	١٤٠٠٠	
الإجمـــالي	٢٧٢٠٠	
(-) الضرائب المستحقة آخر المدة		١٤٠٠٠
الضرائب المدفوعة نقداً	١٣٢٠٠	

قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة

(١) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
المتحصلات النقدية من العملاء	٢٠٢٠٠٠	
يطرح منه:		
المدفوعات النقدية للموردين	(١١٥٨٠٠)	
المدفوعات النقدية لمقابلة مصروفات التشغيل	(٢١٢٠٠)	
مدفوعات الضرائب المدفوعة نقداً	(١٣٢٠٠)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		٥١٨٠٠
(٢) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
آلات مشتراة نقداً	(٣٦٠٠٠)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		(٣٦٠٠٠)
(٣) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
الحصول على قرض طويل الأجل	١٦٠٠	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		١٦٠٠٠

١ + ٢ + ٣ التغير (زيادة) في النقدية		٣١٨٠٠
+ رصيد النقدية في أول المدة		٢٨٠٠٠
رصيد النقدية آخر المدة		٥٩٨٠٠

٣/٤/١ التحليل المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية لتقيم أداء الوحدات الاقتصادية:

يعرف التحليل المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية بأنه مجموعة من النسب النقدية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية للحصول على معلومات تساعد على تقييم الأداء النقدي للوحدة الاقتصادية.

<u>ويهدف التحليل المحاسبى لقائمة التدفقات النقدية إلى ما يلى:</u>

١- تقييم المركز النقدي للوحدة الاقتصادية.

٢- اختبار مدى كفاءة الأنشطة المختلفة تشغيلية – استثمارية – تمويلية – داخل الوحدة الاقتصادية.

٣- تقييم مدى كفاءة إدارة المشروع في إدارة أصول المشروع.

٤- تقييم مدى كفاءة السياسات المالية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية.

مزايا النسب المستمدة من قائمة التدفقات النقدية:

١- تتميز النسب المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بالموضوعية والقدرة على المقارنة والتجانس والتعبير عن القيم الجارية للوحدة الاقتصادية.

٢- الربط بين التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية).

٣- تساعد النسب المستمدة من قائمة التدفقات النقدية على توفير تحليل إضافي تفصيلي لقائمة التدفقات النقدية يساعد المستخدمين لها وخاصة المحليين الماليين على التركيز على المتغيرات والمؤثرات التي لها تأثير على التدفقات النقدية.

٤- تساعد النسب النقدية على تحقيق أهداف التحليل المالي والتي تتعلق بقياس قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية الالتزامات والتي تحتاج إلى معرفة النقدية المتوفرة لديها والالتزامات المستحقة عليها.

النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية ما يلي:

١- نسبة كفاية التدفقات النقدية

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية من التشغيل}}{\text{النفقات الرأسمالية طويلة الآجل + التوزيعات + مدفوعات الديون طويلة الأجل}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل لمواجهة أعباء النفقات الرأسمالية اللازمة للتوسعات وسداد الديون طويلة الأجل المستحقة ودفع توزيعات الأرباح.

٢- مؤشر جودة الربح =

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

ويعكس هذا المؤشر مقدرة ربح المنشأة على توليدها في تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية.

٣- مؤشر جودة المبيعات =

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

٤- مؤشر التدفق النقدي=

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

وتعكس هذه النسبة جودة الإيرادات المختلفة للمنشأة وقدرتها على توليد تدفقات نقدية داخلة.

٥- مؤشر تغطية التدفقات النقدية الكلية =

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية}}$$

يعكس هذا المؤشر مدى توافر تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية جميع المتطلبات التمويلية والاستثمارية.

٦- مؤشر تغطية التوزيعات النقدية الكلية صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

= $\frac{\text{}}{\text{إجمالي التوزيعات النقدية}}$

وتقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية التشغيلية في تغطية التوزيعات النقدية.

٧- عدد سنوات السداد = $\frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية}}$

وتوضح هذه النسب عدد السنوات اللازمة لتغطية أو سداد الديون طويلة الأجل وذلك باستخدام التدفقات النقدية المتولدة ذاتياً.

٨- نسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى الخصوم المتداولة =

= $\frac{\text{التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل}}{\text{مؤشر الخصوم المتداولة}}$ × ١٠٠ = %

وتوضح هذه النسبة أسباب التغيرات في نسبة التداول، فعندما تتجاوز نسبة التداول الواحد الصحيح فإن الزيادات أو التخفيضات المتساوية تؤدي إلى انخفاض أو تحسن نسبة التداول ولا تعكس بالضرورة هبوطاً أو تحسن في المرونة المالية للشركة.

٩- مؤشر تغطية الفوائد المدفوعة

= $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية + الفوائد المدفوعة + الضرائب}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$

ويعكس هذا المؤشر قدرة المنشأة على دفع الفوائد وذلك عن طريق التدفقات النقدية من النشاط الجاري.

١٠- معامل التبادل النقدي التمويلي

= $\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية + الفوائد + التوزيعات}}$

ويعكس هذا المعامل إلى أية مدى يمكن أن تغطى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية متطلبات النقدية اللازمة لعملية التشغيل مضافاً إليها الفوائد للمقرضين والتوزيعات للمساهمين.

١١- عائد التدفق النقدي للسهم

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – التوزيعات النقدية على الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية المتداولة}}$$

ويعكس هذا المؤشر المبلغ الذي يعود على السهم العادي الواحد من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمنشأة.

١٢- العائد النقدي على حقوق الملكية

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

ويعكس هذا المؤشر نصيب أصحاب حقوق الملكية من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى زيادة قدرة المنشأة على الاستمرار والتنافس.

١٢- العائد النقدي على حقوق الملكية

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} \times \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

ويستخدم هذا المعدل لمعرفة مدى قدرة المنشأة على تغطية أصولها من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وبالتالي يساعد هذا المؤشر في تقييم الأداء الاقتصادي للمنشأة.

١٤- التدفق النقدي الحر:

هو عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقديـة الموجهـة للاستثمارات طويلـة الأجل ويفيد هذا المؤشـر فـي قياس مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية.

١٥- نسبة الاستثمار إلى التمويل

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة في تمويل البرنامج الاستثمار لـهـا على مصادر التمويل الخارجية (كإصدار الأسهم والسندات).

٥/١ الحـــالات التطبيقيـــة:
١/٥/١ حالات تطبيقية محلولة:

حـــالـــة (١):

فيمـا يلـي الميزانيـة العموميـة المقارنـة لشركة (منـه الله التجاريـة) عن عـامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ وكـذلك قائمـة الـدخل عـن الـسنة الماليـة المنهيـة فـي ٢٠٠٩/١٢/٣١:

بيــــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأصـــول		
النقدية	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠
حسابات المدينون	٩٨٠٠٠	١٢٧٠٠٠
المخزون السلعي	١١٢٠٠٠	١٢٢٠٠٠
التأمين المقدم	٤٠٠٠	٣٠٠٠
أراضي	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مباني	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
مخصص إهلاك المباني	(٢٠٠٠)	(٢٥٠٠٠)
الآلات	٢١٥٠٠٠	٢٣٠٠٠
مخصص إهلاك الآلات	(١٠٠٠٠٠)	(١٢٥٠٠٠)
إجمالي الأصول	٤٥٩٠٠٠	٥٩٧٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
حسابات الدائنون	٨٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠
ضرائب مستحقة	٣٠٠٠٠	٣٦٠٠٠
أجور ومرتبات مستحقة	٣٠٠٠	٤٠٠٠
التزامات أخرى مستحقة	١٤٠٠٠	١٨٠٠٠
قرض طويل الأجل	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

بيـــــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩
رأس مال الأسهم العادية	٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
رأس مال الزيادة المدفوعة	--	١٥٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٣٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٤٥٩٠٠٠٠	٥٩٧٠٠٠

<u>وفيما يلي البيانات المتعلقة بقائمة الدخل:</u>

المبيعات ٨٠٠٠٠٠، تكلفة البضاعة المباعة ٥٥٠٠٠٠، مصروفات التشغيل ٢٠٠٠٠٠، الضرائب ١٦٠٠٠

<u>وفيما يلي المعلومات الإضافية:</u>

١- تم بيع آلة نقداً بمبلغ ٢٥٠٠ج مع العلم بأن تكلفتها الأصلية ١٥٠٠٠ج ومجمع إهلاكها ١٢٠٠٠ج، أما باقي الزيادة في الآلات فقد تم شرائها نقداً.

٢- تشمل مصروفات التشغيل الإهلاك وأرباح وخسائر بيع الآلة.

٣- تم الإعلان ودفع توزيعات نقدية على المساهمين قدرها ٢٤٠٠٠ج.

٤- قيمة الأسهم التي أصدرتها الشركة هذا العام (فيما عدا مبلغ ٥٠٠٠ج) كان لاقتناء أراضي ومباني.

٥- جميع المبيعات تم بالأجل.

<u>المطلوب</u>: إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة، ووفقاً لمفهوم كل الموارد.

الحل

المبيعـــــات		٨٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		٥٥٠٠٠٠
مجمل الربح		٢٥٠٠٠٠
(-) المصـــروفـــات		
مصروفات التشغيل	٢٠٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠٠)

(-) الضرائب		٥٠٠٠٠
		(١٦٠٠٠)
		٣٤٠٠٠

(٢) تحديد التغيرات النقدية:

يـشمل ذلـك النقديـة بالإضـافة إلـى شـبيهات النقديـة ويتمثـل التغيـر فـي النقدية في مقدار الفرق بين النقدية في عام ٢٠٠٨، وعام ٢٠٠٩ كالآتي:

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	التغير
النقدية	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠ -
أذون الخزانة (إن وجدت)	--	--	-- .
صافي التغير في النقدية وشبيهاتها			٥٠٠٠

(٣) تحديد مقدار التغير في كل عنصر من عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية كالآتي:

بيـــــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	مقدار التغير
الأصـــــول			
النقدية	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠-
صافي المدينون	٩٨٠٠٠	١٢٧٠٠٠	٢٩٠٠٠+
المخزون السلعي	١١٢٠٠٠	١٢٢٠٠٠	١٠٠٠٠+
التأمين المقدم	٤٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠-
أراضي	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠+
مباني	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠+
مخصص إهلاك المباني	(٢٠٠٠٠)	(٢٥٠٠٠)	٥٠٠٠+
الآلات	٢١٥٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠+
مخصص إهلاك الآلات	(١٠٠٠٠٠)	(١٢٥٠٠٠)	٢٥٠٠٠+

إجمالي الأصول	٤٥٩٠٠٠	٥٩٧٠٠٠	
الالتزامات وحقوق الملكية			
حسابات الدائنون	٨٠٠٠٠	٨٢٠٠٠	+٢٠٠٠
ضرائب مستحقة	٣٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	+٦٠٠٠
أجور ومرتبات مستحقة	٣٠٠٠	٤٠٠٠	+١٠٠٠
التزامات أخرى مستحقة	١٤٠٠٠	١٨٠٠٠	+٤٠٠٠
قرض طويل الأجل	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	--
رأس مال الأسهم العادية	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	+١٠٠٠٠٠
رأس مال الزيادة المدفوع	--	١٥٠٠٠	+١٥٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٣٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	+١٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٤٥٩٠٠٠	٥٩٧٠٠٠	

(٤) معالجة المعلومات الإضافية:

(أ) حساب خسائر بيع الآلة:

خسارة بيع الآلة = ثمن البيع – القيمة الدفترية للآلة

= ثمن البيع – [التكلفة الأصلية – مجمع الإهلاك]

= ٢٥٠٠ – [١٥٠٠٠ – ١٢٠٠٠]

= ٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ = ٥٠٠ خسارة

تضاف على صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

(ب) حساب قيمة الآلات المشتراة نقداً:

الآلات والمعدات أول المدة (عام ٢٠٠٨) ٢١٥٠٠٠

(-) الآلات المباعة بالتكلفة ١٥٠٠٠

الآلات والمعدات الباقية في الشركة ٢٠٠٠٠٠

وحيث أن رصيد الآلات والمعدات في عام ٢٠٠٩ (آخر المدة) = ٢٣٠٠٠٠ج

إذن قيمـة الآلات والمعدات المـشتراة نقداً = ٢٣٠٠٠ – ٢٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠ج

ويعتبـر ثمـن الـشراء ضـمن التـدفقات النقديـة الخارجـة مـن الأنـشطة الاستثمارية.

(جـ) الإعلان عن ودفع توزيعات نقدية على المساهمين وقدره ٢٤٠٠٠ج

يعتبر ضمن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية.

(د) قيمة الأسهم المصدرة = (٣٠٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠٠) = ١٠٠٠٠٠ج

(+) رأس مال الزيادة المدفوع = ١٥٠٠٠

١١٥٠٠٠

وحيث أن جميع الأسـهم التـي أصـدرتها الـشركة كانـت لـشراء أراضـي ومبـاني فيما عدا ٥٠٠٠ج فهذا يعنى أن:

قيمة الأسهم المصدرة ١١٥٠٠٠ج

٥٠٠٠ إصدار أسهم نقداً — تدخل ضمن الأنشطة التمويلية

١١٠٠٠٠ج إصدار أسهم لشراء أراضي ومباني — تعتبر عمليات استثمارية ومالية غير نقدية

(هـ) قيمة الأراضي المشتراة = ٥٠٠٠٠ج – ٣٠٠٠٠ج = ٢٠٠٠٠ج

المباني المشتراة = ٢٠٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ج

إذن إجمالي قيمة الأراضي والمباني المشتراة ١٢٠٠٠٠

يتم تقسيمها كالآتي:

١٢٠٠٠٠ شـراء أراضـي ومبـاني عـن طريـق إصـدار أسـهم يعتبـر عمليات استثمارية غير نقدية

١٠٠٠٠ شـراء أراضـي ومبـاني نقـداً تـدخل ضـمن الأنـشطة الاستثمارية ويعتبر تدفق خارج

ويمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة كالآتي:

البيان		
(١) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
صافي الدخل		٣٤٠٠٠
يضاف إليه:		
إهلاك آلات (٢٥٠٠٠+١٢٠٠٠ إهلاك آلة مباني)	٣٧٠٠٠	
إهلاك مباني	٥٠٠٠	
خسارة بيع الآلة	٥٠٠	
نقص تأمين مقدم	١٠٠٠	
زيادة الدائنون	٢٠٠٠	
زيادة الضرائب المستحقة	٦٠٠٠	
زيادة أجور ومرتبات مستحقة	١٠٠٠	
التزامات أخرى مستحقة	٤٠٠٠	٥٦٥٠٠
يخصم منه:		
زيادة المدينون	(٢٩٠٠٠)	
زيادة المخزون	(١٠٠٠٠)	(٣٩٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		٥١٥٠٠
(٢) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
ثمن بيع الآلة نقداً	٢٥٠٠	
آلات مشتراة نقداً	(٣٠٠٠٠)	
أراضي ومباني مشتراة نقداً	(١٠٠٠٠)	(٣٧٥٠٠)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
(٣) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
إصدار أسهم نقداً	٥٠٠٠	
توزيعات نقدية مدفوعة	(٢٤٠٠٠)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		(١٩٠٠٠)
١+٢+٣ التغير (النقص) في النقدية		(٥٠٠٠)
+ رصيد النقدية أول المدة		٢٠٠٠
رصيد النقدية آخر المدة		١٥٠٠٠

حـــالـــة (٢):

فيما يلي الميزانية العمومية المقارنة لشركة (المجد التجارية) عن عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩

بيـــــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأصـــــول		
النقدية	٦٠٥٠٠	٦٥٠٠٠
حسابات المدينون	٣٤٥٠٠	٢٦٥٠٠
المخزون السلعي	٦٢٥٠٠	٦١٠٠٠
تأمين مقدم	٤٠٠٠٠	٤٧٥٠٠
استثمارات طويلة الأجل	٤٥٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
الآلات	٢٤٥٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
مخصص إهلاك الآلات	(٦٠٠٠٠)	(٦٦٠٠٠)
الشهرة	٢٢٥٠٠	٢١٠٠٠
إجمالي الأصول	٤٥٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية		
حسابات الدائنون	٥٠٠٠	٦٠٠٠
ضرائب مستحقة	٣٥٠٠	٤٠٠٠
إيجار مستحق	٢٥٠٠	١٠٠٠
قرض طويل الأجل	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٣١٥٠٠٠	٣٥٩٠٠٠
رأس مال الزيادة المدفوعة	٣٤٠٠٠	٣٥٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٤٥٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠

وفيما يلى البيانات المتعلقة بقائمة الدخل:

المبيعـات ٢٦٩٠٠٠، مـصروفات التـشغيل ٧٠٠٠٠ج، مـصروفات الفوائـد ٢٠٠٠، مـصروف الـضرائب ٢٠٠٠٠ج، أربـاح بيـع آلـة ٣٠٠٠ج، تكلفة البضاعة ١٠٠٠٠٠ج.

المعلومات الإضافية:

أ) باعت الشركة آلة نقداً بمبلغ ١٣٠٠٠ج في حين كانت تكلفتها ٣٥٠٠٠، ومجمع إهلاكها ٢٥٠٠٠ج.

ب) أعلنت الشركة عن توزيعات نقدية وقامت بدفعها نقداً.

المطلوب: حساب الآتي على أساس أن الشركة تستخدم الطريقة المباشرة:

(١)المتحصلات النقدية من العملاء.
(٢)المدفوعات النقدية للموردين.
(٣)المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل.
(٤)المدفوعات النقدية للضرائب.
(٥)التوزيعات النقدية على حملة الأسهم.
(٦)المتحصلات النقدية عن إصدار الأسهم.

الحل

١) حساب المتحصلات النقدية من العملاء:

	المبيعات	٢٦٩٠٠٠
يضاف إليه:	النقص في المدينين	٨٠٠٠
	المتحصلات	٢٧٧٠٠٠

٢) حساب المدفوعات النقدية للموردين:

	تكلفة البضاعة المباعة	١٠٠٠٠٠
يطرح منه:	النقص في المخزون	(١٥٠٠)
	الزيادة في الدائنين	(١٠٠٠)
المدفوعات النقدية للموردين		٩٧٥٠٠

٣) حساب المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل:

لحساب المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل ينبغي حساب ما يلي:

أ) تحديد الإهلاك:

(٦٦٠٠٠٠ – ٦٠٠٠٠)	الزيادة في إهلاك الآتي	٦٠٠٠
(+)	إهلاك آلة المباعة	٢٥٠٠٠
		٣١٠٠٠ج

ب) تحديد إهلاك الشهرة = ٢٢٥٠٠٠ – ٢١٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠ج

وبالتالي يمكن تحديد المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل:

	مصروفات التشغيل	٧٠٠٠٠
(-)	إهلاك الآلات	(٣١٠٠٠)

(-) إهلاك الشهرة	(١٥٠٠)
(+) الزيادة في المصروفات المقدمة	٧٥٠٠
(+) النقص في المصروفات المستحقة	١٥٠٠
المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل	٤٦٥٠٠

٤) المدفوعات النقدية للضرائب:

الضرائب خلال الفترة	٢٠٠٠٠
(-) الزيادة في الضرائب المستحقة	(٥٠٠)
	١٩٥٠٠

٥) حساب التوزيعات النقدية على حملة الأسهم:

لحساب التوزيعات النقدية على حملة الأسهم يتم أولاً حساب صافي الدخل من خلال إعداد قائمة الدخل كالآتي:

المبيعـــات	٢٦٩٠٠٠	
(-) تكلفة البضاعة المباعة	١٠٠٠٠٠	
مجمل الربح		١٦٩٠٠٠
(-) مصروفات التشغيل		(٧٠٠٠٠)
الدخل الناتج من التشغيل		٩٩٠٠٠
(+) أرباح بيع الآلة	٣٠٠٠	
(-) مصروف الفوائد	(٢٠٠٠)	
صافي الدخل قبل الضرائب		١٠٠٠٠٠
(-) مصروف الضرائب		(٢٠٠٠٠)
صافي الدخل بعد الضرائب		٨٠٠٠

ويمكن حساب التوزيعات النقدية على حملة الأسهم كالآتي:

الأرباح المحتجزة أول المدة	٥٠٠٠٠	
(+) صافي الدخل	٨٠٠٠٠	
(-) الأرباح المحتجزة آخر المدة		(٦٥٠٠٠)
التوزيعات النقدية على حملة الأسهم		٦٥٠٠٠

٦) حساب المتحصلات النقدية عن إصدار الأسهم:

الزيادة في رأس مال الأسهم العادية	٤٤٠٠٠
(+) الزيادة في رأس مال الزيادة المدفوعة	١٠٠٠
	٤٥٠٠٠

٦/١ أسئلـــة وحـــالات تطبيقـية غـــير محلـــولـــة:

١/٦/١ الأسئلـــة النظـــريـــــة:

١) تنـاول المعيـار المحاسـبي المـصري رقـم (٤) شـكل ومحتـوى قائمـة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها. أشرح بالتفصيل هذا المعيار؟

٢) أذكر أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية؟

٣) أشرح بالتفصيل أهداف إعداد قائمة التدفقات النقدية؟

٤) ماهية قائمة التدفقات النقدية وخطوات إعدادها؟

٥) ما هي أهم العمليات التي تشتمل عليها كل من:
الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية بـافتراض تطبيق الطريقة المباشرة؟

٦) تـساعد النـسب المستمدة من قائمـة التدفقات النقديـة فـي الحـصول علـى معلومات تمكن من تقييم الأداء النقدي للوحدة الاقتصادية؟
في ضوء هذه العبارة وضح ما يلي:
أ) الهدف من التحليل المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية؟
ب) مزايا التحليل المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية؟

٧) أذكـر خمـس نـسب مـن النـسب المـستمدة مـن قائمـة التـدفقات النقديـة موضحاً كيفية حسابها والهدف منها؟

١/٦/١ حـــالات تطبيقـــية غـــير محلـــولـــة:

حـــالـــة (١):

فيما يلي الفرق بين أرصدة حسابات قائمة المركز المالي لشركة "منه الله" عن عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩:

الأصـــول	**الزيادة (أم النقص)**
النقدية	٦٠٠٠٠
استثمارات قصيرة الأجل	١٥٠٠٠٠
حسابات المدينون	--
المخزون السلعي	٤٠٠٠٠
استثمارات طويلة الأجل	(٥٠٠٠٠)
الآلات والمعدات	٣٥٠٠٠٠
مجمع إهلاك الآلات والمعدات	--
الالتزامات وحقوق الملكية:	
حسابات الدائنون والتزامات مستحقة	(٢٥٠٠)
توزيعات على حملة الأسهم مستحقة	٨٠٠٠٠
سحب على المكشوف من البنوك	١٦٢٥٠٠
سندات طويلة الأجل	٥٥٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية (القيمة الأسمية للسهم ٥ج)	٥٠٠٠٠٠
رأس مال الزيادة المدفوع	٦٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	١٤٥٠٠٠

وفيما يلي المعلومات الإضافية:

١) تم بيع استثمارات طويلة الأجل بمبلغ ٦٧٥٠٠ج، ولا توجد عمليات أخرى متعلقة بالاستثمارات طويلة الأجل.

٢) تم إصدار أسهم عادية ٥٠٠٠سهم، وبلغ سعر الإصدار ١١ج.

٣) تم شراء آلة بمبلغ ٥٥٠٠٠ج وتم سداد القيمة عن طريق إصدار سندات طويلة الأجل.

٤) تم بيع مباني بمبلغ ١٧٥٠٠٠ج نقداً علماً بأن تكلفة المبنى ٣٠٠٠٠٠ج، أما القيمة الدفترية له فهي ١٧٥٠٠٠ج

٥) توزيعات نقدية على حملة الأسهم تم الإعلان عنها بلغت ٢٥٠٠٠٠ج.

٦) بلغ صافي الدخل عن الفترة المحاسبية ٣٩٥٠٠٠ج

المطلوب:

(١)إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

(٢)حساب النسب التالية:

أ) مؤشر جودة الربح.

ب) مؤشر جودة المبيعات.

ج) مؤشر تغطية التدفقات النقدية الكلية.

حـــالـــة (٢):

فيما يلي التغيرات في أرصدة الحسابات وأرباح وخسائر بيع الأصول المستخرجة من دفاتر شركة (المعتز بالله) عن عام ٢٠٠٩:

الحسابات	القيمة
الدائنون	٥٠٠٠٠ (نقص)
المخزون	٣٠٠٠٠ (زيادة)
بيع آلات ومعدات	١٢٠٠٠٠
بيع استثمارات طويلة	٥٠٠٠ (أرباح)
المدينون	٨٠٠٠ (زيادة)
مصروفات مقدمة	٢٠٠٠ (زيادة)
ضرائب مؤجلة	٣٠٠٠ (نقص)
بيع مهمات	٥٠٠٠ (ربح)
مصروفات مستحقة	٢٠٠٠ (نقص)
إيراد فوائد مستحقة	٦٠٠٠ (زيادة)

الحسابات	القيمة
إصدار أسهم	١٠٠٠٠٠ج

<u>المطلوب</u>: توضيح البنود التي تضاف إلى صافي الدخل أو تطرح منه وذلك لحساب النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل وفقاً للطريقة غير المباشرة.

<u>حـــالـــة (٣):</u>

فيما يلي قائمة المركز المالي المقارنة لشركة عمر أفندي عن عامي ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

<u>الأصـــــول</u>		
النقدية	١٢٥٠٠	٢٠٠٠٠
حسابات المدينون	٢٠٠٠٠	١٧٥٠٠
أذون الخزانة	١٢٠٠٠	٦٠٠٠
المخزون السلعي	٧٥٠٠	٩٠٠٠
الإيجار المقدم	٣٠٠٠	٢٠٠٠
أراضي	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
مباني	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مخصص إهلاك المباني	(١٥٠٠٠)	(١٧٥٠٠)
آلات	١٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
مخصص إهلاك الآلات	(٣٥٠٠٠)	(٤٩٥٠٠)
إجمالي الأصول	١٩٠٠٠٠	٢٠٢٥٠٠
<u>الالتزامات وحقوق الملكية:</u>		
حسابات الدائنون	٨٥٠٠	٩٥٠٠
ضرائب مستحقة	٢٠٠٠	١٣٠٠٠
قرض طويل الأجل	١٥٠٠٠	٥٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠

رأس مال الزيادة المدفوع	٦٥٠٠	٧٥٠٠
الأرباح المحتجزة	٤٠٠٠٠	٤٢٥٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١٩٠٠٠٠	٢٠٢٥٠٠

وإليك البيانـات المتعلقـة بقائمـة الـدخل عـن الـسنة الماليـة المنتهيـة فـي ٢٠٠٩/١٢/٣١:

صافي المبيعات ٤٠٠٠٠٠ج، تكلفة البضاعة ١٥٠٠٠٠ج، مصروفات التـشغيل ١٠٠٠٠٠ج، أربـاح بيـع آلـة ١٠٠٠٠ج، مـصروفات الفوائـد ٢٢٥٠ج، مصروف الضرائب ٣٥٠٠٠ج.

وفيما يلى المعلومات الإضافية:

١- تم الإعلان عن توزيعات على المساهمين وتم دفعها نقداً.
٢- تـم بيـع آلـة تكلفتهـا الأصـلية ١٥٠٠٠ج، ومجمـع إهلاكهـا ١١٠٠٠جنيه.

المطلوب:

(١)إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام كل من:
أ) الطريقة غير المباشرة.
ب) الطريقة المباشرة.
(٢)حساب النسب التالية:
أ) معامل التبادل النقدي التمويلي.
ب) نسبة الاستثمار إلى التمويل.

حـالـة (٤):

فيما يلي العمليات المستخرجة من دفاتر شركة أبو غالي للسيارات عن عام ٢٠٠٩:

١- تم شراء أسهم لشركة أخرى.
٢- حصلت قيمة إيجار من المستأجرين.
٣- تم بيع أسهم ممتازة للمستثمرين.
٤- تم شراء أسهم عادية.

٥- تم بيع معدات خلال السنة بمبلغ ٨٠٠٠ج علماً بأن قيمتها الدفترية ٥٢٠٠٠ج.
٦- بلغت المبيعات خلال السنة ١٠ مليون جنيه.
٧- أعلنت الشركة عن توزيع الأرباح للمساهمين ودفع ١٥٠٠٠٠ج.
٨- تم شراء معدات بمبلغ ٣٠٠٠٠ج.
٩- اشترت الشركة استثمارات قصيرة الأجل بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ج
١٠- دفعت الشركة فائدة القروض طويلة الأجل للمقرضين.

المطلوب: تبويب العمليات السابقة وفقاً للأنشطة الرئيسية للشركة مع بيان أثر كل معاملة على قائمة التدفقات النقدية.

حـــالـــة (٥):

بلغ صافي الدخل لشركة مؤمن التجارية ١٨٠٠٠٠ج في نهاية عام ٢٠٠٩، وقد كانت أرصدة الأصول التجارية والخصوم المتداولة في بداية ونهاية العام كالآتي:

بيـــــان	آخر ديسمبر ٢٠٠٩	أول يناير ٢٠٠٩
أصول متداولة:		
نقدية	٧٦٠٠٠	٩٩٠٠٠
مدينون	٣٠٧٥٠٠	٢٦٧٥٠٠
مخزون	٥١٢٥٠٠	٤٥٥٠٠٠
مصروفات مقدمة	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
خصوم متداولة:		
دائنون	٥٢١٠٠٠	٤١٧٠٠٠
مصروفات مستحقة	٩٠٠٠	١٢٠٠٠

وقد زادت ضريبة الدخل المؤجل في الميزانية بمبلغ ١٠٧٥٠ خلال السنة، والاستهلاك المستقطع في قائمة الدخل يبلغ ٥٠٠٠٠ج.

المطلوب: احسب النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل عن عام ٢٠٠٩ مستخدماً الطريقة غير المباشرة.

حـــالـــة (٦):

فيما يلي الميزانية المقارنة لشركة (هابي لاند) عن عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩:

بيـــــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأصول:		
النقدية	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
حسابات المدينون	١٤٨٠٠	١٧٧٠٠٠
المخزون السلعي	١١٧٥٠٠	١٦٧٠٠٠
الإيجار المقدم	٣٠٠٠	٢٠٠٠
أراضي	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
مباني	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مخصص إهلاك مباني	(٢٠٠٠٠)	(٢٥٠٠٠)
الآلات	٢٦٠٠٠٠	٢٨٥٠٠٠
مخصص إهلاك الآلات	(١٠٠٠٠٠)	(١٣٠٠٠٠)
إجمالي الأصول	٥٧٣٥٠٠	٧٠٦٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
حسابات الدائنون	٩٠٠٠٠	٨٧٥٠٠
ضرائب مستحقة	٣٠٠٠٠	٣٧٠٠٠
أجور ومرتبات مستحقة	٣٥٠٠	٤٥٠٠
التزامات أخرى مستحقة	١٥٠٠٠	١٩٠٠٠
قرض طويل الأجل	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٢٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
رأس مال الزيادة المدفوع	--	٢٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٣٥٠٠٠	٣٨٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٥٧٣٥٠٠	٧٠٦٠٠٠

وفيما يلي بيانات قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١:

المبيعـــات ١٠٠٠٠٠٠، تكلفـــة البـــضاعة المباعـــة ٦٠٠٠٠٠ج،

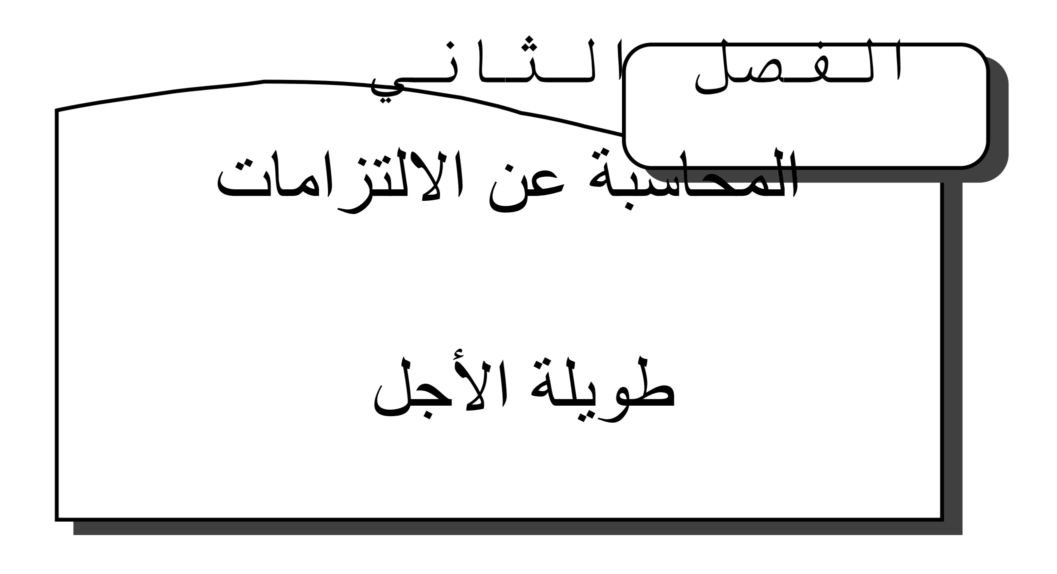
مصروفات التشغيل ٢٤٥٠٠٠، الضرائب ٦٢٠٠٠

وفيما يلى المعلومات الإضافية:

١- تم الإعلان عن توزيعات على المساهمين ودفعها نقداً.
٢- تم إصدار أسهم نقداً.
٣- تشمل مصروفات التشغيل كل من الإهلاك وخسائر بيع الآلة.
٤- جميع المبيعات كانت على الحساب.
٥- تم بيع آلة بمبلغ ٢٥٠٠ج مع العلم بأن تكلفتها الأصلية هي ١٥٠٠٠ج، ومجمع إهلاكه هو ١١٠٠٠ج، أما باقي الزيادة في الآلات فقد تم شرائها نقداً، وكذلك الزيادة في الأراضي والمباني.

المطلوب: إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام كل من:

(١)الطريقة المباشرة.
(٢)الطريقة غير المباشرة.


الـفـصل الـثـانــي
المحاسبة عن الالتزامات
طويلة الأجل

مقدمة:

تعتبر الالتزامات طويلة الأجل بمثابة تعهدات من قبل الوحدة الاقتصادية مع الغير تستلزم السداد في تواريخ لاحقة تزيد في مداها عن سنة مالية واحدة منذ لحظة إعداد القوائم المالية، وتمثل الالتزامات طويلة الأجل أحد أهم مصادر تمويل الهيكل المالي في معظم الوحدات الاقتصادية.

وعادة ما تعتمد الشركات بشكل عام وشركات المساهمة بشكل خاص على مصدرين أساسين لتدبير احتياجاتها المالية اللازمة لتسيير أعمالها ومواجهة التوسع في أنشطتها.

المصدر الأول: يتمثل في المصدر الداخلي للتمويل والذي يأخذ شكل زيادة في رأس المال أو استخدام للاحتياطيات والأرباح المحتجزة في تمويل التوسع في أنشطة الشركة.

المصدر الثاني: يتمثل في الاقتراض سواء من خلال إبرام عقود طويلة الأجل لشراء مواد ومستلزمات الاقتراض نقداً.

وتتكون الالتزامات طويلة الأجل من ثلاثة أنواع رئيسية يمكن اعتبارها جميعاً بمثابة التزامات قابلة للتجديد وهي:

١- قروض السندات التي تقوم شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم بإصدارها.

٢- أوراق الدفع طويلة الأجل (الكمبيالات والسندات الأذنية) التي تقبلها الوحدة الاقتصادية مقابل قروض أو تسهيلات طويلة الاجل من البنوك أو من الغير.

٣- القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من البنوك أو شركات التأمين.

وسوف يتنـاول المؤلـف الالتزامـات طويلـة الأجل من خـلال العناصر التالية:-

١/٢ المعالجة المحاسبية لقرض السندات.
٢/٢ المعالجة المحاسبية للقروض طويلة الأجل.
٣/٢ المعالجة المحاسبية لأوراق الدفع طويلة الأجل.
٤/٢ المحاسبة عن المشتقات المالية.

وسـوف يتنـاول المؤلـف فيمـا يلـي العناصـر الـسابقة بالتحليـل كالآتي:-

١/٢ المعـالجـة المحـاسبيـة لقـرض السنـدات:

١/١/٢ مفهوم قرض السندات والخصائص المميزة له.

السند هو تعهد بدفع مبلغ معين (يسمى قيمة الاستحقاق) في تـاريخ معين (يسمى تاريخ الاستحقاق) وكذلك التعهد بدفع مبلغ كفوائد بصفة دوريـة يحسب كنسبة مئوية من قيمة السند (قيمة الاستحقاق) وفي بعض الأحيان تدفع الفوائد كلها دفعة واحدة في تاريخ السند، وتعتبر السندات أحد أشكال الأوراق الماليـة التي تصدرها شركات المساهمة بجانـب الأسهم وحصص التأسيس وحصص الأرباح والصكوك وغير ذلك من الأدوات المالية المستحدثة.

وهناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين الأسهم والسندات وتتمثل أوجـه التشابه بينهما في الآتي:

١- كلاهما يعتبر ورقة مالية.
٢- قابلية كل منهما للتداول.
٣- كلاهما يعتبر مصدراً من مصادر التمويل.
٤- يحقق كل منهما إيراداً دورياً.

ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين السهم والسند من خلال الجدول التالي:

أوجه الاختلاف	الأسهـم	السنـدات
الطبيعة القانونية	حصة في رأس المال	جـزء مـن قـرض (ديـن علـى الشركة)

العائد الدوري	غير محدود ويتغير بتغير الأرباح وسياسة توزيعها	محدد كنسبة مئوية ثابتة من قيمة السند الأسمية
إدارة الشركة	لحامل السهم حق التدخل في الإدارة والحضور والتصويت في الجمعية العمومية	لا يحق لحامله التدخل في إدارة الشركة أو حضور الجمعية العامة
استرداد القيمة	لا ترد قيمة السهم خلال حياة الشركة	ترد قيمته في تاريخ معين تاريخ الاستحقاق
مستوى الضمان	ضمان عام على الأصول ولا يحصل حامل السهم على نصيب في التصفية إلا بعد سداد الديون	قد يكون للسند ضمان على بعض الأصول ويحصل حامل السند على حصة عند التصفية قبل حامل السهم

٢/١/٢ أنـــواع السنـــدات:

هناك عدة أنواع من السندات تقوم بإصدارها شركات المساهمة ويتمتع كل نوع بخصائص معينة حتى يجب كل مستثمر ما يناسب اتجاهاته ورغباته.

ويمكن تصنيف أنواع السندات كالآتى:

١- من حيث طبيعة الملكية وسهولة التداول:

أ) سندات أسمية:

وهي السندات التي تسجل باسم صاحبها ولا يتم نقل ملكيتها إلا بعد التنازل عنها كتابة وبعد موافقة الشركة والتأشير بذلك في سجلاتها.

ب) سندات لحاملها:

لا تحمل اسم صاحبها، وتعتبر حيازتها بمثابة سند ملكيتها ويتم نقل ملكيتها بتسليمها من يد إلى أخرى.

٢- من حيث طريقة السداد:

تنقسم السندات من هذه الزاوية إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ) سندات ترد نقداً:

وهي السندات التي ترد قيمتها نقداً في تاريخ الاستحقاق.

ب) سندات ترد عيناً:

وهي سندات ترد قيمتها في تاريخ الاستحقاق أما بتنازل الشركة عن بعض أصولها أو تقديم بعض منتجاتها لحملة السندات سداداً لقيمتها.

جـ) سندات قابلة للتحويل إلى أسهم:

وهي سندات يحق لحاملها تحويلها إلى أسهم وفقاً لشرط وفي مواعيد محددة وفي هذة الحالة يتحول حامل السند إلى مساهم.

٣- من حيث الضمـــانـــات:

وتنقسم إلى:

أ) سندات بدون ضمان:

حيث لا يحدد أصل معين كضمان لها وليس لحملة هذه السندات سوى الضمان العادي كباقي دائني الشركة والمتمثل في الضمان العام على أصل الشركة.

ب) سندات مضمونه:

وهي سندات تصدر بضمان خاصة بعض أصول الشركة كالضمان العقارية أو استثمارات الشركة في أوراق مالية أو غير ذلك من الضمانات.

٤- من حيث توقيت السداد أو الرد:

تنقسم السندات من هذه الناحية إلى ثلاثة أنواع هي:

أ) سندات ترد دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق.

ب) سندات يتم ردها على دفعات في تواريخ محددة.

ج) سندات يحق للشركة رد قيمتها في الوقت الذي تراه مناسباً لذلك.

٥- من حيث نـوع العـائـد:

تنقسم السندات إلى نوعين:

أ) سندات ذات عائد دوري ثابت وهذه السندات لا تتأثر بنتيجة أعمال الشركة.

ب) سندات ذات عائد دوري متغير حيث يتكون عائدها من جزأين: الجزء الأول ثابت كنسبة مئويـة سنوية والجزء الثـاني متغير يتوقف علـى مـا تحققه الشركة من أرباح.

٣/١/٢ المفاهيـم الأسـاسيـة المـرتبطـة بقـرض السندات:

من أهم المفاهيم المرتبطة بقرض السندات ما يلي:

١- القيمـة الأسميــة للسنـد:

وهي القيمة المكتوبة أو المثبتة على وجه شهادة السند، وتمثل المبلغ الذي ستدفعه الشركة لحامل السند في تاريخ الاستحقاق.

٢- سعـــر إصـــدار السنـــد:

هو السعر الذي تطلبه الشركة ثمناً للسند عند إصداره ويتم تحصيله من المكتبين في السندات.

وقد يتم إصدار السندات على النحو التالي:

أ) **بالقيمة الأسمية**: حيث يكون سعر إصدار السند مساوياً لقيمته الأسمية.

ب) **بعلاوة إصدار**: حيث يكون سعر إصدار السند أكبر من قيمته الأسمية ويسمى هذا الفرق بعلاوة الإصدار.

ج) **بخصم إصدار**: حيث يكون سعر إصدار السند أقل من قيمتـه الأسمية ويسمى هذا الفرق بخصم الإصدار.

٣- الفـوائـد السنـويـــة:

وتمثل الفوائد التي سوف تدفع لحامل السند وهي تحدد على أساس نسبة مئوية محددة من القيمة الأسمية للسند.

٤- تــاريــخ دفـع الفــوائـد:

هو التاريخ الذي تلتزم به الشركة بسداد قيمة الفوائد، وعلى الرغم من أن معدل الفائدة سنوي إلا أن دفع الفوائد قد يكون نصف سنوي أو ربع سنوي.

٥- معـدل العــائـد المـرغـوب فيــه:

هو المعدل الذي يرغب المستثمر في تحقيقه حيث يمثل الحد الأدنى الذي على أساسه يتم قبوله أو رفضه للفرصة الاستثمارية.

٦- تـــاريـــخ الاستحقـــاق:

هو التاريخ الذي تلتزم به الشركة برد قيمة السندات وقد يكون رد السندات دفعة واحدة أو على دفعات.

٤/١/٢ الإجــراءات القـانـونـية الواجـب مـراعــاتهـا عند إصـــدار قـرض السنـدات:

تنظم اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الأمور المتعلقة بالسندات في المـواد مـن المــادة ١٥٩ وحتـى المـادة ١٨٥ وتـتلخص أهـم تلـك القواعـد والإجراءات فيما يلي:

(١)تصدر الشركة السندات في شكل شهادات بقيمة موحدة قابلة للتداول وتمثل السندات من ذات الإصدار الواحد حقوقاً متساوية لحاملها في مواجهة الشركة.

(٢)تـصدر السندات بقرار من الجمعية العامة بنـاءً علـى اقتـراح مجلس الإدارة.

(٣)لا يجـوز للـشركة إصـدار سـندات إلا بعـد أداء رأس المــال ا لمـصدر بالكامل.

(٤)لا يجـوز أن تتجـاوز قيمـة الـسندات الـسابقة التـي أصـدرتها الـشركة والمتداولة في أيدي الجمهور مضافاً إليها الإصدار المقترح للسندات الجديدة عن صافي أصول الشركة وقت الأصول إلا بقرار من الوزير.

(٥)يكون للأسـهم التـي يحـصل عليهـا حملـة الـسندات حقـوق فـي الأربـاح المدفوعة عن السنة المالية التي يتم فيها التحويل.

(٦)يجب أن يرفق بنشرة الاكتتاب العام في السندات نسخة من آخر ميزانية للشركة وتقرير عن نشاطها في السنة الأخيرة.

(٧)ألا تتجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل إلـى أسـهم بالإضـافة إلـى قيمـة أسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به.

(٨)في حالة إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم يجب ألا يقل سعر إصدار السند عن القيمة الأسمية للسهم.

٥/١/٢ المعالجة المحاسبية لإصدار قرض السندات:

حتى تتناول المعالجة المحاسبية لإصدار السندات، فإن الأمر يتطلب التعرف أولاً على الحسابات الأساسية المتعلقة بعملية إصدار السندات والتي من أهمها ما يلي:

١- حساب قرض السندات:

وهو حساب دائن تظهر فيه قيمه السندات التي تم إصدارها والاكتتاب فيها.

٢- حساب البنك:

وهو حساب مدين يوضح المبالغ التي يتم تحصيلها من المكتتبين وبمجرد الانتهاء من الاكتتاب وإصدار شهادات السندات يتم تحويل رصيد هذا الحساب إلى حساب البنك الجاري (للشركة) لكي يتم استخدامه في أغراض الشركة.

٣- حساب علاوة إصدار السندات:

وهو حساب دائن يستخدم لإثبات قيمة علاوة إصدار السندات التي يتم تحصيلها من المكتتبين والتي تزيد عن القيمة الأسمية للسند ويتم استهلاك هذه العلاوة من خلال تسديدات فوائد للسندات.

٤- حساب خصم إصدار السندات:

وهو حساب مدين يستخدم لإثبات قيمة خصم إصدار السندات حيث يثبت به النقص في سعر إصدار السندات عن قيمتها الأسمية ويتم استهلاك هذا الحساب بجعله دائناً وذلك مع تاريخ استحقاق فائدة السندات.

٥- حساب المكتتبين في السندات:

هو حساب يوضح القيمة المطلوبة من المكتتبين في السندات بناء على طلبات الاكتتاب الواردة فعلاً من المكتتبين والتي يجب إلا تزيد عن قيمة القرض الذي وافقت عليه الجمعية العمومية للمساهمين.

وسيتم تناول قرض السندات كما يلي:

أولاً: الاكتتاب في السندات دفعة واحدة.

ثانياً: الاكتتاب في السندات على أقساط.

ثالثاً: قرض السندات بعلاوة إصدار، وبخصم إصدار.

رابعاً: سداد قرض السندات وفوائده.

أولاً: الاكتتاب في السندات دفعة واحدة:

مثـــال: قامت أحدى الشركات بإصدار سندات بمبلغ مليون جنيه لعدد ٢٠٠٠ سند بقيمة أسمية ٥٠٠ للسند:

وقد تم الاكتتاب في السندات كما يلي:

الفرض الأول: تم الاكتتاب بالكامل.

الفرض الثاني: تم الاكتتاب بزيادة ١٠٠ سند ورد الزيادة.

الفرض الثالث: تم الاكتتاب بأقل من المطروح وذلك في ١٨٠٠ سند فقط، وتم الاكتفاء بذلك.

والمطلوب:

١- قيود اليومية.

٢- حـ/ قرض السندات.

٣- إظهار قرض السندات في م/ ع.

الحل

١- قيود اليومية:

		الفرض الأول: الاكتتاب بالكامل:
١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين في السندات
١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المكتتبين في السندات
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات
		الفرض الثاني: الاكتتاب بزيادة وردها:
١٠٥٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١٠٥٠٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين في السندات
١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المكتتبين في السندات
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات
٥٠٠٠٠		من حـ/ المكتتبين في السندات
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك
		رد الزيادة
		الفرض الثالث: الاكتتاب في أقل من المطروح والاكتفاء بذلك
٩٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٩٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين في السندات
٩٠٠٠٠٠		من حـ/ المكتتبين في السندات
	٩٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات

ثانياً: الاكتتاب في السندات على أقساط:

مثـــال: أصدرت إحدى الشركات المساهمة قرضاً بمقدار ٣ مليون جنيه لعدد ٣٠٠٠ سند موزعة كما يلي:

أ) قسط اكتتاب ٥٠٠ج
ب) قسط تخصيص ٢٠٠ج
ج) قسط أول ٢٠٠ج
د) قسط أخير ١٠٠ج

وقد تم الاكتتاب وسداد الأقساط في مواعيدها

المطلوب:

١- قيود اليومية. ٢- م/ ع.

ا لحـل

١- قيود اليومية:

مدين	دائن	البيان
١٥٠٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١٥٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسطي ك. ت السندات
٢١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ قسطي ك. ت السندات
	٢١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات
٦٠٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٦٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسطي ك. ت السندات
		تحصيل التخصيص
٦٠٠٠٠٠٠		من حـ/ القسط الأول للسندات
	٦٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات
٦٠٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٦٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ القسط الأول للسندات
٣٠٠٠٠٠٠		من حـ/ القسط الأخير للسندات
	٣٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات
٣٠٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٣٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ القسط الأخير للسندات

م. ع

منه			له		
				××	رأس المال المصرح به
				××	رأس المال المصدر
			××		رأس المال المدفوع

٣٠٠٠٠٠٠		البنك			
			٣٠٠٠٠٠٠		قرض السندات

ثالثاً: إصدار السندات بعلاوة إصدار، وبخصم إصدار:

أ) إصدار السندات بعلاوة إصدار:

مثـــال: تم طرح ١٠٠٠٠ سند قيمة السند ١٠٠٠ج بعلاوة إصدار في الاكتتاب ٥٠ج عن كل سند، معدل الفائدة ١٢% سنوياً، وكان ذلك في ٢٠٠٠/١/١

وقد تم الاكتتاب والتحصيل للأقساط كما يلي:

١- قسط اكتتاب ٦٠٠٠ج + علاوة إصدار من ١-٢٠٠٠/١/١٥

٢- قسط تخصيص ١٥٠ج من ١ – ٢٠٠٠/٣/١٥

٣- قسط أول ١٥٠ج من ١ – ٢٠٠٠/٥/١٥

٤- قسط ثان ١٥٠ج من ١ – ٢٠٠٠/٧/١٥

وتم الاكتتاب في ١١٠٠٠ سند وتم حجز الزيادة كلها للأقساط التالية:

والمطلوب:

١- قيود اليومية.

٢- حـ/ قرض السندات.

٣- م/ ع

ا لحـل

١- قيود اليومية:

مدين	دائن	البيان
٧١٥٠٠٠٠		من حـ/ البنك
		إلى مذكورين
	٦٦٠٠٠٠٠	حـ/ قسطي ك. ت السندات
	٥٥٠٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار السندات
٧٥٠٠٠٠٠		من حـ/ قسطي ك. ت السندات
	٧٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات

منه	له	البيان
		تعلية قرض السندات بقسط الاكتتاب وطلب قسط التخصيص ١٠٠٠٠ × ٧٥
٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات إلى حـ/ فوائد السندات إقفال علاوة الإصدار في فوائد السندات لعدد ١٠٠٠٠× ٥٠ ج فقط
٨٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ قسطي ك. ت السندات تحصيل الباقي لقسط التخصيص المطلوب = ١٠٠٠٠ × ١٥٠ = ١٥٠٠٠٠٠٠ موجود = ١٠٠٠ × ٦٥٠ اكتتاب = ٦٥٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أول سندات إلى حـ/ قرض السندات
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ قسط أول السندات
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أخير السندات إلى حـ/ قرض السندات
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ قسط أخير السندات

٢- حـ/ قرض السندات:

منه | لـــه

منه		له	
		٧٥٠٠٠٠٠	من حـ/ قسطي ك. ت السندات
		١٥٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أول السندات
		١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أخير السندات
١٠٠٠٠٠٠	رصيد مرحل/ خصوم م/ع		
١٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠	

م. ع

منه					لـــــــه
١٠٥٠٠٠٠٠		البنك	××	××	رأس المال المصرح به
				××	رأس المال المصدر
			××		رأس المال المدفوع
			١٠٠٠٠٠٠٠		قرض السندات
			٥٠٠٠٠٠		الاحتياطي القانوني

ب) قرض السندات بخصم إصدار:

طرحت إحدى شركات المساهمة ١٠٠٠ سند قيمة السند الأسمية ٥٠٠ بخصم إصدار ١٠ج عن كل سند مع قسط الأكتتاب.

وقد تم الاكتتاب والأقساط كما يلي:

١- قسط اكتتاب ٢٩٠ج
٢- قسط تخصيص ١٠٠ج
٣- قسط أخير ١٠٠ج

المطلوب:

١- قيود اليومية.
٢- حـ/ خصم الإصدار
٣- حـ/ الاحتياطي القانوني
٤- حـ/ البنك
٥- حـ/ قرض السندات
٦- م/ ع

ا لحل

١- قيود اليومية:

٢٩٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٢٩٠٠٠٠	إلى حـ/ قسطي ك. ت السندات
		من مذكورين

منه	له	البيان
١٠٠٠٠		حـ/ خصم إصدار السندات
٣٩٠٠٠٠		حـ/ قسطي ك. ت السندات
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات
		تعلية قرض السندات بقسط الاكتتاب وطلب قسط التخصيص
١٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسطي ك. ت السندات
		تحصيل التخصيص
١٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط أخير السندات
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات
١٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أخير السندات

٢- حـ/ خصم الإصدار

منه		لـــه	
١٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات	١٠٠٠٠	من حـ/ الاحتياطي القانوني
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

٣- حـ/ الاحتياطي القانوني

منه		لـــه	
١٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم الإصدار		

٤- حـ/ الاحتياطي القانوني

منه		لـــه	
٢٩٠٠٠٠	إلى حـ/ قسطي ك. ت السندات		
١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسطي ك. ت السندات	٤٩٠٠٠٠	رصيد مرحل
١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أخير السندات		
٤٩٠٠٠٠		٤٩٠٠٠٠	

٤- حـ/ قرض السندات

منه			لــه
٥٠٠٠٠٠	رصيد مرحل م/ ع خصوم	٤٠٠٠٠٠	من حـ/ مذكورين
		١٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أخير
٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	

م. ع

منه				لــه		
					بالكامل	رأس المال المصرح به
					بالكامل	رأس المال المصدر
				بالكامل		رأس المال المدفوع
٤٩٠٠٠٠		البنك				الاحتياطي القانوني
				٥٠٠٠٠٠		قرض السندات

رابعاً: سداد قرض السندات وفوائده:

بما أن حملة السندات دائنون وليسوا شركاء فلابد من حدوث شيئين هما:

١- سداد فوائد السندات.
٢- سداد قرض السندات.

<u>وتتأثر الفوائد بعدة عوامل هي:</u>

أ) حالة وجود علاوة إصدار.
ب) حالة وجود خصم إصدار.
ج) ثبات القرض خلال مدته أو سداده على دفعات.

المعالجة المحاسبية:

١- فوائد السندات (حالة: من غير علاوة أو خصم إصدار)

- إثبات الفوائد في نهاية الفترة المالية أو حين استحقاقها:

××   من حـ/ فوائد السندات
        إلى مذكورين

×× حـ/ حملة السندات
×× حـ/ مصلحة الضرائب

×× من حـ/ حملة السندات
×× إلى حـ/ البنك
×× من حـ/ مصلحة الضرائب
×× إلى حـ/ البنك

٢- فوائد السندات مع وجود إصدار السندات:

تحصل علاوة إصدار السندات إذا ما كان معدل الفوائد الذي تمنحه الشركة أعلى من المعدل السائد في السوق فيتم استخدام علاوة الإصدار دورياً بالفرق بين المعدلين حتى يتم تحميل كل سنة مالية بفوائدها التي يجب أن تتحمل بها.

قيود اليومية:

عند تحصيل علاوة الإصدار:

×× من حـ/ البنك
إلى مذكورين
×× حـ/ قسطي ك. ت السندات
×× حـ/ علاوة إصدار السندات

عند إثبات كل فترة

×× من حـ/ فوائد قرض السندات
إلى مذكورين
×× حـ/ حملة السندات
×× حـ/ مصلحة الضرائب

×× من حـ/ علاوة إصدار السندات
×× إلى حـ/ فوائد قرض السندات

×× من حـ/ أ.خ
×× إلى حـ/ فوائد قرض السندات
في نهاية الفترة المالية

<u>مثـــال :</u> تمنح إحدى شركات المساهمة فوائد بمعدل ١٢% سنوياً، بينما كان المعدل السائد بالسوق ١٠% سنوياً، وكان قرض السندات بـ ١٠٠٠٠٠٠ج لمدة خمس سنوات يسدد في نهايتها مرة واحدة، وتسدد الفوائد في نهاية كل سنة، وقد تم تحصيل علاوة إصدار ١٠٠٠٠٠٠ج، الفوائد معفاة من الضرائب ويتم سدادها بانتظام لحملة السندات.

<u>والمطلوب</u>: قيود اليومية لمدة خمس سنوات وإثبات قرض السندات أيضاً.

الحل

١- قيود اليومية:

		السنة الأولى: عند استحقاق الفائدة
١٢٠٠٠٠		من حـ/ فائدة قرض السندات
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات
٢٠٠٠٠		من حـ/ علاوة إصدار السندات
		إلى فائدة قرض السندات تخفيض فائدة السندات بفرق الفوائد الذي يبلغ ٢% سنوياً × مليون جنيه
		في نهاية السنة:
١٠٠٠٠٠		من حـ/ أ. خ
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ فوائد السندات
١٢٠٠٠٠		من حـ/ حملة السندات
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك
		وهكذا في نهاية كل عام يتم تسجيل القيود السابقة كما يلي: - عند استحقاق الفائدة. - تخفيض الفائدة بعلاوة الإصدار (٢%) - تحميل أ. خ بالفوائد

البيان		
- سداد حملة السندات		
في نهاية السنة الخامسة:		
Û *إثبات الفوائد عند استحقاقها:*		
من حـ/ فوائد السندات		١٢٠٠٠٠
إلى حـ/ حملة السندات	١٢٠٠٠٠	
Û تخفيض الفوائد بنصيبها في علاوة إصدار السندات		
من حـ/ علاوة بإصدار السندات		٢٠٠٠٠
إلى حـ/ فوائد السندات	٢٠٠٠٠	
Û *تحميل أ . خ بالفوائد في نهاية العام:*		
من حـ/ أ.خ		١٠٠٠٠٠
إلى حـ/ فوائد السندات	١٠٠٠٠٠	
Û *تحميل أ . خ بالفوائد في نهاية العام:*		
من حـ/ حملة السندات		١٢٠٠٠٠
إلى حـ/ البنك	١٢٠٠٠٠	
Û *سداد قرض السندات*		
من حـ/ قرض السندات		١٠٠٠٠٠
إلى حـ/ البنك	١٠٠٠٠٠	

إصدار قرض السندات مع خصم إصدار وتحميل الفوائد به:

بافتراض أن إحدى شركات المساهمة أصدرت قرضاً للسندات بـ ١٠٠٠٠٠٠ج بخصم إصدار ١٠٠٠٠ بفوائد ٩% بينما كان المعدل السائد في السوق ١٠% وكانت مدة القرض ٥%.

المطلوب:

١- إثبات قيود اليومية اللازمة للسنة الأولى.

٢- إثبات قيود اليومية اللازمة للسنة الخامسة.

الحل

١- قيود اليومية:

البيان		
السنة الأولى:		
عند استحقاق الفائدة		
من حـ/ فائدة قرض السندات		١٠٠٠٠
إلى مذكورين		

مدين	دائن	البيان
	١٠٠٠٠	حـ/ خصم إصدار السندات
	٩٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات
		١٠٠٠٠٠٠ × ٩% لحملة السندات
		+ ١٠٠٠٠٠٠ × ١% خصم إصدار
		Û **تحميل أ.خ:**
١٠٠٠٠٠		من حـ/ أ. خ
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة قرض السندات
		Û سداد حملة السندات:
٩٠٠٠٠		من حـ/ حملة السندات
	٩٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك
		السنة الأخيرة:
		Û عند استحقاق الفوائد:
١٠٠٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات
		إلى مذكورين
	٩٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات
	١٠٠٠٠	حـ/ خصم إصدار السندات
		Û في نهاية العام
١٠٠٠٠٠		من حـ/ أ. خ
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات
٩٠٠٠٠		من حـ/ حملة السندات
	٩٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك
١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ قرض السندات
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك

٢/٢ المعالجة المحاسبية للقروض طويلة الأجل:

قد تتعدد القروض طويلة الأجل لدى أي وحدة اقتصادية وفي هذه الحالة فإن الأمر يقتضي ضرورة تحديد ومعالجة كل قرض منها على حدة في ضوء قيمته وشروطه ومدته ومعدل الفائدة المرتبط به، وإذا كانت شروط القرض تتضمن سداده على دفعات فينبغي مراعاة معاجلة الجزء المستحق من القرض خلال السنة المالية التالية لإعداد التقارير المالية باعتباره جزء من الالتزامات قصيرة الأجل، كما ينبغي مراعاة قياس الفوائد المستحقة عن الفترة المالية حتى نهاية السنة المالية، واعتبار الجزء غير المسدد منها بمثابة مصروف مستحق يمثل التزام قصير الأجل عند إعداد الميزانية العمومية للوحدة الاقتصادية:

مثـــال (١):

تقدمت منشأة "منة الله" بطلب إلى البنك الأهلي للحصول على قرض قدره ٨٠٠٠٠٠ج بمعدل فائدة ٦% لمدة ٤ سنوات، وقد وافق البنك على منح القرض على أن يتم سداده على ٤ سنوات مع الفوائد، وقد تم تنفيذ عقد القرض في أول أكتوبر من عام ٢٠٠٩.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة في ٢٠٠٩/١٠/١، وفي ٢٠٠٩/١٢/٣١.
٢- بيان الأثر على قائمة المركز المالي للمنشأة في ٢٠٠٩/١٢/٣١.

الحل

١) إجراء قيود اليومية اللازمة في ٢٠٠٩/١٠/١

يتم إثبات المبالغ المحصلة نقداً، كما يتم تسجيل قيمة القرض كالتزام طويل الأجل.

٨٠٠٠٠٠		حـ/ النقدية
	٨٠٠٠٠٠	حـ/ قرض البنك الأهلي
		إثبات الحصول على قيمة القرض

وفي ٢٠٠٩/١٢/٣١ تاريخ انتهاء السنة المالية يتم إجراء تسوية لإثبات ما يخصها من مصروف الفوائد ثلاثة شهور من ١٠/١/ إلى ١٢/٣١ وتحتسب على أساس: ٨٠٠٠٠٠ × ٢؛#١؛؛ × ١٤؛٤٠٨؛٤٠ = ١٢٠٠٠ج

ويمثل مصروف مستحق (التزام قصير الأجل) ويتم إجراء قيد التسوية التالي:

١٢٠٠٠		حـ/ مصروف الفوائد
	١٢٠٠٠	حـ/ مصروف الفوائد المستحقة
		إثبات ما يخص الفترة من الفوائد كمصروف
١٢٠٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر
	١٢٠٠٠	حـ/ مصروف الفوائد
		إقفال مصروف الفوائد التي تخص الفترة

٢) بيان الأثر على قائمة المركز المالى لمنشأة منة الله في ٢٠٠٩/١٢/٣١:

لأغراض الإفصاح المحاسبي يتم إظهار رصيد حساب الفوائد المستحقة (١٢٠٠٠) كالتزام قصير الأجل كما يفضل تجزئة حساب قرض البنك الأهلي إلى قسمين: القسم الأول يمثل مبلغ القسط المستحق من القرض خلال عام ٢٠٠٩ وقدره (٨٠٠٠٠٠ ÷ ٤سنوات = ٢٠٠٠٠٠ج) ويظهر ضمن الالتزامات قصيرة الأجل أيضاً، أما القسم الثاني من قرض البنك الأهلي (٨٠٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠٠) =٦٠٠٠٠٠ج فيظل كما هو ضمن الالتزامات طويلة الأجل ويتضح ذلك من الأثر على الميزانية العمومية على النحو التالي:

الأثر على الميزانية العمومية في ٢٠٠٩/١٢/٣١

التزامات قصيرة الأجل ١٢٠٠٠ مصروف الفوائد المستحقة ٢٠٠٠٠٠ قسط يسدد في ٢٠٠٩/١٠/١ **التزامات طويلة الأجل** ٦٠٠٠٠٠ قرض البنك الأهلي	

٣/٢ أوراق الـدفـع طـويلـة الأجـل:

عندما تقبل الوحدة الاقتصادية تحرير ورقة تجارية (كمبيالة أو سند إذني) مقابل ما تحصل عليه من قروض طويلة فإنه يطلق على الصك المثبت لدى القرض اسم ورقة دفع، وهي تعبر عن اتفاق رسمي يقوم بمقتضاه المدين بسداد مبلغ نقدي معين للدائن، وفي ضوء شروط عقد القرض تتحدد المعالجة المحاسبية لأوراق الدفع ويجب التميز بين عدة شروط تعاقدية لعل من أهمها ما يلي:

١) سداد الفائدة فترياً على أن يرد أصل القرض في نهاية فترة القرض.

٢) سداد الفائدة فترياً على أن يرد أصل القرض على دفعات دورياً.
٣) سداد مبلغ إجمالي متفق عليه يشمل القرض والفائدة في نهاية فترة القرض وبحيث يتضمن هذا المبلغ الفائدة المركبة.

مثـــال (**١**):

في ٢٠٠٧/١/١ حصلت منشأة الإيمان من أحد البنوك على قرض بفائدة سنوية ١٠% بمبلغ ٧٥٠٠٠ج على أن تكون مدة القرض ثلاثة سنوات ومقابل تحرير ورقة تجارية، وتتضمن شروط العقد على أن يتم سداد الفائدة سنوياً على المبلغ الأصلي للقرض، وذلك في ١٢/٣١ من كل عام على أن يتم سداد أصل القرض بالكامل في ٢٠٠٩/١٢/٣١ وبفرض أن السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

١- إعداد جدول يوضح ملخصاً لكل من مصروف الفائدة المحمل على الحساب الختامي والمدفوعة للبنك وكيفية سداد القرض (ملخصاً للاستهلاك الدين) خلال السنوات الثلاثة.
٢- إجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة خلال سنوات القرض.

ا لحـل

١) وفقاً لشروط هذا القرض تتحدد الفائدة في نهاية كل سنة من السنوات الثلاثة على أساس ٧٥٠٠٠ × ؛٠(؛٠!١؛؛ = ٧٥٠٠ج وتمثل مصروفات الفوائد التي يتم تحميلها على الحساب الختامي سنوياً كما تمثل قيمة التدفق النقد في نهاية سنة، بينما يتحدد (التدفق) النقدي في نهاية عام ٢٠٠٩ على أساس مجموع الفائدة السوية وقدرها ٧٥٠٠ج + أصل القرض وقدره ٧٥٠٠٠ج أي أن إجمالي التدفق النقدي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ يكون ٨٢٥٠٠ج.

ولأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ فإن الميزانية العمومية في نهاية عام ٢٠٠٧ سوف تظهر التزام طويل الأجل (أوراق

الدفع) قدره ٧٥٠٠٠ج ويعبر هذا المبلغ عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل، ويوضح الجدول التالي ملخصاً لاستهلاك الدين والفوائد المرتبطة به خلال سنوات القرض الثلاث:

التاريخ	المدفوعات النقدية	مصروف الفائدة	النقص في الالتزام	القيمة الدفترية للالتزام
٢٠٠٧/١/١	--	--	--	٧٥٠٠٠
٢٠٠٧/١٢/٣١	٧٥٠٠	٧٥٠٠	--	٧٥٠٠٠
٢٠٠٨/١٢/٣١	٧٥٠٠	٧٥٠٠	--	٧٥٠٠٠
٢٠٠٩/١٢/٣١	٨٢٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠٠	

٢) إجراء قيود اليومية:

منه	لــــه	بيـــــان	التاريخ
٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	حـ/ النقدية حـ/ أوراق الدفع عن قرض طويل الأجل	٢٠٠٧/١/١
٧٥٠٠	٧٥٠٠	حـ/ مصروف الفوائد حـ/ النقدية إثبات سداد الفوائد كمصروف	٢٠٠٧/١٢/٣١ وكذلك في ٢٠٠٨/١٢/٣١
٧٥٠٠ ٧٥٠٠٠ ٧٥٠٠	٧٥٠٠ ٨٢٥٠٠	حـ/ الأرباح والخسائر حـ/ مصروفا الفوائد إقفال مصروف الفوائد التي تخص الفترة من مذكورين حـ/ أوراق الدفع عن قرض طويل الأجل حـ/ مصروف الفوائد حـ/ النقدية إثبات سداد الفوائد كمصروف ورد قيمة القرض	 ٢٠٠٩/١٢/٣١
٧٥٠٠	٧٥٠٠	حـ/ الأرباح والخسائر حـ/ مصروف الفوائد إقفال مصروف الفوائد التي تخص الفترة	

ويتم تصوير الحسابات في هذه الحالة كالآتي:

حـ/ أوراق الدفع عن قرض طويل الأجل

٧٥٠٠٠	رصيد م. ع ٢٠٠٧/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	من حـ/ النقدية ٢٠٠٧/١/١
٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	
٧٥٠٠٠	رصيد م. ع ٢٠٠٨/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٨/١٢/٣١
٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	
٧٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية٢٠٠٩/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٩/١٢/٣١
٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	

حـ/ مصروف الفوائد

٧٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية ٢٠٠٧/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	من حـ/ النقدية ٢٠٠٧/١٢/٣١
٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	
٧٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية ٢٠٠٨/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	من حـ/ النقدية ٢٠٠٨/١٢/٣١
٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	
٧٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية٢٠٠٩/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	من حـ/ أ.خ ٢٠٠٩/١٢/٣١
٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	

<u>مثـــال (**٢**):</u>

في ٢٠٠٩/١/١ حصلت منشأة المجد من البنك الأهلي على قرض بفائدة سنوية ١٠% بمبلغ ٧٥٠٠٠ج على أن تكون مدة القرض ثلاثة سوات مقابل تحرير أوراق تجارية، وتتضمن شروط عقد القرض أن يتم سداد أصل القرض على ثلاثة دفعات متساوية على أن تحتسب الفائدة سنويا على المبلغ غير المسدد من أصل القرض وذلك في ١٢/٣١ من كل عام وبفرض أن السنة المالية للمنشأة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

<u>المطلوب:</u>

١) إعداد جدول ملخصاً لكل من مصروف الفائدة المحمل على الحساب الختامي والمدفوع للبنك وكيفية سدد القرض (ملخص استهلاك القرض) خلال السنوات الثلاث.

٢) إجـراء قيـود اليوميـة وتـصوير الحـسابات اللازمـة خـلال سـنوات القرض.

الحل

١) وفقاً لشروط هذا القرض تتحدد الفائدة في نهاية كل سنة من السنوات الثلاثة على أساس ١٠% من الجزء غير المسدد من أصل القرض في بداية السنة ولأن القرض سوف يرد على ثلاثة دفعات متساوية، القيمة (٧٥٠٠٠ ÷ ٣) = ٢٥٠٠٠ج سنوياً ويعنى ذلك أن:

رصيد القرض في بداية عام ٢٠٠٩ مبلغ ٧٥٠٠٠ج والفائدة التـي تخـص سـنة القـرض الأول = ٧٥٠٠٠ × ٠؛(٠؛!١؛؛ = ٧٥٠٠ج، ورصـيد القـرض فـي بدايـة عـام ٢٠١٠ مبلـغ ٥٠٠٠٠ج والفائدة التي تخص سنة القرض الثانيـة = ٥٠٠٠٠ × ٠؛(٠؛!١؛؛ = ٥٠٠٠ج، ورصـيد القـرض فـي بدايـة عـام ٢٠١١ مبلـغ ٢٥٠٠٠ج والفائدة التي تخص سنة القرض الثالثة= ٢٥٠٠٠× ٠؛(٠؛!١؛؛ = ٢٥٠٠ج، وتمثل مصروفات الفوائد السابقة ما يتم تحميله على الحساب الختامي سنوياً، كما تمثل جزء من قيمة التدفق النقدي فقي نهاية كل سنة من السنوات الثالثة حيث يضاف إليها الجزء المسدد من القرض سنوياً أي أن:

التدفق النقدي في نهاية عام ٢٠٠٩ = ٧٥٠٠ + ٢٥٠٠٠ = ٣٢٥٠٠ج

التدفق النقدي في نهاية عام ٢٠١٠= ٥٠٠٠ + ٢٥٠٠٠ = ٣٠٠٠٠ج

التدفق النقدي في نهاية عام ٢٠١١= ٢٥٠٠ + ٢٥٠٠٠ = ٢٧٥٠٠ج

ولأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ فإن الميزانية العمومية في نهاية عام ٢٠٠٩ سوف تظهر التزام طويل الأجل (أوراق الدفع) قدره ٥٠٠٠٠ج ثم يصبح هذا الرصيد في نهاية عام ٢٠١٠ مبلغ ٢٥٠٠٠ج ويختفي هذا الرصيد تماماً في نهاية عام ٢٠١١ عندما يتم سداد الجزء الأخير من القرض.

ومن ثم يمكن إعداد ملخص استهلاك القرض والفوائد المرتبطة به خلال سنوات القرض الثلاث.

التاريخ	المدفوعات النقدية	مصروف الفائدة	النقص في الالتزام	القيمة الدفترية للالتزام
٢٠٠٩/١/١	--	--	--	٧٥٠٠٠
٢٠٠٩/١٢/٣١	٣٢٥٠٠	٧٥٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
٢٠١٠/١٢/٣١	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
٢٠١١/١٢/٣١	٢٧٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠٠	--

٢) إجراء قيود اليومية:

منه	لـــه	بيـــان	التاريخ
٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	حـ/ النقدية حـ/ أوراق الدفع عن قروض طويلة الأجل إثبات الحصول على القرض بورقة تجارية	٢٠٠٩/١/١
٢٥٠٠٠ ٧٥٠٠	٣٢٥٠٠	من مذكورين حـ/ أوراق الدفع عن قروض طويلة الأجل حـ/ مصروف الفوائد حـ/ النقدية إثبات سداد الفوائد كمصروف ورد جزء من القرض	١٢/٣١ من كل عام يتم سداد الفائدة السنوية وجزء من قيمة القرض كمدفوعات نقدية
٧٥٠٠	٧٥٠٠	من حـ/الأرباح والخسائر حـ/ مصروف الفوائد إقفال مصروف الفوائد التي تخص الفترة	
٢٥٠٠٠ ٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	من مذكورين حـ/ أوراق الدفع عن قروض طويلة الأجل حـ/ مصروف الفوائد حـ/ النقدية إثبات سداد الفوائد كمصروف ورد جزء من القرض	٢٠١٠/١٢/٣١

منه	لـــــه	بيـــــان	التاريخ
٥٠٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر	
	٥٠٠٠	حـ/ مصروف الفوائد	
		إقفال الفوائد التي تخص الفترة	
		من مذكورين	٢٠١١/١٢/٣١
٢٥٠٠٠		حـ/ أورق الدف عن قروض طويلة الأجل	
٢٥٠٠		حـ/ مصروف الفوائد	
	٢٧٥٠٠	حـ/ النقدية	
		إثبات الفوائد كمصروف ورد جزء من القرض	
٢٥٠٠		حـ/الأرباح والخسائر	
	٢٥٠٠	حـ/ مصروف الفوائد	
		إقفال مصروف الفوائد التي تخص الفترة	

ويتم تصوير الحسابات في هذه الحالة كالآتي:

حـ/ أوراق الدفع عن قروض طويل الأجل

منه		له	
٢٥٠٠٠	إلـــى حـــــ/ النقديــــة ٢٠٠٩/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	من حـ/ النقدية ٢٠٠٩/١/١
٥٠٠٠٠	رصيد م. ع ٢٠٠٩/١٢/٣١		
٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	
٢٥٠٠٠	إلـــى حـــــ/ النقديــــة ٢٠١٠/١٢/٣١	٥٠٠٠	رصيد ٢٠١٠/١/١
٢٥٠٠٠	رصيد م. ع ٢٠١٠/١٢/٣١		
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠	
٢٥٠٠٠	إلـــى حـــــ/ النقديــــة ٢٠١١/١٢/٣١	٢٥٠٠٠	رصيد ٢٠١٠/١/١
صفر	رصيد م. ع ٢٠١١/١٢/٣١		
٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	

حـ/ مصروف الفوائد

٧٥٠٠	إلى حـ/ النقدية ٢٠٠٩/١٢/٣١	٧٥٠٠	من حـ/ أ. خ ٢٠٠٩/١٢/٣١
٧٥٠٠		٧٥٠٠	
٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية ٢٠١٠/١٢/٣١	٥٠٠٠	من حـ/ أ. خ ٢٠١٠/١٢/٣١
٥٠٠٠		٥٠٠٠	
٢٥٠٠	إلى حـ/ النقدية ٢٠١١/١٢/٣١	٢٥٠٠	من حـ/ أ. خ ٢٠١١/١٢/٣١
٢٥٠٠		٢٥٠٠	

٤/٢ المحـــاسبـــة عــن المشتقــات المـــاليــة:

أدت التحويلات الاقتصادية التي شهدتها أسواق المال في الفترة ا لأخيرة والتي من أهمها الاتجاه نحو عالمية الأسواق وحرية انتقال رؤوس الأموال والتوسع في حركة تكنولوجيا الاتصالات، وتزايد التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية إلى تزايد المنافسة بين المؤسسات المالية سواء المحلية أو العالمية لابتكار أدوات مالية جديدة والتي كان من أهمها ما يعرف بالمشتقات المالية Financial Derivatives.

وسوف نتناول المشتقات المالية من خلال العناصر التالية:

١/٤/٢ ماهية المشتفات المالية وخصائصها.

٢/٤/٢ أنــواع المشتقات المالية.

٣/٤/٢ المعالجة المحاسبة للمشتقات المالية.

وسوف نتناول العناصر السابقة بالتحليل كالآتى:

١/٤/٢ ماهية المشتقات المالية وخصائصها:

المشتقات المالية هي عقود أو اتفاقيات مالية تتعلق بالمستقبل، وتشتق قيمتها من قيمة الأدوات المالية الأساسية (مثل الأسهم، السندات، العملات) السابق إصدارها والسلع التي تم التعاقد عليها ويترتب على هذه العقود ظهور حقوق أو التزامات تؤدي إلى تحويل المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية

الأساسية من طرف لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يرغب في تحملها، دون أن تمتد عملية التحويل إلى الإداة المالية الأساسية وتستخدمها الإدارة لأغراض الحماية أو لأغراض المضاربة.

وفي ضوء المفهوم السابق للمشتقات المالية يستنتج المؤلف ما يلي:

١- المشتقات المالية هي عقود (العقد يتضمن سعر التنفيذ – الكمية المتفق عليها – الزمن الذي يسري فيه العقد – تحديد الشيء محل العقد – الأطراف المتعاملة في العقد) وتشتق قيمتها من قيمة الأصول الأساسية المرتبطة بها مثل الأسهم – السندات – السلع – المؤشرات المالية مثل مؤشر أسعار الفائدة أو مؤشر Dow Jones Average.

٢- يتم تسويها في تاريخ مستقبلي.

٣- يتم التعامل في عقود المشتقات المالية أما عن طريق الأسواق المنظمة أو الأسواق غير المنظمة.

٤- لا يتطلب التعامل في عقود المشتقات المالية استثمارات مبدئية أو قد تتطلب مبلغاً صغيراً بالمقارنة بغيرها من العقود.

٢/١/٤/٢ خصائص المشتقات ا لمالية:

تتسم المشتقات المالية بالعديد من الخصائص والتي تميزها عن غيرها من الأدوات المالية الأخرى، وتؤثر هذه الخصائص بشكل ملحوظ على المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية ومن هذه الخصائص ما يلي:

(١) معظم عقود المشتقات المالية مازالت ذات طبيعة خارج الميزانية:

(٢) التعقـــيد:

نظراً لأنه غالباً ما يتم صياغة عقود المشتقات المالية طبقاً لحاجة المتعاملين فيها، لذلك فإن تنوع تلك العقود واختلاف أساليب تقيمها يحمل في طياته صعوبة فهم تلك العقود.

(٣) السيـــولـــة:

تتسم بعض عقود المشتقات المالية بدرجة سيولة عالية حيث يسهل تسويتها إما عن طريق:

أ) البيع أو الشراء في تاريخ الاستحقاق المحدد.

ب) عن طريق إبرام صفقة عكسية بواسطة بيوت التسوية أو المقاصة.

(٤) الرافعة المالية:

يقوم مفهوم الرفع المالي على إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة مقابل استخدام مبالغ محدودة إلا أن هناك جانباً سلبياً لمفهوم الرفع المالي يتمثل في إمكانية تعرض الشركات المتعاملة في المشتقات المالية لحدوث خسائر كبيرة، نتيجة حدوث تغيرات طفيفة في أسعار الأصول التي تشتق منها عقود المشتقات المالية.

(٥) قواعد محاسبيه وضريبة غير واضحة:

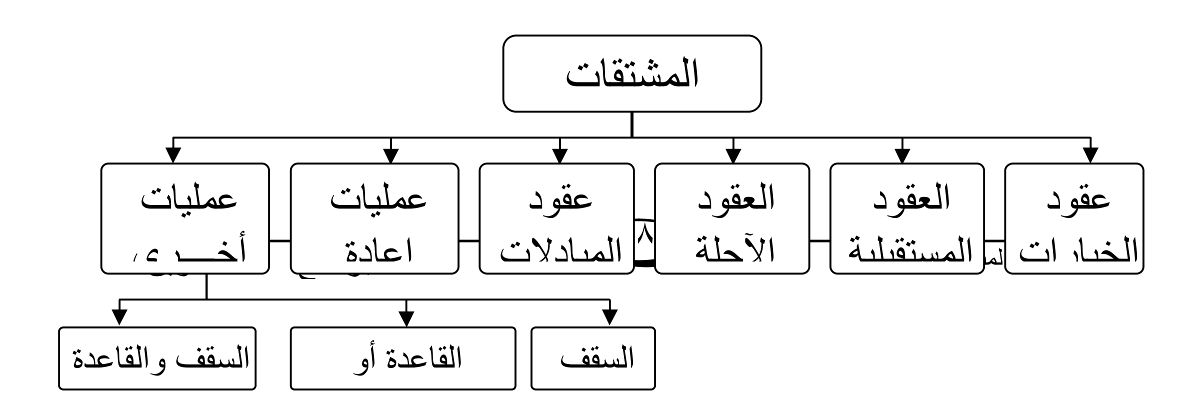
تكتنف المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية نوعاً من الغموض ويرجع ذلك إلى التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال ابتكار واستخدام المشتقات المالية والذي لا يواكبه استجابة محاسبية مماثلة.

(٦) تعتبر المشتقات المالية وسيلة تكتيكية:

من الوسائل التي تستخدمها الإدارة في تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر حيث تعمل على تحويل المخاطر التي قد تنتج من الأدوات المالية الأساسية من الطرف الذي لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يرغب في تحملها دون أن تمتد عملية التحويل إلى الأداة المالية الأساسية التي نتجت عنها هذه المخاطر.

٢/٤/٢ أنـــواع المشتقات المالية:

ازدهرت في الفترة الأخيرة المشتقات المالية وبدأت تتعدد أشكالها المبتكرة وخاصة بعد أن وجدت المؤسسات المالية ضالتها المنشودة فيها حيث تعتبر مصدر هام من مصادر إيراداتها بالإضافة إلى كونها وسيلة لإدارة المخاطر ويمكن بيان أنواع المشتقات المالية من خلال الشكل التالي:



وسوف يحاول المؤلف إلقاء الضوء على الأنواع الرئيسية السابقة:

(١) عقـــود الخيـــارات:

هي عقود بين طرفين هما:

- **مشترى الخيار**: ويكون له الحق في شراء أو بيع سلعة أو عملة أو أداة مالية بسعر محدد ومتفق عليه مسبقاً ويسمى عادة سعر الممارسة أو سعر التنفيذ وذلك في تاريخ محدد (الخيار الأوروبي) أو خلال مدة محددة (الخيار الأمريكي).
- **بـائع الخيـار**: ويكون ملتزمـاً ببيـع أو شـراء العنـصر الأساسـي مقابـل العلاوة التي يحصل عليها من مشترى الخيار، سواء قام مشتري الخيار بتنفيذ أو عدم تنفيذ العقد.

(٢) العقـــود المستقبلية:

هي عقود تتيح لأحد أطراف العقد شراء أو بيع أصل معين (أسهم – سندات – عملات أجنبية .... وغيرها) إلى طرف آخر بسعر محدد ومتفق عليه مسبقاً يسمى بالسعر المستقبلي على أن يتم التسليم أو تنفيذ الاتفاق في تاريخ لاحق وهو تاريخ استحقاق العقد.

(٣) العقود الآجلة:

هي عقود بين طرفين يتم من خلالها التزام أحد الطرفين ببيع أو شراء أصل محدد على سبيل المثال عملة أجنبية، سلعة، وغيرها في تاريخ لاحق وبسعر ثابت يتم الاتفاق عليه في تاريخ التعاقد يسمى سعر التنفيذ، وتمثل العقود الآجلة مشتقة ذات طرفين، ومن المحتمل أن يحقق كل طرف من خلالها نتائج مفيدة أو غير مفيدة نتيجة التغير في قيمة الأصل أو المركز الأساسي.... وعادة ما تستخدم العقود الآجلة لتغطية توقعات تدهور أسعار الأسهم أو تغطية محفظة الاستثمار في السندات.

(٤) المبـــــادلات:

هي عبارة عن التزام تعاقدي بين طرفين، على مبادلة نوع معين التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق نقدي أو أصل آخر بالسعر الحالي وبموجب شروط يتم الاتفاق عليها عند التعاقد على أن يتم تبادل الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق، وتسمى عادة الأطراف التي توافق على الدخول في المبادلة، وقد تتم عملية التبادل مباشرة بين طرفي العقد أو تتم من خلال طرف ثالث وهو البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى.

٣/٤/٢ المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية:

نظراً لتعدد أنواع عقود المشتقات المالية فسوف يقتصر المؤلف على تناول المعالجة المحاسبية للعقود الآجلة باعتبارها أكثر أنواع عقود المشتقات المالية انتشاراً.

مثــال (**١**):

في ٢٠٠٩/٨/١ عقدت إحدى شركات المساهمة المصرية (بهدف المضاربة) عقد صرف مؤجل لشراء ٥٠٠٠٠٠دولار أمريكي على أسا ٣،٤٠ج مصري/ للدولار الأمريكي ينفذ في ٢٠٠٩/١١/١، وفي ٢٠٠٩/١١/١ كان سعر صرف الدولار الأمريكي ٣،٥٥ ج. مصري للدولار.

المطلوب:

١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.
٢) تصوير حسابات الأستاذ اللازمة كما تظهر في ٢٠٠٩/١١/١

الحل

١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم :

منه	لـــه	بيـــــان	التاريخ
١٧٠٠٠٠٠		حـ/ مدينى عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي	٢٠٠٩/٨/١
	١٧٠٠٠٠٠	حـ/ دائنـي عقد صرف مؤجل	

		بالجنية المصري إثبات عقد صرف مؤجل لشراء ٥٠٠٠٠دولار أمريكي على أساس ٣،٤٠ جنيه مصري للدولار ينفذ في ٢٠٠٩/١١/١	
٧٥٠٠		حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي	٢٠٠٩/١١/١
	٧٥٠٠	حـ/ فروق أسعار عملة (مكاسب- عقد صرف مؤجل)	
		إثبات مكاسب عقد الصرف المؤجل	
١٧٧٥٠٠		حـ/ النقدية بالبنك – دولار أمريكي	٢٠٠٩/١١/١
	١٧٧٥٠٠	حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي	
		إثبات تحصيل المستحق بموجب عقد الصرف المؤجل	
١٧٠٠٠٠		حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالجنية المصري	٢٠٠٩/١١/١
	١٧٠٠٠٠	حـ/ النقدية بالبنك – جنيه مصري	
		إثبات سداد المستحق بموجب عقد الصرف المؤجل	

٢) تصوير حسابات الأستاذ اللازمة في ٢٠٠٩/١١/١

حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي

١٧٠٠٠٠ إلى حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالجنية المصري	١٧٧٥٠٠ إلى حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي
٧٥٠٠ إلى حـ/ فروق أسعار عملة (مكاسب – عقد صرف مؤجل)	
١٧٧٥٠٠	١٧٧٥٠٠

حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري

١٧٠٠٠٠ إلـــى حـــ/ النقديـــة بالبنـــك بالجنية المصري	١٧٠٠٠٠ من حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالدولار
١٧٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠

حـ/ فروق أسعار عملة (مكاسب – عقد صرف مؤجل)

٧٥٠٠ رصيد	٧٥٠٠ مـن حـــ/ مـديني عقـد صـرف مؤجل بالدولار
٧٥٠٠	٧٥٠٠

مثـــال (٢):

فـي ٢٠٠٩/٨/١ عقدت إحدى شركات المساهمة المصرية (بهدف المضاربة) عقد صرف مؤجل لبيع ١٥٠٠٠٠ ريال سعودي على أساس ٠،٩٣جنيه مصري/ للريال السعودي ينفذ في ٢٠٠٩/١٠/١، فإذا علمت أن سعر صرف الريال السعودي كان على النحو التالي:

في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ٠،٩٥ جنيه مصري

في ٢٠٠٩/١٠/١ ٠،٩١ جنيه مصري

المطلوب:

١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٢) تصوير حسابات دائني عقد الصرف المؤجل بالريال السعودي.

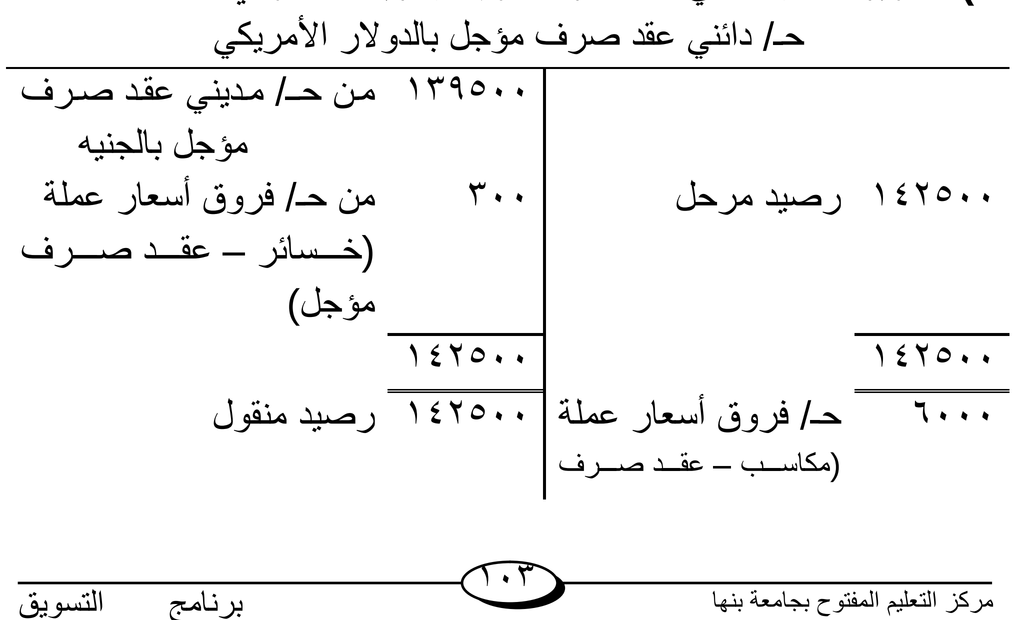
الحـل

١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم :

منه	لـــــه	بيـــــان	التاريخ
١٣٩٥٠٠		من حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري	٢٠٠٩/٨/١
	١٣٩٥٠٠	إلى حـ/ عقد صرف مؤجل بالريال السعودي	
		إثبـــات عقـــد صـــرف مؤجـــل لبيـــع ١٥٠٠٠٠ريـــال ســـعودي علـــى أســـاس ٠،٩٣ جنيه مصري للريال السعودي ينفذ	

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		٢٠٠٩/١٠/١	
٣٠٠٠		حـ/ فروق أسعار عملة (خسائر – عقد صرف مؤجل)	٢٠٠٩/١٢/٣١
	٣٠٠٠	حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالريال السعودي	
		(إثبات خسائر عقد الصرف المؤجل)	
٦٠٠٠		حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالريال السعودي	٢٠٠٩/١٠/١
	٦٠٠٠	حـ/ فروق أسعار عملة (مكاسب – عقد صرف مؤجل)	
		إثبات مكاسب عقد الصرف المؤجل	
١٨٩٥٠٠		حـ/ النقدية بالبنك – جنيه مصري	٢٠٠٩/١٠/١
	١٨٩٥٠٠	حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالجنيه	
		إثبات تحصيل المستحق بموجب عقد الصرف المؤجل	
١٣٦٥٠٠		من حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالريال السعودي	
	١٣٦٥٠٠	حـ/ النقدية بالبنك – ريال سعودي	
		إثبات سداد المستحق بموجب عقد الصرف المؤجل	

٢) تصوير حساب دائني عقد صرف مؤجل بالريال السعودي



حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
		١٣٩٥٠٠	من حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالجنيه
١٤٢٥٠٠	رصيد مرحل	٣٠٠	من حـ/ فروق أسعار عملة (خسائر – عقد صرف مؤجل)
١٤٢٥٠٠		١٤٢٥٠٠	
٦٠٠٠	حـ/ فروق أسعار عملة (مكاسب – عقد صرف	١٤٢٥٠٠	رصيد منقول

١٣٦٥٠٠	مؤجل) حـ/ النقدية بالبنك ريال سعودي	
١٤٢٥٠٠		١٤٢٥٠٠

مثـــال (٣):

في ٢٠٠٩/١/١ تعاقدت شركة الإيمان التجارية على شراء بضاعة من شركة إنرون الأمريكية على أن يسدد الثمن في ٢٠٠٩/٤/١ وتم فتح الاعتماد المستندي اللازم، وعقدت شركة إنرون في نفس الوقت عقد آجل لسعر الصرف ينفذ في ٢٠٠٩/٤/١ على شراء ٢٥٠٠٠دولار أمريكي بسعر صرف آجل ٣،٥جنيه مصري للدولار، وفي ٢٠٠٩/٣/١ وصلت البضاعة وتم فحصها واستلامها، وفي ٢٠٠٩/٤/١ تم تنفيذ العقد الآجل لسعر الصرف، وسداد المستحق لشركة إنرون الأمريكية فإذا علمت أن سعر صرف الدولار الأمريكي كان على النحو التالي:

٢٠٠٩/١/١ ٣،٢ جنيه مصري
٢٠٠٩/٣/١ ٣،٣ جنيه مصري
٢٠٠٩/٤/١ ٣،٦ جنيه مصري

المطلوب:

١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.
٢) تصوير حسابات الأستاذ اللازمة في ٢٠٠٩/٤/١
٣) بيان الأثر على قائمة المركز المالي في ٢٠٠٩/١/١

الحل

تحديد قيمة علاوة أو خصم الصرف المؤجل حيث أن سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف الحاضر (في تاريخ إبرام العقد)، لذلك يوجد علاوة صرف مؤجلة تحسب كما يلي:

علاوة الصرف المؤجلة = ٢٥٠٠٠ × (٣،٥ – ٣،٢) = ٧٥٠٠ج

١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم :

منه	لـــــه	بيـــــان	التاريخ
٨٠٠٠٠		حـ/ اعتمادات مستندية لشراء بضائع	٢٠٠٩/١/١
	٨٠٠٠٠	حـ/ دائني اعتمادات مستندية - بضائع	
		إثبات فتح اعتماد مستندي لشراء بضائع شركة إنـرون الأمريكيـة بمبلـغ ٢٥٠٠٠دولار علـى أساس ٣،٢ج للدولار	
		من مذكورين	٢٠٠٩/١/١
٨٠٠٠٠		حـــ/ مــديني عقــد صــرف مؤجــل بالــدولار الأمريكي	
٧٥٠٠		حـ/ علاوة الصرف المؤجل	
	٨٧٥٠٠	حـــ/ دائنـي عقد صـرف مؤجل بالجنيـه مصري	
		إثبات إبرام عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري ٢٥٠٠٠دولار أمريكـــي علـــى أســـاس ٣،٥ج مصري للدولار ينفذ في ٢٠٠٩/٤/١	
٢٥٠٠		حـ/ فروق أسعار عملة (خسائر - معاملات)	٢٠٠٩/٣/١
	٢٥٠٠	حـ/ دائني اعتمادات مستندية- بضائع	
		إثبات محاسبي لإثبات الزيادة في أسعار الدولار عند استلام البضاعة [٢٥٠٠٠ × (٣،٣ – ٣،٢)]	
٢٥٠٠		حـــ/ مــديني عقــد صــرف مؤجــل بالــدولار الأمريكي	٢٠٠٩/٣/١
	٢٥٠٠	حـ/ فروق أسعار عملة (مكاسب-عقد صرف مؤجل)	
		إثبات مكاسب عقد الصرف المؤجل في تـاريخ وصول البضاعة [٢٥٠٠٠ × (٣،٣ – ٣،٢)]	
٨٠٠٠٠		حـ/ المخازن – مخزن البضائع	٢٠٠٩/٣/١
	٨٠٠٠٠	حـ/ اعتمادات مستندية لشراء بضائع	
		إثبــات اســتلام البــضاعة مــن شــركة إنــرو	

٧٥٠٠٠		الأمريكية حـ/ فروق أسعار عملة (خسائر – معاملات)	٢٠٠٩/٤/١
	٧٥٠٠٠	حـ/ دائني اعتمادات مستندية – بضائع إثبات الزيادة في سعر الدولار عن سداد قيمة البضاعة [٢٥٠٠٠×(٣،٥ – ٣،٣)]	
٧٥٠٠		من حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي	٢٠٠٩/٤/١
	٧٥٠٠	حـ/ فروق أسعار عملة (مكاسب – عقد صرف مؤجل) إثبات مكاسب عقد صرف مؤجل سداد قيمة البضاعة [٢٥٠٠٠×(٣،٥ – ٣،٣)]	
٩٠٠٠٠		حـ/ النقدية بالبنك – دولار أمريكي	٢٠٠٩/٤/١
	٩٠٠٠٠	حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي إثبات تحصيل المستحق بموجب عقد الصرف المؤجل	
٨٧٥٠٠		من حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري	٢٠٠٩/٤/١
	٨٧٥٠٠	حـ/ النقدية بالبنك – جنيه مصري إثبات سداد المستحق بموجب عقد الصرف المؤجل	
٩٠٠٠٠		حـ/ دائني اعتمادات مستندية – بضائع	٢٠٠٩/٤/١
	٩٠٠٠٠	حـ/ النقدية بالبنك – جنيه مصري إثبات سداد المستحق من قيمة البضاعة	
٧٥٠٠		من حـ/ مصروفات عقد الصرف المؤجل	٢٠٠٩/٤/١
	٧٥٠٠	حـ/ علاوة الصرف المؤجل إقفال علاوة الصرف المؤجل	

٢) تصوير حسابات الأستاذ اللازمة في ٢٠٠٩/٤/١

(١) حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٨٠٠٠٠	حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري	٩٠٠٠٠	من حـ/ النقدية – بالبنك دولار أمريكي
٢٥٠٠	حـ/ فروق أسعار عملة (مكاسب – عقد صرف مؤجل)		
٧٥٠٠	حـ/ فروق أسعار (مكاسب-عقد صرف مؤجل)		
٩٠٠٠٠		٩٠٠٠٠	

(٢) حـ/ مديني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٨٧٥٠٠	إلى حـ/النقدية بالبنك جنيه مصري	٨٧٥٠٠	من مذكورين
٨٧٥٠٠		٨٧٥٠٠	

(٣) حـ/ علاوة الصرف المؤجل

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٧٥٠٠	حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري	٧٥٠٠	حـ/ مصروفات عقد الصرف المؤجل
٧٥٠٠		٧٥٠٠	

حـ/ فروق أسعار عملة (خسائر – معاملات)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٢٥٠٠	إلــى حــ/ دائنــي اعتمــادات مــستندية بضائع	١٠٠٠٠	رصيد
٧٥٠٠	إلــى حــ/ دائنــي اعتمــادات مــستندية بضائع		
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

حـ/ فروق أسعار عملة (مكاسب – عقد صرف مؤجل)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٠٠٠٠	رصيد	٢٥٠٠	مـن حــ/ مـديني عقـد صـرف مؤجـل بالدولار-أمريكي
		٧٥٠٠	مـن حــ/ مـديني عقـد صـرف مؤجـل بالدرولا-أمريكي
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

حـ/ مصروف عقد الصرف الأجل

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٧٥٠٠	إلى حـ/ علاوة الصرف المؤجل	٧٥٠٠	رصيد
٧٥٠٠		٧٥٠٠	

٣) الأثر على الميزانية في ٢٠٠٩/١/١

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٨٠٠٠٠	اعتمادات مستندية لشراء بضاعة	٨٠٠٠٠	حــ/ دائنــي اعتمــادات مــستندية – بضائع
٨٠٠٠٠	مديني عقد صرف مؤجل بالدولار أمريكي	٧٥٠٠	حـ/ دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري
٥٠٠٠	علاوة الصرف المؤجل		

٥/٢ أسئـلـة الفصــل الثــاني

٢/٥/١ الأسئلة النظرية:

١- وضح ماهية الالتزامات طويلة الأجل مبيناً أنواعها؟
٢- وضح الفرق بين الأسهم والسندات؟
٣- اشرح باختصار الإجراءات القانونية الواجب مراعاتها عند إصدار قرض السندات.
٤- وضح ماهية المشتقات المالية مبيناً خصائصها؟
٥- ما الفرق بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية؟

٢/٥/٢ حالات تطبيقية غير محلولة:

حـالـة (١):

طرحت إحدى شركات المساهمة قرضاً للسندات بمبلغ ٥ مليون جنيه لعدد ١٠٠٠٠سند موزعة كما يلي:

١- قسط اكتتاب ٣٠٠ج
٢- قسط تخصيص ١٠٠ج
٣- قسط أول ٥٠ج
٤- قسط أخير ٥٠ج

وقم تم الاكتتاب في ١١٠٠٠ سند وتم رد الزيادة لأصحابها.

المطلوب:

١- قيود اليومية.
٢- حسابات الأستاذ.

حـالـة (٢):

بافتراض أنه في التمرين السابق تم حجز الزيادة لسداد الأقساط التالية.

المطلوب:

٣- قيود اليومية.
٤- حسابات الأستاذ.

حــالــة (٣):

بافتراض أنه في التمرين (١) حصلت الشركة علاوة إصدار للسندات بـ ٢٠ج للسند.

المطلوب:

١- قيود اليومية.
٢- حسابات الأستاذ.

حــالــة (٤):

بافتراض أن الشركة في التمرين السابق تعطي فوائد ١١% والسعر السائد في السوق ١٠% ومدة قرض السندات ٣ سنوات.

المطلوب:

١- فما هو مبلغ علاوة الإصدار الذي يجب تحصيله مع قسط الاكتتاب نظراً للفوائد العالية التي تمنحها الشركة.
٢- قيود اليومية لإثبات الأقساط مع علاوة الإصدار لمدة ٣ سنوات.
٣- سداد قرض السندات في آخر سنة وقيود اليومية.

حــالــة (٥):

بافتراض أن الشركة في التمرين السابق تعطي فوائد ١٢% والسعر السائد في السوق ١٠% ومدة قرض السندات ٥ سنوات.

المطلوب:

١- فما هو مبلغ علاوة الإصدار الذي يجب تحصيله مع قسط الاكتتاب نظراً للفوائد العالية التي تمنحها الشركة.
٢- قيود اليومية لإثبات الأقساط مع علاوة الإصدار لمدة ٥ سنوات.
٣- سداد قرض السندات في آخر سنة وقيود اليومية.

حــالــة (٦):

بافتراض أن إحدى الشركات تعطى فوائد ٩% سنوياً والمعدل السائد في السوق ١٠% سنوياً لذلك قررت أن تعطى على قرض سنداتها خصم إصدار يعوض أصحاب السندات عن هذا الانخفاض في الفائدة.

فإذا كان قرض السندات ١٠٠٠٠٠٠ج وعدد السندات ١٠٠٠٠ سند موزعة على أقساط كما يلي:

١- قسط اكتتاب ٥٠ج
٢- قسط تخصيص ٣٠ج
٣- قسط أخير ٢٠ج

<u>المطلوب</u>:

١- فما هو مبلغ خصم الإصدار الواجب خصمه مع قسط الاكتتاب إذا كانت مدة القرض ٥ سنوات.
٢- قيود اليومية مع إثبات خصم الإصدار واستهلاكه مع الفوائد خلال ٥ سنوات.
٣- قيود اليومية لإثبات سداد قرض السندات في السنة الخامسة.

حـالـة (٧):

بافتراض أن إحدى شركات تعطى فوائد ٨% سنوياً والمعدل السائد في السوق ١٠% سنوياً لذلك قررت أن تعطى على قرض سنداتها خصم إصدار يعوض أصحاب السندات عن هذا الانخفاض في الفائدة.

فإذا كان قرض السندات ١٠٠٠٠٠٠ج وعدد السندات ٢٠٠٠٠ سند موزعة كما يلي:

١- قسط اكتتاب ٢٥ج
٢- قسط تخصيص ١٥ج
٣- قسط أخير ١٠ج

<u>المطلوب</u>:

١- فما هو مبلغ خصم الإصدار الواجب خصمه مع قسط الاكتتاب إذا كانت مدة القرض ٥ سنوات.
٢- قيود اليومية مع إثبات خصم الإصدار واستهلاك الفوائد خلال ٥ سنوات.
٣- قيود اليومية لإثبات سداد قرض السندات في السنة الختامية.

حــالــة (٨):

قامـت إحـدى الـشركات المـساهمة بإصـدار سـندات قيمتهـا الأسـمية ١٠٠٠٠٠٠٠ القيمـة الأسـمية للـسند ٢٠٠٠ج الفائـدة الـسنوية ٢٥% عـلاوة الإصـدار ٨% تـسدد دفعـة واحـدة بعـد ٢٠سـنة، وقـدتم سـداد القيمـة الاسـمية للسندات مـضافاً إليهـا عـلاوة الإصـدار وقـد تلقـت الـشركة اكتتابـات فـي عـدد ١٢٠٠ سند، وقامت برد الزيادة

المطلوب:

١- قيود اليومية.

٢- حسابات الأستاذ.

حــالــة (٩):

قامت إحدى الشركات المساهمة بإصدار عدد ٢٠٠٠٠سند ١٤% بقيمة اسمية ١٠٠٠ج وبخصم إصدار ٨% وعلاوة سداد ١٢% على أن تسدد بعد ٢٤سنة.

فإذا علمت أنه تم إصدار السندات كما هو مقرر حيث تم الاكتتاب في عدد ٢٠٠٠٠سند دفعة واحدة.

المطلوب:

١- قيود اليومية.

٢- حسابات الأستاذ.

حــالــة (١٠):

في ٢٠٠٩/١/١ حصلت منشأة المعتز بالله من أحد البنوك على قرض بفائدة سنوية ١٢% بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ج على أن تكون مدة القرض خمس سنوات، ومقابل تحرير ورقة وبفرض أن السنة المالية لمنشأة المعتز تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

إعداد جدول يوضح ملخصاً لكل من مصروف الفوائد المحملة على الحساب الختامي والمدفوعة للبنك وكيفية سداد القرض (ملخصاً للاستهلاك

الدين) خلال السنوات الثلاث، وإجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة خلال سنوات القرض في ظل كل حالة من الحالات المستقلة التالية:

الحالة الأولى: تتضمن شروط عقد القرض أن يتم سداد الفائدة سنوياً على المبلغ الأصلي للقرض في ١٢/٣١ من عام على أن يتم سداد أصل القرض بالكامل في ٢٠١٣/١٢/٣١.

الحالة الثانية: تتضمن الشروط أن يتم سداد أصل القرض على خمس دفعات متساوية وفي ١٢/٣١ من كل عام على أن تحتسب الفائدة سنوياً على المبلغ غير المسدد من أصل القرض.

الحالة الثالثة: تتضمن الشروط أن يتم سداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة عليه في نهاية السنوات الخمس في ٢٠١٣/١٢/٣١ على أن تحسب الفائدة سنوياً على رصيد الدين متمثلاً في مجموع كل من الفرض والفائدة المستحقة حتى بداية العام.

حـالـة (١١):

تقدمت منشأة وهب بطلب إلى البنك الأهلي للحصول على قرض قدره ٣٢٠٠٠٠٠ج مقابل فائدة ١٠% سنوياً لمدة ٦ سنوات وقد وافق البنك على منح القرض على أن يتم سداده على ٦ سنوات وقد تم تنفيذ عقد القرض في أول أكتوبر من عام ٢٠٠٩

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية في ٢٠٠٩/١٠/١ وفي ٢٠٠٩/١٢/٣١

٢- بيان الأثر على قائمة المركز المالي لمنشأة وهب في ٢٠٠٩/١٢/٣١

حـالـة (١٢):

في ٢٠٠٩/٧/١ قامت شركة الإيمان بشراء آلات ومعدات من شركة وورلدكوم الأمريكية بمبلغ ٥٠٠٠٠ج استرليني تسدد قيمتها في ٢٠٠٩/١٠/١ وتم فتح الاعتماد المستندي اللازم، وفي ٢٠٠٩/٧/١ تعاقدت شركة الإيمان على شراء ٥٠٠٠٠ج استرليني بموجب عقد صرف مؤجل على أساس ١ جنيه استرليني =٥،٥ جنه مصري، وفي ٢٠٠٩/١٠/١ وصلت الآلات والمعدات وتم سداد المستحق وتنفيذ عقد الصرف المؤجل.

فإذا علمت أن سعر الصرف للجنيه الاسترليني كان على النحو التالي:

٢٠٠٩/٧/١ ١جنيه استرليني = ٥،٢ج مصري

٢٠٠٩/١٠/١ ١ جنيه استرليني = ٤،٨ج مصري

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٢- تصوير حسابات الأستاذ اللازمة.

حـالـة (١٣):

فـي ٢٠٠٩/٤/١ عقـدت إحـدى شـركات المـساهمة المـصرية بهـدف المضاربة عقد صرف مؤجل لبيع ١٠٠٠٠٠ريال سعودي علـى أسـاس ٠،٩٣ ج مـصري/ للـدرهم الإمـاراتي ينفـذ فـي ٢٠٠٩/٨/١، وفـي ٢٠٠٩/٨/١ كـان سعر صرف الريال السعودي ٠،٩٥ ج مصري.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٢- تصوير حسابات الأستاذ اللازمة كما تظهر في ٢٠٠٩/٨/١

حـالـة (١٤):

في ٢٠٠٩/١٠/١ عقدت إحدى شركات المساهمة (بهدف المضاربة) عقد صـرف مؤجـل لـشراء ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكـي علـى أسـاس ٣،٥٠ ج مـصري للـدولار ينفـذ فـي ٢٠٠٩/٤/١ فـإذا علمـت أن سـعر صـرف الـدولار الأمريكي كان على النحو التالي:

في ٢٠٠٩/١٠/١ ٣،٤٥ ج مصري

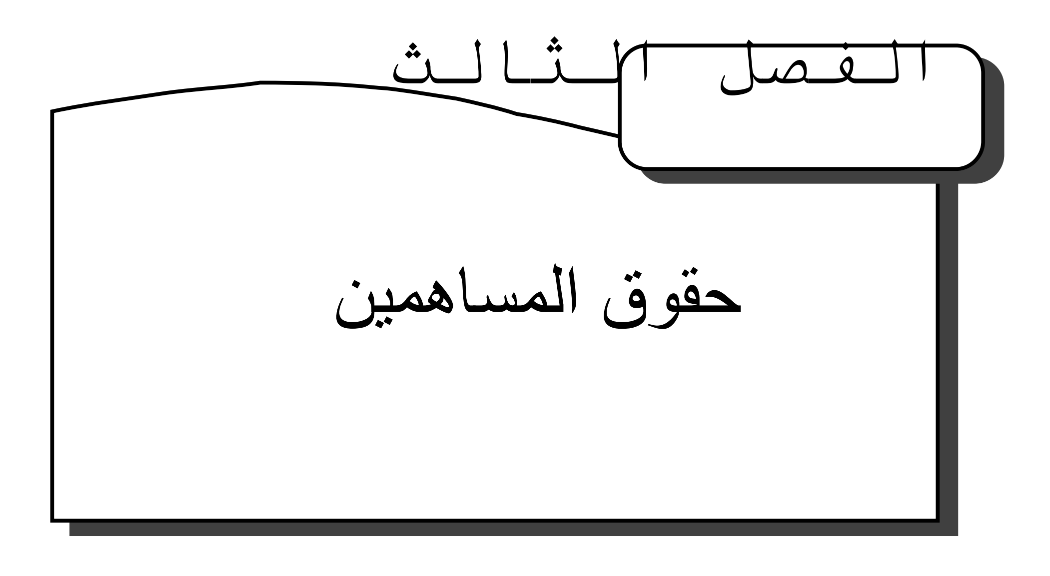
٢٠٠٩/١٢/٣١ ٣،٥٥ج مصري

٢٠١٠/٤/١ ٣،٣٠ ج مصري

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٢- تصوير حساب مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي.


الفصل الثالث
حقوق المساهمين

مقدمة:

تشمل حقوق المساهمين في شركات المساهمة ما يلي:

(١) رأس المال المدفوع **Paid in Capital:**

وهو يشمل إجمالي المبالغ التي قدمها المساهمين للاستثمار في الشركات، أو بمعنى آخر المبالغ التي سددها المساهمين مقابل مختلف أنواع الأسهم التي أصدرتها الشركات، ويتكون رأس المال المدفوع من جزئين هما:

أ) القيمة الأسمية لرأس مال الأسهم.

ب) الزيادة أو العلاوة التي تضاف إلى القيمة الأسمية للأسهم المصدرة أو ما يطلق عليه رأس المال الإضافي.

(٢) رأس المال المكتسب **Earned Capital:**

وهو يشير إلى الزيادة التي طرأت على حقوق الملكية نتيجة لتحقيق أرباح ولم يتم توزيعها على المساهمين ويطلق عليها الأرباح المحتجزة كما يشمل رأس المال المكتسب الاحتياطيات أو ما يتم يجنبه من الأرباح لأغراض مختلفة.

(٣) قد تشمل حقوق المساهمين مصدراً آخر:

وهو الهبات (المنح الرأسمالية) وغيرها التي تصنف ضمن رأس المال من المساهمات أو غيرها (كرأس المال المحتسب).

ونظراً لأهمية رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب فسوف يقتصر المؤلف على تناولهم في هذا الفصل.

١/٣ المحـــاسبـــة رأس المـــال المدفـــوع:

سوف يتناول المؤلف رأس المال المدفوع كأحد حقوق المساهمين من خلال العناصر التالية:

١/١/٣ ماهية رأس المال في شركات المساهمة.
٢/١/٣ المعالجة المحاسبية لإصدار أسهم رأس المال.
٣/١/٣ المعالجة المحاسبية لأسهم الخزانة.

وسوف نتناول العناصر السابقة بالتحليل كالآتي:

١/١/٣ ماهية رأس المال في شركات المساهمة:

يمثل رأس المال المبلغ المعبر عن حقوق أصحاب الشركات والمساهمين عند تكوين الشركة.

وتنص المادة (٣١) من قانون الشركات على أن يقسم رأس المال شركة المساهمة إلى أسهم أسمية متساوية القيمة ويحدد القيمة، الأسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمس جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه.

وقد أشارت المادة (٣٢) من القانون المشار إليه والمادة (٦) من لائحته التنفيذية إلى مستويات متعددة ومتدرجة لرأس المال من أهمها ما يلي:

(١) رأس المال المرخص به:

يقصد به إجمالي القيمة الأسمية لرأس المال المحدد في النظام الأساسي للشركة وهذه القيمة تعبر عن احتياجات الشركة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها وتوسعاتها في المستقبل، وفي نفس الوقت تمثل هذه القيمة الحد الأقصى لرأس المال الذي لا يجوز للشركة تجاوزه إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك يحدد قيمة المرغوب زيادة رأس المال إليه.

(٢) رأس المال المصدر:

يقصد به قيمة الأسهم التي تم إصدارها فعلاً حتى تاريخه وعلى ذلك فقد تكون قيمة رأس المال المصدر مساوية لقيمة رأس المال المرخص به أو أقل منها.

(٣) رأس المال المكتتـب فيه:

يقصد بـه قيمـة الأسـهم التـي تـم الاكتتـاب فيهـا سـواء عـن طريـق مؤسسي الشركات أو جمهور المكتتبين، وحيث أن المادة (٣٢) من قانون الشركات تشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتباً فيه بالكامل، فإن قيمة رأس المال المكتتب فيه تساوي قيمة رأس المال المصدر.

(٤) رأس المال المدفوع:

يقصد به ذلك الجزء الذي تم دفعه من قيمة رأس المال المكتتب فيه، وقد يكـون رأس المـال المـدفوع مـساوية لقيمـة رأس المـال المكتتـب فيـه، إذا سـدد المساهمون قيمة الأسهم المكتتب فيها بالكامل، وقد تكون قيمة رأس المال المدفوع أقل من قيمة رأس المال المكتتب فيه في حالة عدم سداد قيمته بالكامل كما في حالة سداد قيمة الأسهم على أقساط أو في حالات تأخر بعض المساهمين على سداد المستحق عليهم من قيمة الأسهم.

هيكل رأس المال:

قد يتكون رأس مال شركة المساهمة من نوع واحد من الأسهم أو عدة أنواع ومن أهمها ما يلي:

أولاً: من حيث طبيعة الملكية أو التداول:

أ) أسهم أسمية:

وهي الأسهم التي تحمل اسم مالكها تقيد باسمه في سجل المساهمين بالشركة وفي حالة انتقال ملكيتها من مالك لآخر، يجب أن يؤشر على الأسهم بما يفيد ذلك التغيير وأن يتم إعادة القيد في سجل المساهمين بناء على إقرار موقعاً عليه من المتنازل والمتنازل إليه.

ب) أسهم لحاملها:

وهي الأسهم التي لا تحمل اسم مالكها، ومالك السهم هو حامله ويتم نقل ملكيتها بطريق التداول من يد لأخرى دون حاجة إلى إقرار أو إعادة قيد في سجل المساهمين.

ثانياً: طبيعة الحقوق والمزايا:

١) أسهم ممتازة:

وهي الأسهم التي توفر لمالكها بعض المزايا والحقوق التي لا توفرها الأسهم العادية لمالكها وتتعدد مزايا الأسهم الممتازة وتختلف من سهم إلى آخر ومن هذه المزايا ما يلي:

- حق الحصول على نسبة من الأرباح قبل الأسهم العادية.
- حق الحصول على مستحقاتها قبل الأسهم العادية في حالة تصفية الشركة.
- ليس لها حق التصويت في الجمعة العمومية.
- حق التحول إلى أسهم عادية بعد فترة معينة ووفقاً لشروط معينة.

ويمكن التميز بين الأنواع التالية من الأسهم الممتازة:

أ) أسهم ممتازة عادية:

وهي التي يكون لمالكها الحق في الحصول على النسبة المحددة في الأرباح الموزعة قبل أنواع الأسهم الأخرى.

ب) أسهم ممتازة مجمعة الأرباح:

حيث يحق لهذه الأسهم الحصول على ربح السنوات التي لم تكف أرباحها لتوزيع عائد على تلك الأسهم من أول أرباح تتحقق في سنوات تالية وذلك قبل حصول الأسهم العادية على آية أرباح.

جـ) أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح:

حيث يحق لأصحاب هذه الأسهم الحصول على النسبة المحددة في الأرباح قبل باقي أنواع الأسهم، بالإضافة إلى الحق في مشاركة الأسهم العادية في باقي الأرباح بعد حصول الأخير على نسبة معادلة للنسبة المحددة للأسهم الممتازة.

د) أسهم ممتازة قابلة للتحويل:

حيث يكون لهذه الأسهم الحق في التحول إلى أسهم عادية بعد فترة معينة وطبقاً لشروط محددة في نشر الاكتتاب الخاصة بإصدارها.

هـ) أسهم ممتازة قابلة للرد:

طبقاً لهذا النوع من الأسهم يحق للشركة المصدرة لهذه الأسهم استدعائها ورد قيمتها للمساهم بعد مدة معينة وطبقاً لشروط الاكتتاب الخاصة بها.

و) أسهم ممتازة مشاركة في ربح التصفية:

حيث يحق لأصحابها استرداد قيمتها عند التصفية مثلاً مثل الأنواع الأخرى من الأسهم مع الحصول على ناتج التصفية.

ثالثاً: طبقاً لأسلوب السداد:

(١)**أسهم نقدية**: وهي الأسهم التي يتم سداد قيمتها نقداً.

(٢)**أسهم عينية**: وهي الأسهم التي يتم سداد قيمتها في صورة أصول عينية تحتاج إليها الشركة.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك نوعين من الأسهم لا ينشئان مع بداية حياة المنشأة ولكن يظهرا خلال حياتها وهما:

أ) أسهم التمتع:

وهي الأسهم التي تصدرها الشركات التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية أو المرافق العامة للدولة فمن الجدير بالذكر أن هذه الشركات تنقض بمجرد استهلاك أو استنفاذ تلك الموارد في نهاية فترة الترخيص لذلك تعتمد تلك الشركات إلى رد جزء من أسهمها سنوياً أو تحويلها إلى أسهم تمتع حيث أنه رغم رد جزء من قيمتها يظل لها بعض الحقوق مثل نسبة محددة من الأرباح ينص عليها النظام الأساسي للشركة.

ب) أسهم متجمدة الأرباح:

هي أسهم توزعها الشركات على المساهمين بدون مقابل، وذلك عن طريق قيامها بضم الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات التي تراكمت في سنوات سابقة ضمن بنود وحقوق الملكية إلى بند رأس المال وذلك لرغبة الشركة في الاحتفاظ بتلك الموارد واستثمارها وضماناً لعدم مطالبة المساهمين بتوزيع هذه المبالغ في صورة نقدية.

حصص التأسيس أو حصص الأرباح:

يتم تقرير هذه الحصص بواسطة الشركة لبعض الأشخاص وذلك مقابل التنازل عن حق ممنوح لهم من الحكومة أو حق من حقوقهم المعنوية، ولا يتم احتساب حصص التأسيس في رأس المال ولا يعتبر أصحابها شركاء أو مساهمين في الشركة ويتم تحديد المزايا والحقوق التي تتمتع بها هذه الحصص طبقاً لما ينص النظام الأساسي للشركة، وتتمثل هذه الحقوق في الآتي:

(١)لا يجوز أن يخصص لها أكثر من ١٠% من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء ٥% كربح على الأقل لحملة أسهم رأس المال.
(٢)ألا يكون لها نصيب في فائض التصفية عند انقضاء الشركة.
(٣)يمكن أن يكون لها حق التحول إلى أسهم إذا قررت الشركة زيادة رأس المال.

سمات شركات المساهمة:

تتميز شركات المساهمة بالعديد من السمات والتي من أهمها:

(١)مسئولية المساهم محدودة بقيمة أسهمه فقط.
(٢)يمكن إصدار أسهم متنوعة وفقاً لظروف الحال.
(٣)يمكن تخفيض أو زيادة رأس المال وفقاً للقانون.
(٤)يمكن تداول الأسهم في البورصة بمجرد استيفاء شروط سوف المال والقيد به.
(٥)تتم مراجعة حسابات شركات المساهمة إجبارياً طبقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة.
(٦)للشركة كيان اعتباري مستقل عن شخصية المساهمين.
(٧)لا يؤدي إعسار أو إفلاس أحد أو بعض المساهمين إلى المساس بالشركة.
(٨)العنصر المالي هو أهم عنصر في هذه الشركات.
(٩)يدير شركة المساهمة مجلس إدارة مؤقت عند التأسيس ثم يتم تعيين مجلس إدارة بواسطة الجمعية العامة للمساهمين.

٢/١/٣ المعالجة المحاسبية لإصدار أسهم رأس المال:

أولاً: المعالجة المحاسبة لإصدار الأسهم العينية:

قد يحدث في بعض الأحيان أن تقوم شركات المساهمة بإصدار رأسهما مقابل أصول غير نقدية أو خدمات أو أية حقوق أخرى يتنازل عنها الغير للشركة مثل حقوق الاختراع والانتفاع والأسماء والعلامات التجارية ويطلق على هذه الأسهم مصطلح الأسهم العينية.

وتشير المادة (٦٥) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ أنه يشترط لإصدار أسهم مقابل حصة عينية أو في حالات الاندماج أن يكون قيمة هذه الأسهم مطابقة لقيمة الحصة أو الحقوق المندمجة كما حددتها لجنة التقييم المختصة.

كما تشير المادة (٤) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون إلى أنه في حالة إصدار أسهم مقابل حصص عينية يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب سواء كان هذا الإصدار لتأسيس الشركة أو زيادة رأسمالها البيانات التالية:

(١)ملخص ببيان الموجودات المالية والعينية المقدمة كحصة عينية وأسماء مقدميها، وشروط تقديمها.

(٢)بيان عن عقود المعاوضة التي وردت على العقارات المقدمة للشركة خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها.

(٣)جميع حقوق الرهن والامتياز المترتبة على الحصص العينية.

(٤)عدد الأسهم المصدرة في مقابل الحصص العينية.

(٥)ملخص واف عن قرار اللجنة المختصة بتقرير الحصة العينية وتاريخ صدوره.

وتتم المعالجة المحاسبية للأسهم العينية كالآتى:

منه	لـــه	بيـــــــان	التاريخ
		من مذكورين	
××		حـ/ عقارات	
××		حـ/ آلات	

××		حـ/ الأثـاث	
××		حـ/ سيارات	
××		حـ/ معدات	
××		حـ/ أصول أخرى	
	××	حـ/ المؤسسين أو المكتتبين	
		إثبات الأصول المقدمة من المؤسسين	
××		حـ/ المؤسسين	
	××	حـ/ رأس مال الأسهم	
		إصـدار أسـهم مقابـل الحـصة العينـة المقدمـة مـن المؤسسين	

مثـــــال(١):

في ٢٠٠٩/١/١ أصدرت شركة المعتز بالله (شركة مساهمة مصرية) ٢٥٠٠ سهم بقيمة أسمية ١٠٠ج للسهم وذلك مقابل الحصول على مبنى مملوك لآخرين وذلك لاستخدامه كمقر لفرع الشركة، وقد تم تقدير القيمة العادلة لهذا المبنى بواسطة لجنة التقييم المكونة بقرار من رئيس الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ج، علماً بأن الأسهم العادية لشراء شركة المعتز بالله غير متداولة في سوق الأوراق المالية.

المطلوب: إثبات ما تقدم في دفتر يومية شركة المعتز بالله.

الحل

يتم تحديد رأس مال الأسهم على أساس القيمة الاسمية للأسهم المصدرة

= ٣٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ جنيه.

ويكون القيد المحاسبي كالآتي:

منه	لـــه	بيـــــــان	التاريخ
٣٠٠٠٠٠		حـ/ المباني	٢٠٠٩/١/١
		إلى حـ/ مذكورين	
	٢٥٠٠٠٠	حـــ/ رأس مـــال الأســـهم العادية	

	حـ/ رأس المال الإضافي إصدار ٢٥٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠ جـ للسهم مقابل حصة عينية بقيمة ٣٠٠٠٠٠ جنيه.	٥٠٠٠٠	

مثـــال(٢):

بافتراض أنه تم تقييم المبنى بمبلغ قدره ٢٢٥٠٠٠ جنيه.

المطلوب: إثبات ما تقدم في دفتر يومية شركة المعتز بالله.

الحل

القيمة الاسمية = ٢٥٠٠ × ١٠٠ = ٢٥٠٠٠٠ جنيه

في حين أن القيمة العادلة للمبنى هي ٢٢٥٠٠٠ جنيه، وبالتالي فإن الفرق وقدره ٢٢٥٠٠٠ – ٢٥٠٠٠٠ = (٢٥٠٠٠) يحمل على حساب رأس المال الإضافي ويجعل هذا الحساب مديناً.

ويكون القيد المحاسبي كالآتي:

منه	لـــه	بيـــــان	التاريخ
		من مذكورين	
٢٢٥٠٠٠		حـ/ المباني	
٢٥٠٠٠		حـ/ رأس المال الإضافي	
	٢٥٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال الأسهم العادية	
		إصدار ٢٥٠٠ سهم عادي بقيمة أسمية ١٠٠ج للسهم مقابل الحصة العينة	

وفي حالة عدم تحديد قيمة عادلة للأصول كما في حالة براءة الاختراع أو الاسم التجاري أو المعرفة الفنية، فإذا توافرت معلومات عن القيمة السوقية للأسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية فإنه يعتمد على هذه القيمة في تقييم الحصص غير النقدية باعتبارها قيمة عادلة مقابلة لها وتسجل في الدفاتر على هذا الأساس.

مثـــال(٣):

بافتراض أنه في المثال (١) تعذر تحديد قيمة عادلة للمبنى وتبين في ذلك التاريخ أن سعر السهم العادي لشركة المعتز بالله في البورصة يبلغ ١٣٠ج.

الحل

يتم تحديد قيمة الحصة العينة على أساس القيمة السوقية للأسهم المصدرة

= ٢٥٠٠ سهم × ١٣٠ = ٣٢٥٠٠٠ج

القيمة الأسمية للأسهم المصدرة = ٢٥٠٠سهم × ١٠٠ = ٢٥٠٠٠٠ج

قيمة رأس المال الإضافي = ٣٢٥٠٠٠ – ٢٥٠٠٠٠ج = ٧٥٠٠٠ج

ويكون قيد اليومية كالآتي:

منه	لــــه	بيــــــــان	التاريخ
٣٢٥٠٠٠		حـ/ المباني	٢٠٠٩/١/١
		إلي مذكورين	
	٢٥٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية	
	٧٥٠٠٠	حـ/ رأس المال الإضافي	
		إصدار ٢٥٠٠ سهم عادي بقيمة أسمية ١٠٠ج للسهم مقابل الحصة العينة على أساس قيمة سوقية للسهم ١٣٠ج.	

مثـــــال(٤):

في ٢٠٠٩/١/١ تقدم "وليد شلبي" بأصول وخصوم منشأته إلى شركة الإيمان (شركة مساهمة مصرية) كحصة عينية مقابل الحصول على أسهم عادية تصدرها الشركة وكانت قائمة المركز المالي لمنشأة وليد شلبي كالآتي:

قائمة المركز المالي لمنشأة محمد مجدي في ٢٠٠٩/١/١

		أصول متداولة	٣٠٤٢٥٠		رأس المال
	٨٧٥٠٠	بنك			
	٥٢٥٠٠	مدينون			
	٤٣٥٠٠	بضاعة			
١٨٣٥٠٠					
		أصول ثابتة			**حقوق متداولة**
	٨٧٥٠٠	عقارات		٣٥٠٠٠	دائنون
	٧٨٧٥٠	آلات		١٧٥٠٠	أوراق الدفع
	٨٧٥٠	أثاث		١٧٥٠	مصروفات مستحقة

		٣٥٨٥٠٠

	٣٥٨٥٠٠

وقد تم الاتفاق على ما يلي:

(١)تنقل جميع أصول منشأة (وليد شلبي) فيما عدا البنك إلى شركة الإيمان.

(٢)تم تقدير الأصول المقدمة بواسطة لجنة التقييم على النحو التالي:
العقارات ٧٥٢٥٠، آلات ٨٧٥٠٠، الأثاث ٥٢٥٠، البضاعة ٥٢٥٠٠، تقرر إعدام ديون قدرها ١٧٥٠ج.

(٣)عدم تحمل شركة الإيمان بالمصروفات المستحقة وتعهدها بسداد الديون الأخرى.

(٤)تصدر شركة الإيمان ٤٩٠٠سهم عادي بقيمة أسمية ٥٠ج.

المطلوب: إثبات ما تقدم في دفتر اليومية لشركة الإيمان.

الحل

(١) تحديد قيمة الأصول المقدمة لشركة الإيمان:

العقارات ٧٥٢٥٠ + آلات ٨٧٥٠٠ + الأثاث ٥٢٥٠+ البضاعة ٥٢٥٠٠ + مدينون (٥٢٥٠٠ – ١٧٥٠ ديون معدومة) = ٢٧١٢٥٠

(٢) تحديد قيمة الخصومة التي تتحمل بها شركة الإيمان:

الدائنون ٣٥٠٠٠ + أوراق دفع ١٧٥٠٠ = ٥٢٥٠٠ج

صافي الأصول = ٢٧١٢٥٠ – ٥٢٥٠٠= ٢١٨٧٥٠

(٣) تحديد قيمة رأس مال الأسهم المصدرة:

= ٤٩٠٠ × ٥٠ج = ٢٤٥٠٠٠ج

(٤) يلاحظ أنه قيمة الحصة العينة المقدمة أقل من القيمة الاسمية للأسهم:

وبالتالي فإن الفرق يتم معالجته باعتباره شهرة محل حيث يرى الطرفين أن هناك أصل معنوي تم تقييمه بالفرق بين القيمتين وقدره (٢٤٥٠٠٠-٢١٨٧٥٠)=٢٦٢٥٠ج

وتكون المعالجة المحاسبية كالآتي:

منه	لــه	بيــــان	التاريخ
		من مذكورين	
٢٦٢٥٠		حـ/ الشهرة	
٧٥٢٥٠		حـ/ العقارات	
٨٧٥٠٠		حـ/ الآلات	
٥٢٥٠		حـ/ الأثاث	
٥٢٥٠٠		حـ/ البضاعة	
٥٠٧٥٠		حـ/ المدينون	
		إلى مذكورين	
	٣٥٠٠٠	حـ/ الدائنين	
	١٧٥٠٠	حـ/ أوراق الدفع	
	٢٤٥٠٠٠	حـ/ أسهم عينية	
		إثبات الحصة العينة المقدمة من محمد مجدي	
٢٤٥٠٠٠		حـ/ أسهم عينية	
	٢٤٥٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال الأسهم العادية	
		إصدار ٤٩٠٠سهم بقيمة أسمية ٥٠ج للسهم مقابل الحصة العينية	

أولاً: المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم النقدية:

أ- تحصيل القيمة الأسمية للأسهم دفعة واحدة:

قد ينص عقد الشركة ونظامها الأساسي على تحصيل القيمة الأسمية للأسهم مرة واحدة.

وتكون الإجراءات هي:

(١)الاتفاق مع أحد البنوك المصرح لها بتلقي الاكتتاب للقيام بالنيابة عن الشركة في تلقى الاكتتاب.

(٢)بعد إقفال الاكتتاب وتحصيل القيمة الأسمية للأسهم يتم إقفال الاكتتاب في حـ/ رأسمال الشركة.
(٣)قد يتفق على تحصيل مقابل مصاريف إصدار فيتم إقفاله مع م. إصدار.
(٤)قد يقوم المؤسسون بالاكتتاب في بعض رأسمال الشركة ويتم طرح باقي الأسهم في الاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك.

مثـــال(٥):

تكونت إحدى شركات المساهمة برأسمال قدره ٥ مليون جنيه، مقسم إلى عدد من الأسهم متساوية القيمة كل منهم بـ ١٠٠٠ج.
وقد اكتتب المؤسسون في ربع رأسمال الشركة، وطرح باقي رأسمال الشركة عن طريق أحد البنوك وتم الاكتتاب فيه.

فالمطلوب:

١- قيود اليومية المناسبة.
٢- حسابات الأستاذ.

وذلك إذا علمت أن هناك مبلغ ٥ جنيه عن كل سهم مقابل م. الإصدار.

الحل

١- قيود اليومية:

أ) إثبات رأس المال المسدد بواسطة المؤسسين:

منه	لـــه	بيـــــان	التاريخ
١٢٥٦٢٥٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	١٢٥٠٠٠٠	حـ/ المؤسسين	
	٦٢٥٠	حـ/ مقابل م. إصدار	
٣٧٦٨٧٥٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	٣٧٥٠٠٠٠	حـ/ المكتتبين	
	١٨٧٥٠	حـ/ مقابل م. إصدار	

		من مذكورين	
١٢٥٠٠٠٠		حـ/ المؤسسين	
٢٧٥٠٠٠٠		حـ/ المكتتبين	
	٥٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
٢٥٠٠٠		من حـ/ م. إصدار	
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
٢٥٠٠٠		من حـ/ مقابل م. إصدار	
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ م. إصدار	

٢- حسابات الأستاذ والميزانية العمومية:

أ) حسابات الأستاذ:

حـ/ البنك

منه ... لــــه

١٢٥٦٢٥٠	إلى مذكورين	٢٥٠٠٠	م حـ/ م. إصدار
٣٧٦٨٧٥٠	إلى مذكورين	٥٠٠٠٠٠٠	م/ ع رصيد مرحل
٥٠٢٥٠٠٠		٥٠٢٥٠٠٠	

حـ/ المؤسسين

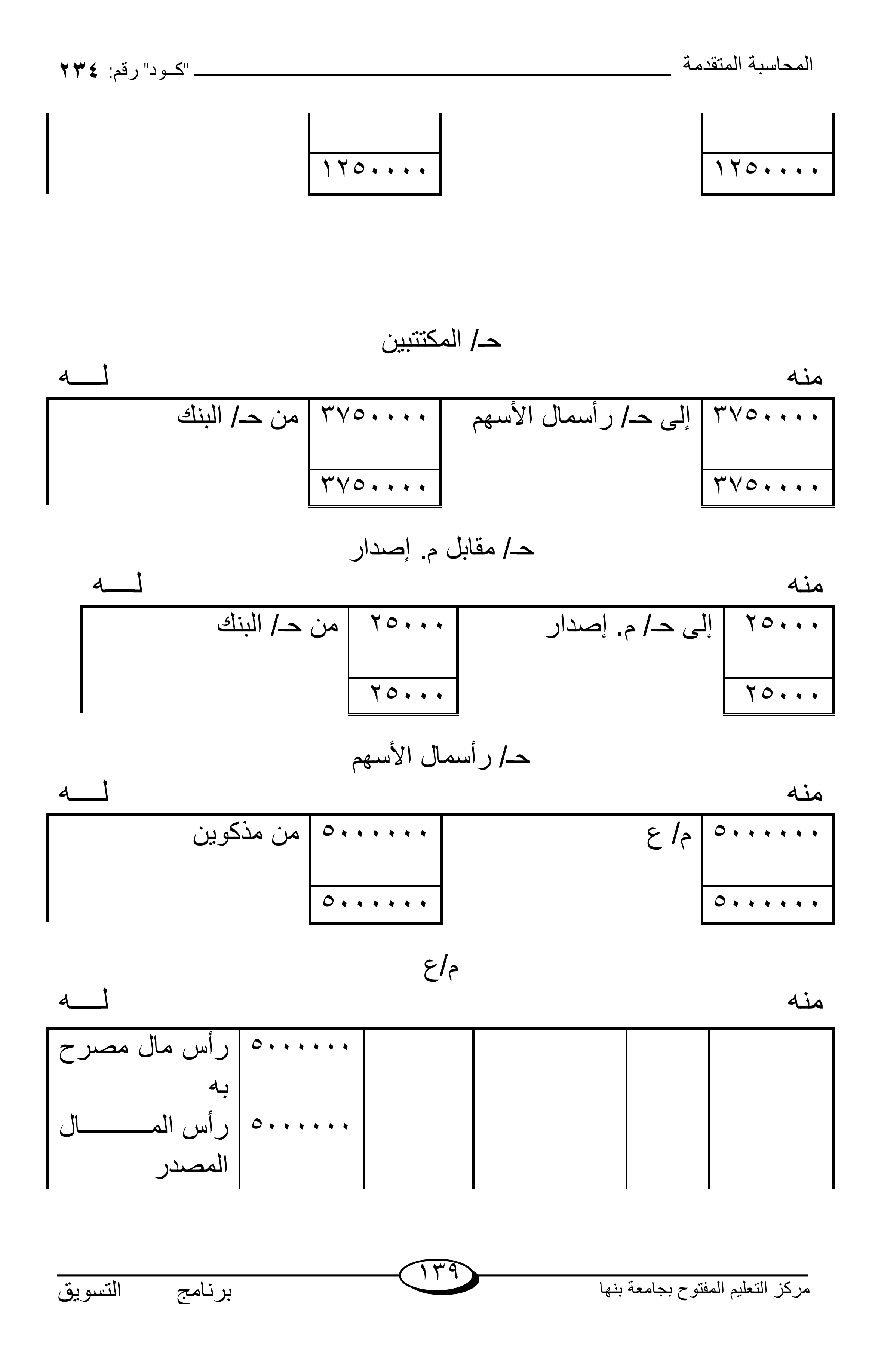
منه ... لــــه

١٢٥٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	١٢٥٠٠٠٠	من حـ/ البنك
١٢٥٠٠٠٠		١٢٥٠٠٠٠	

حـ/ المؤسسين

منه ... لــــه

١٢٥٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	١٢٥٠٠٠٠	من حـ/ البنك



منه		له	
١٢٥٠٠٠٠		١٢٥٠٠٠٠	

حـ/ المكتتبين

منه		له	
٣٧٥٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	٣٧٥٠٠٠٠	من حـ/ البنك
٣٧٥٠٠٠٠		٣٧٥٠٠٠٠	

حـ/ مقابل م. إصدار

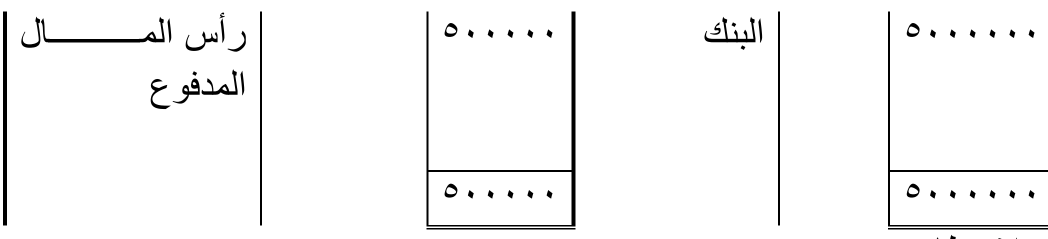
منه		له	
٢٥٠٠٠	إلى حـ/ م. إصدار	٢٥٠٠٠	من حـ/ البنك
٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	

حـ/ رأسمال الأسهم

منه		له	
٥٠٠٠٠٠٠٠	م/ ع	٥٠٠٠٠٠٠٠	من مذكوين
٥٠٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠٠٠	

م/ع

منه			له		
				٥٠٠٠٠٠٠	رأس مال مصرح به
				٥٠٠٠٠٠٠	رأس المـــــال المصدر



٥٠٠٠٠٠٠	البنك	٥٠٠٠٠٠	رأس المـــــــال المدفوع
٥٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	

ملاحظات:

١- القيمة الاسمية للأسهم التي حصل عليها المؤسسون:

هي الربع = ٥٠٠٠٠٠٠ × !٤؛٤ =١٢٥٠٠٠٠

٢- القيمة الأسمية للمساهمين:

= ٥٠٠٠٠٠٠ × !٤؛٤ =٣٧٥٠٠٠٠

٣- م. إصـــدار

= ٥٠٠٠٠٠ × ٥ ج = ٢٥٠٠٠

وقد تم ما يلي:

١- اكتتاب المؤسسون في !٤؛٤ رأس مال الأسهم.

٢- طرح باقي الأسهم #٤؛٤ رأس المال للاكتتاب العام للجمهور.

٣- تم تحصيل ٥ ج عن كل سهم مقابل م. إصدار.

٤- تم إثبات رأسمال الأسهم:

أ) للمؤسسين.

ب) للمكتتبين.

ج) م. الإصدار تم تحصيل مقابل لها مع المؤسسين ومع المكتتبين.

٥- تم تعلية رأسمال الأسهم بالقيمة الأسمية بالكامل لكل سهم.

٦- تم صرف م. الإصدار وإثباتها.

٧- تم إقفال مقابل م. الإصدار مع حساب م. الإصدار.

٨- هناك بيانات إحصائية في م/ ع وهي تعبر عن:

أ) رأس المال المصرح به.

ب) رأس المال المصدر.

٩- وهناك بيانات أساسية وهي دائماً تمثل رأس المال المدفوع.

ب) تحصيل رأسمال الأسهم على أقساط:

قد يكون من الأنسب لشركة الأموال (لشركة المساهمة) أن تحصل على رأسمالها وفقاً لاحتياجاتها المالية وقد أعطى القانون هذا الحق لهذه الشركات.

وفي البداية تقوم الشركة بالإعلان عن تاريخ الاكتتاب والبنك الذي سيتولى عملية الاكتتاب.

ويقوم الأفراد والشركات الراغبون في شراء الأسهم في التقدم للبنك أو فروعه والحصول على طلب الاكتتاب محدداً فيه عدد الأسهم الراغب في شرائها.

وسيتم سداد قسط الاكتتاب مع كتابة الطلب وهو يعد بمثابة عرض شراء وجدية من جانب المساهم.

ثم تقوم الشركة بفرز طلبات الاكتتاب وإجراء عملية تخصيص الأسهم.

وقد يتم الاكتتاب في عدد أكبر من الأسهم المطروحة فتقوم الشركة بعملية التخصيص ورد الزيادة إن وجدت لأصحابها.

وهناك حالات متنوعة متفرقة تحدث عادة عند تحصيل الأقساط:

١- زيادة الاكتتاب في الأسهم.

٢- تخلف بعض المساهمين عن سداد الأقساط التالية.

٣- امتناع بعض المساهمين عن استكمال السداد.

وترى الشركة نفسها أمام ما يلي:

أ) بيع أسهم بعض المساهمين غير المسددين.

ب) إلغاء أسهم البعض الآخر.

وقد يتم البيع بمكسب أو خسارة فتقوم الشركة برد الزيادة إلى أصحابها بعد خصم مستحقات السهم المتأخر وأيضاً أي م. للبيع أو عمولات.

وعند تحصيل قيمة الأسهم على أقساط يظهر لنا حسابات لهذه الأقساط.

القيود المناسبة:

١- عند قيام البنك بالتحصيل وقفل باب الاكتتاب وقيام الشركة بتخصيص الأسهم.

الحالـة الأولـى: بـافتراض أن الاكتتـاب تـم فـي حـدود الأسـهم المطروحـة للاكتتـاب العام:

منه	لــه	بيـــــــان	التاريخ
××		من حـ/ البنك	
	××	إلى حـ/ قسط الاكتتاب	
		إثبات تحصيل الاكتتابات	
××		من حـ/ قسط الاكتتاب	
	××	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تعلية رأسمال الأسهم بقسط الاكتتاب	

٢- إبلاغ المكتتبين بقبولهم والتخصيص لهم وطلب قسط التخصيص:

أ) تعلية رأسمال الأسهم بقسط التخصيص:

منه	لــه	بيـــــــان	التاريخ
××		من حـ/ البنك	
	××	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	

ب) تحصيل قسط التخصيص:

منه	لــه	بيـــــــان	التاريخ
××		من حـ/ البنك	
	××	إلى حـ/ قسط التخصيص	

٣- إبلاغ المساهمين بسداد القسط الأول:

أ) عند طلب القسط الأول

منه	لــه	بيـــــــان	التاريخ
××		من حـ/ القسط الأول	
	××	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	

ب) تحصيل القسط الأول:

منه	لــه	بيـــــان	التاريخ
××		من حـ/ البنك	
	××	إلى حـ/ القسط الأول	

٤- إبلاغ المساهمين بسداد القسط الأخير

أ) عند طلب القسط الأخير:

منه	لــه	بيـــــان	التاريخ
××		من حـ/ القسط الأخير	
	××	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	

ب) تحصيل القسط الأخير:

منه	لــه	بيـــــان	التاريخ
××		من حـ/ البنك	
	××	إلى حـ/ القسط الأخير	

الحالة الثانية: تحصيل اكتتابات أكثر من المطروح:

مثـــال (٦): شركة مساهمة الهرم قامت بطرح رأسمالها في شكل ١٠٠٠٠سهم قيمة السهم الأسمية ١٠٠ج مقسمة كما يلي:

١- قسط اكتتاب ٣٠ ج في ١/١ - ١/٥
٢- قسط تخصيص ٢٠ج في ٣/١ – ٣/١٥
٣- قسط أول ٢٠ج في ٦/١ – ٦/١٥
٤- قسط ثاني ١٥ج في ١٠/١ - ١٠/١٥
٥- قسط أخير ١٥ج في ١٢/١ – ١٢/١٥

وقد تم الاكتتاب في ١٢٠٠٠ سهم وتم رد الزيادة لقسط التخصيص:

فالمطلوب:

١- قيود اليومية.
٢- حسابات الأستاذ.
٣- م/ ع بعد الاكتتاب في ١/١٦

ا لحل

ملاحظات على الحل:

١- الاكتتاب بالزيادة:

١٢٠٠٠ × ٣٠ = ٣٦٠٠٠٠ج

أ) قسط الاكتتاب = ١٠٠٠٠ × ٣٠ = ٣٠٠٠٠٠

ب) الزيادة في الاكتتاب = ٢٠٠٠ × ٣٠ = ٦٠٠٠٠

٢- قسط التخصص:

١٠٠٠٠× ٢٠ = ٢٠٠٠٠٠

٣- قسط أول:

١٠٠٠٠× ٢٠ = ٢٠٠٠٠٠

٤- قسط التخصص:

١٠٠٠٠× ١٥ = ١٥٠٠٠٠

٥- قسط أخير:

١٠٠٠٠× ١٥ = ١٥٠٠٠٠

منه	لــه	بيـــــان	التاريخ
٣٦٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٣٦٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط الاكتتاب	
		الاكتتاب بالزيادة	
٣٦٠٠٠٠		من حـ/ قسط الاكتتاب	
		إلى مذكورين	
	٣٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال الأسهم	
	٦٠٠٠٠	حـ/ البنك	
		تعليمة رأسمال الأسهم بالاكتتاب	

منه	لــــه	بيــــــــان	التاريخ
		في حدود عدد الأسهم ورد الزيادة	
		طلب قسط التخصيص:	
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تحصيل قسط التخصيص:	
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط التخصيص	
		طلب القسط الأول:	
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط أول	
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول	
		طلب القسط الثاني:	
١٥٠٠٠٠		من حـ/ قسط ثاني	
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تحصيل القسط الثاني:	
١٥٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط ثاني	
		طلب القسط الأخير:	
١٥٠٠٠٠		من حـ/ قسط أخير	
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تحصيل القسط الأخير:	
١٥٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أخير	

يلاحظ ما يلي:

١- أن الزيادة في الاكتتاب تم ردها وهي بـ

٢٠٠٠ × ٣٠ = ٦٠٠٠٠

٢- عند طلب قسط تخصيص وباقي الأقساط يتم أولاً تعلية رأسمال الأسهم نظراً لضمان التحصيل بعد قرار التخصيص، ثم يتم التحصيل.

حسابات الأستاذ:

حـ/ البنك

منه		لـــه	
٣٦٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط الاكتتاب	٦٠٠٠٠	من حـ/ قسط الاكتتاب
٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط تخصيص		
٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول		
١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط ثاني		
١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أخير		
		١٠٠٠٠٠٠	رصيد مرحل م/ ع
١٠٦٠٠٠٠		١٠٦٠٠٠٠	

حـ/ رأسمال الأسهم

منه		لـــه	
		٣٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط الاكتتاب
		٢٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط تخصيص
		٢٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أول
		١٥٠٠٠٠	من حـ/ قسط ثاني
		١٥٠٠٠٠	من حـ/ قسط أخير
١٠٠٠٠٠٠	رصيد مرحل م/ع		
١٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠	

م/ع (بعد الاكتتاب مباشرة)

منه			لـــه		
٣٠٠٠٠٠		البنك		١٠٠٠٠٠٠	رأسمال مصرح به
				١٠٠٠٠٠٠	رأسمال مصدر
			٣٠٠٠٠٠		رأسمال مدفوع

الحالة الثالثة: الاكتتاب في أسهم بالزيادة مع تحصيل مصاريف إصدار:

مثـــال (٧): اتفقت شركة مساهمة الفراعنة مع أحد البنوك على تلقى الاكتتابات في ٥٠٠٠سهم قيمة السهم ٥٠٠ج تحصل كما يلي:

١- قسط اكتتاب ٢٠٠ج مع إصدار ٢ ج عن كل سهم.

٢- قسط تخصيص ١٠٠ج.

٣- قسط أول ١٠٠ج.

٤- قسط أخير ١٠٠ج.

وقد تم الاكتتاب في ٦٠٠٠سهم وتم حجز الزيادة للأقساط الباقية.

فالمطلوب:

١- قيود اليومية.

٢- ح/م. الإصدار، حـ/ البنك، حـ/ رأسمال الأسهم

الحل

١- قيود اليومية:

منه	لــه	بيـــــان	التاريخ
١٢١٢٠٠٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	١٢٠٠٠٠٠	حـ/ قسط الاكتتاب	
	١٢٠٠٠	حـ/ مقابل م. إصدار	
		الاكتتاب في ٦٠٠٠سهم × ٢٠٠ اكتتاب	
		+ ٢ ج م. إصدار	
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط الاكتتاب	
		إلى مذكورين	
	٢٠٠٠٠٠	حـ/ قسط التخصيص	

منه	لـــه	بيــــــان	التاريخ
	١٠٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال الأسهم تعليـة رأسـمال الأسـهم بقيمـة قـسط الاكتتـاب وحجـز الزيـادة لـصالح قـسط التخصيص	
١٢٠٠٠		من حـ/ مقابل م. إصدار إلى مذكورين	
	٢٠٠٠	حـ/ البنك	
	١٠٠٠٠	حـ/ م. إصدار	
١٠٠٠٠		من حـ/ م. الإصدار	
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		طلب قسط التخصيص	
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط التخصيص	
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تحصيل الباقي من قسط التخصيص	
٣٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط التخصيص المطلـوب تحـصيله = ٥٠٠٠×١٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ج وهنـاك ٢٠٠٠٠٠ محجـوزة من قسط الاكتتاب فالباقي = ٣٠٠٠٠٠	
		طلب القسط الأول:	
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط أول	
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تحصيل قسط أول:	
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول	
		طلب قسط أخير:	
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط أخير	

منه	لـــه	بيـــــــان	التاريخ
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تحصيل قسط أخير:	
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أخير	

٢- حسابات الأستاذ:

حـ/ البنك

منه ... لـــه

منه		لـــه	
١٢١٢٠٠٠	إلى مذكورين	١٠٠٠٠	من حـ/ م. الإصدار
٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط التخصيص		
٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول	٢٠٠٠	من حـ/ مقابل م. الإصدار
٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أخير		
		٢٥٠٠٠٠٠	م/ ع رصيد مرحل
٢٥١٢٠٠٠		٢٥١٢٠٠٠	

حـ/ رأسمال الأسهم

منه ... لـــه

منه		لـــه	
		١٢٠٠٠٠٠	من حـ/ الاكتتاب
		٣٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط التخصيص
		٥٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أول
		٥٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط ثاني
٢٥٠٠٠٠٠	م/ ع رصيد مرحل		
٢٥٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠	

مـــــلاحظـــات:

١- يلاحظ أن عدد الأسهم التي اكتتب فيها ٦٠٠٠سهم قيمة السهم لقسط الاكتتاب ٢٠٠ج وهناك ٢ جنيه مقابل م. إصدار = ٦٠٠٠ × ٢٠٢ = ١٢١٢٠٠٠

٢- تم حجز قيمة ١٠٠٠ سهم × ٢٠٠ ج = ٢٠٠٠٠٠ لحساب قسط التخصيص، وتم رد ١٠٠ سهم × ٢ جنيه مقابل م. إصدار.

حـ/ قسط الاكتتاب

منه | | له |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠٠٠ | إلى حـ/ قسط التخصيص | ١٢٠٠٠٠٠ | من حـ/ البنك |
| ١٠٠٠٠٠٠ | إلى حـ/ رأسمال الأسهم | | |
| ١٢٠٠٠٠٠ | | ١٢٠٠٠٠٠ | |

<u>الحالة الرابعة</u>: الاكتتاب مع زيادة في الاكتتاب وتأخير بعض المساهمين في سداد أحد الأقساط، ثم قيامه بسداد المتأخرات مع آخر قسط:

نظراً لكون قسط الاكتتاب مرتبط مع قسط التخصيص يرى البعض أهمية أن يكونا في قيد واحد بمسمى حـ/ قسطي اكتتاب وتخصيص.

<u>مثـــال (٨)</u>: تم الاتفاق بين شركة مساهمة ا لفيوم مع أحد البنوك على تلقى الاكتتابات وكانت كما يلي:

١- قسط اكتتاب تم في ١١٠٠سهم قيمة السهم لقسط الاكتتاب ٢٠٠ج، مع م. إصدار ٥ ج.

٢- قسط تخصيص ١٠٠ج.

٣- قسط أول ٢٠٠ج.

٤- قسط أخير ٢٠٠ج.

إذا علمت أن:

١- كان المفروض الاكتتاب فقط في ١٠٠٠سهم.

٢- تم حجز الزيادة في الاكتتاب كلها لحساب قسط التخصيص.
٣- تأخير أحد المساهمين في قسط التخصيص ١٠ أسهم.
٤- قام المساهم المتأخر بسداد كل متأخراته مع القسط الاخير.

فالمطلوب:

١- قيود اليومية.
٢- حـ/ رأسمال الأسهم.
٣- حـ/ البنك.
٤- حـ/ قسطي ك. ت.
٥- م/ ع بعد قسط الاكتتاب والتخصيص.

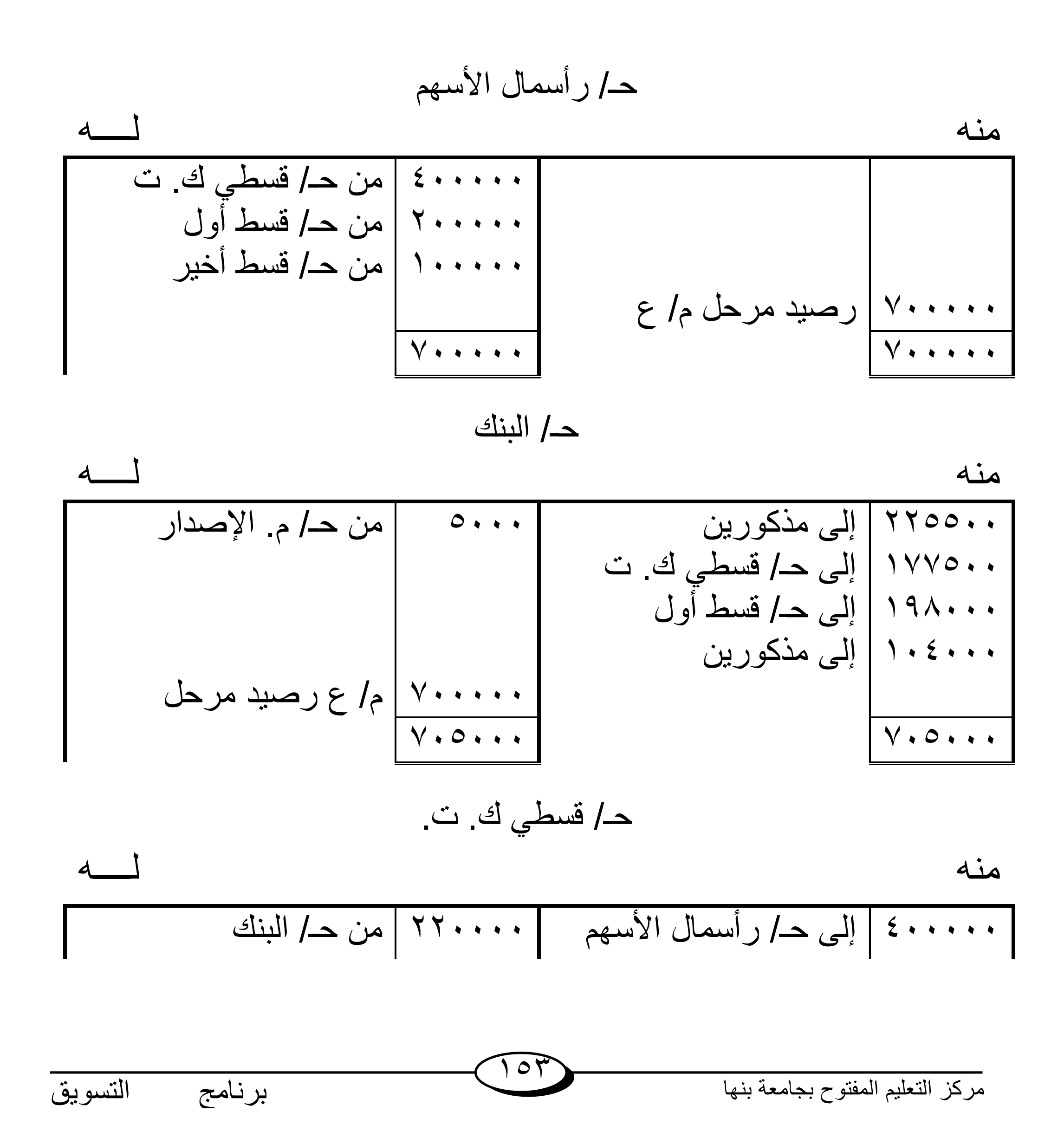
ا لحـل

١- قيود اليومية:

منه	لــــه	بيــــــــان	التاريخ
		الاكتتـــــاب	
٢٢٥٥٠٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	٢٢٠٠٠٠	حـ/ قسطي ك. ت.	
	٥٥٠٠	حـ/ مقابل م. الإصدار	
		تعلية رأسمال الأسهم بقسطي ك. ت	
٤٠٠٠٠٠		من حـ/ قسطي ك. ت.	
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		إقفال م. الإصدار في م. الإصدار وحجز الزيادة لصالح قسط التخصيص	
٥٥٠٠		من حـ/ مقابل م. إصدار	
		إلى مذكورين	
	٥٠٠	حـ/ قسطي ك. ت	
	٥٠٠٠	حـ/ م. الإصدار	
٥٠٠٠		من حـ/ م. الإصدار	

منه	لـــه	بيـــــــان	التاريخ
	٥٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		تحصيل الباقي من قسط التخصيص:	
١٧٧٥٠٠		من حـ/ البنك	
	١٧٧٥٠٠	إلى حـ/ قسطي ك. ت	
		تحصيل ١٠٠٠ سهم – ١٠ تأخير مساهم = ٩٩٠ سهم × ٢٠٠ = ١٩٨٠٠٠ج وهنـاك محجـوز ٢٠٥٠٠ ج تـم تعليـة القسط بها الباقي = ١٧٧٥٠٠	
		طلب القسط الأول:	
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط أول	
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تحصيل قسط أول:	
١٩٨٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١٩٨٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول	
		تأخر مساهم قي قسط التخصيص وأيضاً في القسط الأول ١٠ × ٢٠٠	
		طلب قسط أخير:	
١٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط أخير	
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تحصيل قسط أخير والمتأخرات:	
١٠٤٠٠٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أخير	
	٢٠٠٠	إلى حـ/ قسط ك. ت.	
	٢٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول	

منه	لـه	بيـــــــان	التاريخ
		تحصيل ١٠٠٠سهم × ١٠٠ج قسط أخير + تحـــصيل ١٠ ســـهم × ٢٠٠ قـــسط تخـصيص + تحـصيل ١٠ سـهم × ٢٠٠ قسط أول	



حـ/ رأسمال الأسهم

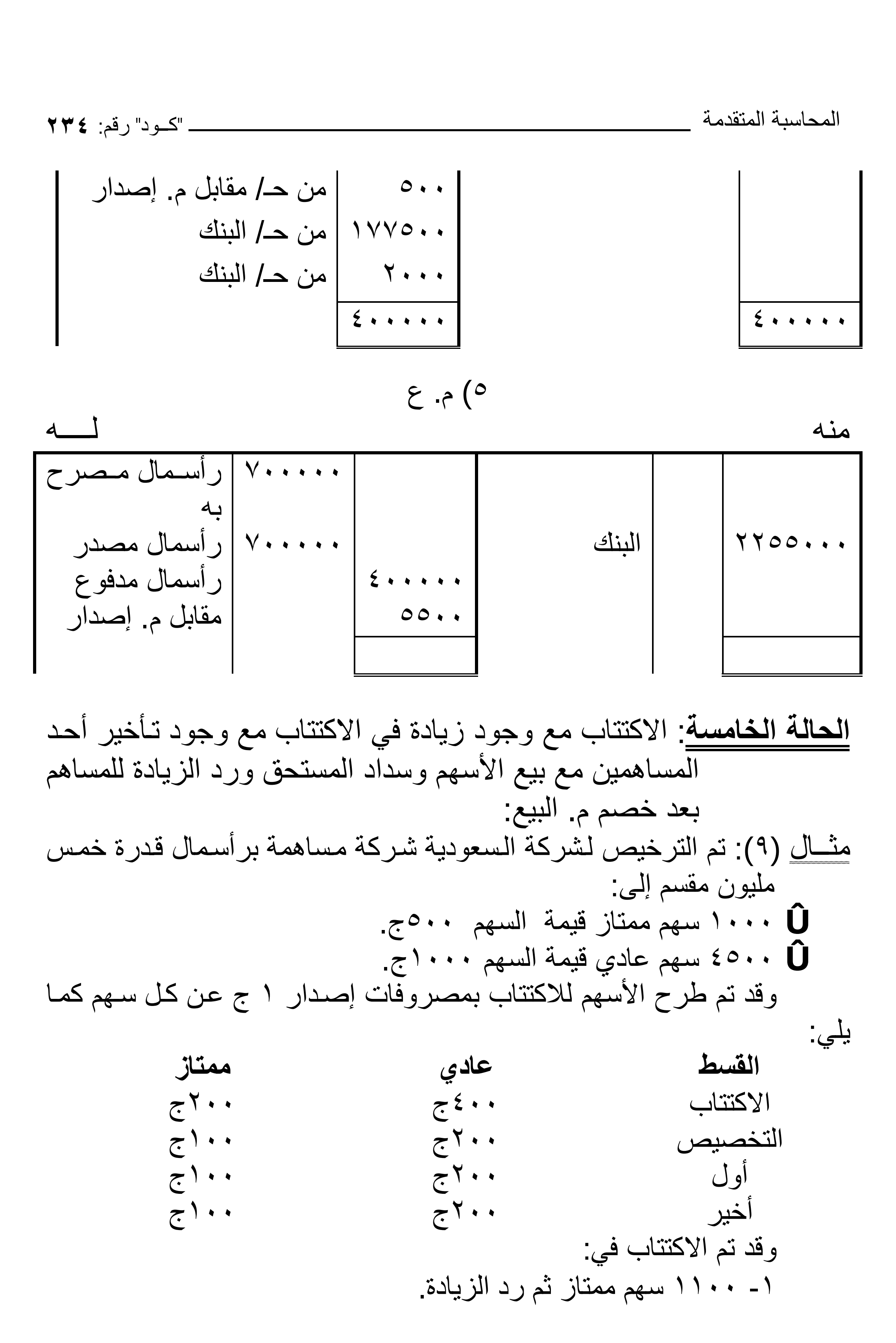
منه		لـه	
		٤٠٠٠٠٠	من حـ/ قسطي ك. ت
		٢٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أول
		١٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أخير
٧٠٠٠٠٠	رصيد مرحل م/ ع		
٧٠٠٠٠٠		٧٠٠٠٠٠	

حـ/ البنك

منه		لـه	
٢٢٥٥٠٠	إلى مذكورين	٥٠٠٠	من حـ/ م. الإصدار
١٧٧٥٠٠	إلى حـ/ قسطي ك. ت		
١٩٨٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول		
١٠٤٠٠٠	إلى مذكورين		
		٧٠٠٠٠٠	م/ ع رصيد مرحل
٧٠٥٠٠٠		٧٠٥٠٠٠	

حـ/ قسطي ك. ت.

منه		لـه	
٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	٢٢٠٠٠٠	من حـ/ البنك



منه			له
		٥٠٠	من حـ/ مقابل م. إصدار
		١٧٧٥٠٠	من حـ/ البنك
		٢٠٠٠	من حـ/ البنك
٤٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠	

٥) م. ع

منه					له
				٧٠٠٠٠٠	رأسمال مصرح به
٢٢٥٥٠٠٠		البنك		٧٠٠٠٠٠	رأسمال مصدر
			٤٠٠٠٠٠		رأسمال مدفوع
			٥٥٠٠		مقابل م. إصدار

الحالة الخامسة: الاكتتاب مع وجود زيادة في الاكتتاب مع وجود تأخير أحد المساهمين مع بيع الأسهم وسداد المستحق ورد الزيادة للمساهم بعد خصم م. البيع:

مثـال (٩): تم الترخيص لشركة السعودية شركة مساهمة برأسمال قدرة خمس مليون مقسم إلى:

- ١٠٠٠ سهم ممتاز قيمة السهم ٥٠٠ج.
- ٤٥٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠٠ج.

وقد تم طرح الأسهم للاكتتاب بمصروفات إصدار ١ ج عن كل سهم كما يلي:

القسط	عادي	ممتاز
الاكتتاب	٤٠٠ج	٢٠٠ج
التخصيص	٢٠٠ج	١٠٠ج
أول	٢٠٠ج	١٠٠ج
أخير	٢٠٠ج	١٠٠ج

وقد تم الاكتتاب في:

١- ١١٠٠ سهم ممتاز ثم رد الزيادة.

٢- ٤٨٠٠ سهم عادي ثم حجز الزيادة لسداد باقي الأقساط.
وفي نهاية تحصيل الأقساط تم بيع ١٠٠ سهم المساهم المتأخر بقيمة السهم ٤٥٠ج وكانت م. البيع ١٠٠٠ج، وتم رد الزيادة للمساهم المتأخر بعد استكمال الأقساط المتأخرة.

المطلوب:

أولاً: قيود اليومية اللازمة.

ثانياً: م/ ع بعد قسط الاكتتاب.

الحل

أولاً: قيود اليومية:

منه	لـــه	بيــــــان	التاريخ
٢١٤٥٩٠٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	١٩٢٠٠٠٠	حـ/ قسطي ك. ت. أسهم عادية	
	٢٢٠٠٠٠	حـ/ قسطي ك. ت. أسهم ممتازة	
	٥٩٠٠	حـ/ مقابل أ. الإصدار	
		الاكتتاب في ٤٨٠٠سهم عادي × ٤٠٠ ج + ١١٠٠ سهم ممتاز × ٢٠٠ + تحصيل ١ ج عن الأسهم مقابل م. إصدار	
		من مذكورين	
١٨٠٠٠٠٠		حـ/ قسطي ك. ت أسهم عادية	
٢٠٠٠٠٠		حـ/ قسطي ك. ت أسهم ممتازة	
		إلى مذكورين	
	١٨٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال الأسهم العادية	
	٢٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال الأسهم الممتازة	
		تعلية رأس المال	
		رد الزيادة في الأسهم الممتازة:	
		من مذكورين	
١٠٠		حـ/ مقابل م. إصدار	
٢٠٠٠٠		حـ/ قسطي ك. ت أسهم ممتازة	
	٢٠١٠٠	إلى حـ/ البنك	

منه	لـــه	بيـــــــان	التاريخ
		رد الأســـهم الممتـــازة الزيـــادة و م. إصـدارها ١٠٠ سـهم × ٢٠٠ج + ١ ج عن كل سهم	
		طلب قسط التخصيص:	
		من مذكورين	
٩٠٠٠٠٠		حـ/ قسطي ك. ت. أسهم عادية	
١٠٠٠٠٠٠		حـ/ قسطي ك. ت. أسهم عادية	
		إلى مذكورين	
	٩٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال أسهم عادية	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال أسهم ممتازة	
		تحـصيل بـاقي الأسـهم العاديـة لقـسط التخـصيص وقـسط تخـصيص الأسـهم الممتازة	
٨٧٩٧٠٠		من حـ/ البنك	
		من مذكورين	
	٧٧٩٧٠٠	حـ/ قسطي ك. ت. عادية	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ قسطي ك. ت ممتازة	
		تحـصيل بـاقي ٤٥٠٠ سـهم × ٢٠٠ج وكـان قـد تـم تحـصيل ٣٠٠ × ٤٠٠٠ بالزيادة تحصيل ١٠٠٠سهم × ١٠٠ ج، وهناك مقابل م. إصدار ١٠٠ج.	
٣٠٠		من حـ/ مقابل م. الإصدار	
	٣٠٠	إلـى حــ/ قـسطي ك. ت أسـهم عاديـة اسـتخدام الزيـادة فـي مقابـل م. الإصدار فـي سداد قسط تحصيل أسهم عادية ٣٠٠ سهم × ١٠٠ج.	
٥٥٠٠		من حـ/ مقابل م. الإصدار	
	٥٥٠٠	إلى حـ/ م. الإصدار	
٥٥٠٠		من حـ/ م. الإصدار	

منه	لـــه	بيـــــــان	التاريخ
	٥٥٠٠	إلى حـ/ البنك	
		طلب قسط أول:	
		من مذكورين	
٩٠٠٠٠٠		حـ/ قسط أول أسهم عادية	
١٠٠٠٠٠		حـ/ قسط أول أسهم ممتازة	
		إلى مذكورين	
	٩٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال الأسهم العادية	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال الأسهم الممتازة	
		تعلية رأسمالية الأسهم بالأقساط	
		يحصل القسط الأول: وتأخر مساهم له:	
		١٠٠ سهم عادي:	
٩٨٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	٨٨٠٠٠٠	حـ/ قسط أول أسهم عادية	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ قسط أول أسهم ممتازة	
		طلب القسط الأخير:	
		من مذكورين	
٩٠٠٠٠٠		حـ/ قسط أخير أسهم عادية	
١٠٠٠٠٠		حـ/ قسط أخير أسهم ممتازة	
		إلى مذكورين	
	٩٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال الأسهم العادية	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ رأسمال الأسهم الممتازة	
٩٨٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	٨٨٠٠٠٠	من حـ/ قسط أخير أسهم ممتازة	
	١٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أخير أسهم عادية	
		أيضاً من يتأخر في القسط يتأخر فيما بعده	

منه	لــه	بيــــــان	التاريخ
		البيـــع:	
		١- إثبات تأخر المساهم:	
٤٠٠٠٠		من حـ/ المساهم المتأخر	
		إلى مذكورين	
	٢٠٠٠٠	حـ/ قسط أول أسهم عادية	
	٢٠٠٠٠	حـ/ قسط أخير أسهم عادية	
		تأخر المساهم في ١٠٠ سهم × ٤٠٠ج	
		مصاريف البيع:	
١٠٠٠		من حـ/ م. البيع	
	١٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		البيـــع:	
٤٥٠٠٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	٤٤٠٠٠	حـ/ المساهم المتأخر	
	١٠٠٠	حـ/ م. البيع	
٤٠٠٠		من حـ/ المساهم المتأخر	
	٤٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		رد الزيادة	

مثـــال (١٠): بافتراض أنه في المثال السابق تم البيع بسع السهم ٣٨٠ج.
المطلوب: قيود اليومية

الحل

منه	له	بيـــــان	التاريخ
١٠٠٠		من حـ/ م. البيع	
	١٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
٣٨٠٠٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠	حـ/م. البيع	
	٣٧٠٠٠	حـ/ المساهم المتأخر	

٣٠٠٠		من حـ/ البنك (الصندوق) حـ/ المساهم المتأخر تحصيل الخسارة من المساهم المتأخر	
	٣٠٠٠		

جـ- زيـــادة رأسمـــال الأسهـــم:

عندما تقوم الشركة بإصدار وتحصيل كل رأس مالها المصرح به وعندما تكون هناك حاجة ملحة إلى تدفق أموال جديدة وعندما ترغب إدارة الشركة في دخول شركاء جدد فإنها تلجأ إلى زيادة رأسمالها، ولا يتم زيادة رأس المال إلا بترخيص لتعلية رأس المال المصرح به من الجهات المختصة.

ونجاح الشركة يعنى أن هناك أرباح بل واحتياطيات قد تحققت أثناء عمل الشركة.

ودخول شركاء جدد في شركة ناجحة يعنى أنهم سوف يقاسمون القدامى الأرباح والاحتياطيات الموجودة في تاريخ دخولهم.

وحتى يكون هناك عدالة بين الشريك القديم صاحب الأرباح والاحتياطيات والشريك الجديد فإن إدارة الشركة تصدر أسهمها الجديدة بقيم زائدة ويسمى الفرق علاوة إصدار حتى يتحمل المساهم الجديد ما يخصه من الأرباح التي حققه المساهمون القدامى.

ويتم استخدام علاوة الإصدار عادة في حـ/ الاحتياطي القانوني يبلغ ٠،٥ رأس المال.

ويعد بلوغ الاحتياطي القانوني ٠،٥ رأس المال فإن علاوة الإصدار من الممكن استخدامها في:

أ) استهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة.

ب) استهلاك م. التأسيس.

ج) تخفيض الشهرة، خاصة إذا كان قد تم سداد مبلغ فيها.

وبعد أن تأخذ الشركة الترخيص بزيادة رأس مالها وتحدد علاوة الإصدار، تبدأ في الاتفاق مع أحد البنوك المصرح بها في تلقى ا لاكتتابات وتأخذ نفس الدورة التي بدأتها مع الاكتتاب الأول.

مثـــال (١١): في ٢٠٠٠/٧/١ وافقت الجمعية العامة لإحدى شركات المساهمة على زيادة رأسمالها بمقدار ٣٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠٠٠ج، تحصل على ٣ أقساط كما يلي:

قسط اكتتاب ٥٠٠ج مع علاوة إصدار ٣٠ج عن كل سهم.

أ) قسط تخصيص ٣٠٠ج.

ب) قسط أول ١٠٠ج.

ج) قسط أخير ١٠٠ج.

وقد صدرت موافقة الجهات المختصة في ٢٠٠٠/٧/١٥ وتم الاكتتاب في السهم بزيادة ٥٠٠سهم وتم رد الزيادة لأصحابها.

وتم تحصيل باقي الأقساط في مواعيدها.

الحل

منه	له	بيـــــان	التاريخ
١٨٥٥٠٠٠		من حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	١٧٥٠٠٠٠	حـ/ قسطي ك. ت	
	١٠٥٠٠٠	حـ/ علاوة الإصدار	
		الاكتتاب في ٣٥٠٠ سهم ٥٠٠ج اكتتاب + ٣٠ علاوة إصدار	
٢٤٠٠٠٠٠		من حـ/ قسطي ك. ت	
	٢٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
		تعلية رأس المال بقسطي الاكتتاب والتخصيص	
		من مذكورين	
٢٥٠٠٠٠		حـ/ قسطي ك. ت	
١٥٠٠٠		حـ/ علاوة الإصدار	
	٢٦٥٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
٩٠٠٠٠		من حـ/ علاوة الإصدار	
	٩٠٠٠٠	إلى حـ/ الاحتياطي القانوني	

٩٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٩٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسطي ك	
		تخصيص تحصيل قسطي التخصيص	
٣٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط أول	
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
٣٠٠٠٠٠		من البنك	
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول	
٣٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط أخير	
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم	
٣٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أخير	

٣/١/٣ المعـالجـة المحـاسبيـة لأسهـم الخـزينـة:

من الممكن أن تقوم شركة مساهمة بشراء جزء من أسهمها من البورصة لأحد الأسباب التالية:

١) إلغاء هذه الأسهم وبالتالي تخفيض رأس المال.
٢) إعادة إصدار الأسهم لحساب الإدارة والعاملين.
٣) المضاربة على سعر السهم في البورصة.

وتقضى اللائحة التنفيذية لقانون الشركات في المادة (١٤٩) بعدم جواز الاحتفاظ بهذه الأسهم لأكثر من سنة ميلادية ووجوب التصرف فيها خلال تلك المدة، ولا يكون لهذه الأسهم خلال تلك الفترة أية حقوق في التصويت أو في الأرباح.

كما تقضى المادة (١٥١) من اللائحة المذكورة بأنه في حالة توزيع هذه الأسهم على العاملين يتم تحديد القيمة (الثمن) على أساس متوسط سعر التعامل في البورصة خلال الخمسة عشر يوماً السابقة على اليوم الذي يقرر فيه العامل شراء نصيبه من الأسهم أو تكلفة (سعر) شراء الشركة لهذه الأسهم أيهما أقل.

وتستخدم في معالجة العمليات المتعلقة بأسهم الخزانة طريقتين أساسيتين، تعتمد الأولى على تكلفة أسهم الخزانة بينما تعتمد الثانية على القيمة الأسمية.

١/٣/١/٣ طـــريقـــة التكلفـــة:

تقضى هذه الطريقة بأنه يتم تسجيل عمليات شراء وبيع أسهم الخزانة (تداول أسهم الخزانة) بسعر التكلفة، وترحل الأرباح الناتجة عن ذلك (إن وجدت) إلى حساب خاص بذلك (حـ/ رأس المال الإضافي – أسهم الخزانة) لضمان عدم توزيعه كأرباح على اعتبار أن أرباح أسهم الخزانة غير قابلة للتوزيع، وبالنسبة للخسائر التي قد تتحقق من عمليات أسهم الخزانة يتم تغطيتها من حساب رأس المال الإضافي أسهم خزانة وفي حالة عدم كفاية رصيد هذا الحساب تغطي من حساب الأرباح المحتجزة.

٢/٣/٣ طـــريقـــة القيمـــة الأسميـــة:

تقضى هذه الطريقة بأنه يتم تسجيل عمليات شراء وبيع أسهم الخزانة (تداول أسهم الخزانة) على أساس القيمة الأسمية، مع تسوية الفرق بين القيمة الأسمية وتكلفة الشراء أو سعر البيع (إعادة الإصدار وكذلك الإلغاء) في حسابات رأس المال الإضافي أسهم الخزانة، ورأس المال الإضافي – أسهم عادية، الأرباح المحتجزة وذلك حسب الأحوال.

<u>مثـــال (١٢):</u>

في ٢٠٠٩/١/١ قامت شركة مساهمة بشراء ٢٠٠٠ سهم من أسهمها من البورصة وتبلغ القيمة الأسمية ١٠٠ج وتم شراء الأسهم بمبلغ ١٢٠ج.

<u>المطلوب:</u>

١) قيود اليومية لإثبات العملية السابقة.
٢) إظهار أثر العملية السابقة على حقوق الملكية (المساهمين) في الميزانية العمومية للشركة.

الحل

قيمة شراء الأسهم = ٢٠٠٠سهم × ١٢٠ = ٢٤٠٠٠٠ج

ويكون القيد في دفاتر اليومية للشركة كالآتي:

منه	له	بيـــــان	التاريخ
٢٤٠٠٠٠		حـ/ أسهم الخزانة	١/١
	٢٤٠٠٠٠	حـ/ البنك	
		شراء ٢٠٠٠سهم بقيمة ١٢٠ج للسهم	

وتظهر هذه الأسهم في الميزانية مطروحة من حقوق الملكية كالآتي:

			××		رأس المال المصرح به
				××	رأس المال المصدر
					الاحتياطيات

				×	احتياطي ---
				×	احتياطي ---
					إجمالي حقوق الملكية
					يطـرح:
				٢٤٠٠٠٠	أسهم الخزانة.
			××		

مثـــال (١٣):

فيما يلي بعض العمليات المتعلقة بأسهم الخزانة بشركة "العمل الصالح"، "شركة مساهمة مصرية":

٢٠٠٩/١/١ اشترت الشركة ٦٠٠٠سهم من أسهمها بمبلغ ٢٥ج للسهم.

٢٠٠٩/١/٢٠ باعت الشركة ٤٠٠سهم من اسهم الخزانة بسعر ٢٤ج للسهم.

٢٠٠٩/٢/١ باعت ٦٠٠سهماً من أسهم الخزانة للعاملين والشركة وكان متوسط سعر التعامل في البورصة لسهم الشركة خلال الخمسة عشر يوماً السابقة ٢٤ ج للسهم وقد سدد العاملون القيمة نقداً.

وإذا علمت أن حقوق المساهمين كما تظهر في قائمة المركز المالي للشركة في ٢٠٠٩/١٢/٣١ كانت كالآتي:

منه	له	بيـــــان
		حقوق المساهمين
	٢٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
		(١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الاسهمة ٢٠ج)
	٤٠٠٠٠٠	رأس المال الإضافي عادية
	٢٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة (مرحل)
٢٦٠٠٠٠٠		

المطلوب:

١) قيـود اليوميـة لإثبـات العمليـات الـسابقة فـي دفتـر يوميـة شـركة العمـل الصالح.

٢) بيان الأثر على قائمة المركز المالي.

الحـل

منه	له	بيـــــان	التاريخ
١٥٠٠٠٠		حـ/ أسهم الخزانة	٢٠٠٠/١/١
	١٥٠٠٠٠	حـ/ النقدية	
		شـراء ٦٠٠٠سـهم خزانـة بــ ٢٥ج للسهم	

ويمكن إظهار أثر العملية السابقة على حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.

منه	له	بيـــــان
		حقوق المساهمين:
	٢٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
		(١٠٠٠٠٠سـهم، القيمـة الأسـمية للـسهم ٢٠ج)
	٤٠٠٠٠	رأس المال الإضافي – أسهم عادية
	٢٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة (مرحلة)
	٢٦٠٠٠٠٠	
٢٤٥٠٠٠٠	(١٥٠٠٠٠)	(-) أسهم الخزانة بالتكلفة (٦٠٠٠سهم)

(٢) بيع ٤٠٠ سهم من أسهم الخزانة بمبلغ ٢٤ج للسهم.

منه	لــــه	بيـــــان	التاريخ

٩٦٠٠ ٤٠٠	 ١٠٠٠٠	حـ/ النقدية حـ/ رأس المال الإضافي – أسهم الخزانة حـ/ أسهم الخزانة بيع ٤٠٠سهم خزانة بسعر ٢٤ج للسهم	٢٠٠٩/١/٢٠

ويلاحظ أنه تم تغطية الفرق بين سعر تكلفة أسهم الخزانة وسعر بيعها ٤٠٠ج (١٠٠٠٠ – ٩٦٠٠) خصماً من رصيد رأس المال الإضافي اسهم الخزانة ويمكن إظهار أثر تلك العملية على قائمة المركز المالي كالآتي:

منه	له	بيــــــان
		حقوق المساهمين:
	٢٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
		(١٠٠٠٠٠سهم، القيمة الأسمية للسهم ٢٠ج)
	٤٠٠٠٠٠	رأس المال الإضافي – أسهم عادية
	٤٠٠	رأس المال الإضافي – أسهم الخزانة
	٢٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة (مرحلة)
	٢٦٠٠٤٠٠	
	(١٤٠٠٠٠)	(-) أسهم الخزانة بالتكلفة (٥٦٠٠سهم)
٢٤٦٠٤٠٠		

(٣) النقطة رقم (٣) متروك إجابتها للطالب:

٢/٣ المحاسبة عن رأس المال المكتسب:

يمثل رأس المال المكتسب ذلك الجزء من حقوق المساهمين الذي تتحقق لهم من ممارسة الشركة لأعمالها وأنشطتها المختلفة خلال الفترات السابقة وتمثل الأرباح المصدر الرئيسي في تكوين رأس المال المكتسب وفي المقابل فإن

الخسائر وتوزيعات الأرباح تمثل عناصر سالبة ينتج عنها تخفيض رأس المال المتكسب.

وتتمثل عناصر رأس المال المكتسب في الآتي:

١ - الاحتيـــاطيـــات:

يقصد بالاحتياطيات المبالغ التي يتم احتجازها من الأرباح الصافية وذلك لمواجهة أغراض معينة وبالتالي فهي لا تعتبر تحميلاً على قائمة الدخل وإنما تمثل توزيعاً للأرباح، وبالتالي فإنه لا يمكن تكوين احتياطيات إلا إذا كانت هناك أرباح.

وتختلف أنواع الاحتياطيات تبعاً لاختلاف الأغراض التي تكونت من أجلها وكذلك تبعاً لمقتضيات قانون الشركات ولائحته التنفيذية، وفيما يتعلق بشركات المساهمة نجد أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ قد أشار إلى ضرورة تكوين الاحتياطيات التالية:

أ- الاحتيـــــاطـــي القـــانـــونـــي:

يلزم قانون الشركات المصرية تجنب ٥% على الأقل من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي نصف رأس المال وعندها يمكن للشركة وقف تجنب هذا الاحتياطي، ويستخدم الاحتياطي القانوني في مواجهة خسارة الشركة مستقبلاً أو زيادة رأس المال إذ لزم الأمر وهو ما يطلق عليه رسملة الاحتياطي.

ب- الاحتيـــاطـــي النظـــامـــي:

يقصد به أي احتياطيات يتم تكوينها طبقاً للنظام الأساسي للشركة فقد يحدد النظام الأساسي الأغراض التي يستخدم فيها هذا الاحتياطي ومن ثم يتعين على الشركة الالتزام بها.

جـ- احتياطي إحلال الأصول (احتياطي المحافظة على رأس المال):

على الرغم من أن قانوني الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لم ينص صراحة على تكوين هذا الاحتياطي، إلا أنه تضمن ذلك ضمنياً حين أشار في المادة رقم (١٩٥) والتي تضمنت بعض القيود المتعلقة بتوزيع الأرباح، حيث

أشار إلى عدم جواز توزيع أرباح بيع الأصول على المساهمين، إذا كان في هذا التوزيع ما يجعل الشركة غير قادرة على تجديد أصولها.

وقد جرى العرف على حجز أرباح بيع الأصول الثابتة في حساب مستقل يمكن للشركة مراجعته كل فترة للتأكد من كفايته لمواجهة الزيادة في تكلفة إحلال الأصول.

د- أحتيـــاطيـــات أخـــرى:

يحـق لمجلـس إدارة الـشركة المـساهمة أخـذ موافقـة الجمعيـة العموميـة للمـساهمين بـشأن استخدام جـزء مـن الفـائض بعـد إجـراء توزيـع الأربـاح علـى المساهمين وأصحاب حصص التأسيس ومجلس الإدارة كاحتيـاطي لتدعيم المركز المالي للشركة.

٢- الأربـــــاح المحتجـــزة:

تمثل الأرباح المحتجزة ذلك الجزء المتبقي من أرباح الشركة وذلك بعد إجراء التوزيعات على المساهمين وكافة المساهمين وكافة أصحاب الحقوق في أربـاح الـشركة مـن مجلـس إدارة وعـاملين وحـصص تأسيس والمبـالغ المحتجـزة كاحتياطات.

<u>وعادة ما تحتفظ شركات المساهمة بالأرباح المحتجزة لمواجهة:</u>

أ) أي خسائر قد تحدث مستقبلاً.

ب) إجراء توزيعات على المساهمين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح كافية.

ج) كمصدر تمويل داخلي لعمليات التوسع في الشركة.

١/٢/٣ المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح:

قبل البدء في توضيح المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح ينبغي التعرف على المفاهيم الأساسية التالية:

أ- الأربـــاح الصـــــافيـــة:

هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حساب وتجنب

كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنبها قبل إجراء أي توزيع بأية صورة من الصور.

ب- الأربــاح القــابلــة للتــوزيـــع:

تنص المادة (١٩٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات على أن الأرباح القابلة للتوزيع هي الأرباح الصافية بعد أن يستنزل منها خسائر السنوات السابقة للتوزيع.

وبشكل عام يتم توزيع الأرباح في شركات المساهمة طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية كالآتي:

١- تجنــب الاحتيــاطيــات:

أ) تجنب ٥% من صافي ا لربح لتكوين احتياطي قانوني ويجوز وقف تجنب هذا الاحتياطي إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال المصدر.

ب) أي احتياطيات أخرى يكون منصوص على تكوينها في النظام الأساسي.

٢- توزيعات نقدية على المساهمين والعاملين:

أ) حصة الأسهم الممتازة:

وتحسب حصة الأسهم الممتازة على أساس المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم بغض النظر عن القيمة الأسمية للأسهم.

ب) حصة الأسهم العادية ونصيب العاملين:

يحدد قانون الشركات أنه بعد الوفاء بحصة أصحاب الأسهم الممتازة يتم توزيع دفعة أولى نقداً على حملة الأسهم العادية والعاملين معاً وبنسبة لا تقل عن ٥% من رأس المال.

وقد نصت اللائحة التنفيذية أنه فيما يتعلق بنصيب العاملين يجب مراعاة الآتي:

ألا يقل نصيب العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً عن ١٠% من تلك الأرباح وبشرط ألا يزيد عن مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة.

أي أن نسبة التوزيع النقدي كدفعة أولى من الأرباح والمقررة بنسبة ٥% من رأس المال يتم تقسيمها بين المساهمين والعاملين على أساس:

٩٠% المساهمين.

١٠% للعاملين.

(٣) نصيب أصحاب حصص التأسيس أو حصص الأرباح:

تقدم هذه الحصص مقابل تنازل أصحابها عن التزام منحته الحكومة لأحد الأشخاص أو حق من الحقوق المعنوية مثل براءة الاختراع، ولا يجوز أن تخصص لهذه الحصص ما يزيد على ١٠% من الأرباح القابلة للتوزيع بعد الوفاء بالحصص السابقة من احتياطيات وتوزيعات على حملة الأسهم والعاملين.

(٤) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

لا يجوز تقرير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة أكثر من ١٠% من الأرباح القابلة للتوزيع بعد الوفاء بنسبة ٥% من رأس المال على الأقل للمساهمين والعاملين.

(٥) توزيعات نقدية على المساهمين والعاملين (دفعة ثانية):

يجوز للجمعية العامة الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع دفعة ثانية على المساهمين والعاملين بنفس الأسس السابقة ذكرها وتشترك أسهم التمتع (إن وجدت) مع الأسهم العادية في هذه الدفعة الثانية.

(٦) الرصيد الباقي للأرباح القابلة للتوزيع:

في حالة تبقى جزء من الأرباح بعد التوزيعات السابقة فإنه يجوز بناء على اقتراح إدارة الشركة وموافقة الجمعية العمومية للمساهمين حجزه كاحتياطي لتدعيم المركز المالي للشركة أو يتم ترحيله للسنة التالية وإضافته إلى الأرباح المحتجزة.

(٧) القواعد العامة المتعلقة بتوزيع الأرباح:

تتضمن اللائحة التنفيذية لقانون الشركات عدا من القواعد العامة يجب الالتزام بها عند قيام الشركة بتوزيع الأرباح من أهمها:

أ) يلتزم مجلس إدارة الشركة بتنفيذ قرار الجمعية العمومية الخاص بتوزيع الأرباح على المساهمين العاملين بما لا يتجاوز شهراً على الأكثر من تاريخ صدور القرار.

ب) يستحق لكل من المساهم أو العامل أو صاحب الحصة نصيبه في الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العمومية بتوزيعها.

ج) لا يجوز للجمعية العمومية أن توزع أرباحاً بالمخالفة للقواعد الواردة في قانون الشركات أو لائحته التنفيذية أو نظام الشركة.

د) لا يجوز للجمعية العمومية أن تقرر توزيع أرباح إذا ترتب على ذلك إعاقة الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها.

وبناء على ما سبق يمكن إعداد قائمة تخصيص وتوزيع الأرباح كما يلي:

البيان		
الأرباح الصافية.		××
يجنب منها:		
خسائر الأعوام السابقة (إن وجدت)		(××)
		××
الاحتياطي القانوني بنسبة ٥% من الأرباح الصافية.	××	
الاحتياطي النظامي وفقاً للنسبة التي يحددها نظام الشركة.	××	
احتياطي إحلال الأصول بقيمة أرباح بيع الأصول الثابتة	××	
		××
الأرباح القابلة للتوزيع		××
توزع على النحو التالي:		
نصيب أصحاب الأسهم الممتازة بالنسبة المحددة بنظام الشركة	××	
دفعة أولى للأسهم العادية والعاملين (٥% على الأقل)	××	
٩٠% للمساهمين		
١٠% للعاملين		
		××
الرصيد المتبقى		××
يخصم منه:		
نصيب أصحاب حصص التأسيس (١٠% على الأكثر من الرصيد الباقي)	××	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (١٠% على الأكثر من الرصيد الباقي)	××	
دفعة ثانية على المساهمين والعاملين (٩٠% مساهمين، ١٠% عاملين)	××	××
الرصيد الفائض		××
يتم التصرف فيه على النحو التالي:		

	××	احتياطيات أخرى
	××	أرباح مرحلة
××		أرباح مرحلة

ومن ثم يمكن بيان التوجيه المحاسبي لتخصيص وتوزيع الأرباح كما يلي:

(١) ترحيل صافي الربح إلى حـ/ توزيع وتخصيص الأرباح:

منه	لــه	بيـــــــان	تاريخ
××		حـ/ الأرباح والخسائر	××
	××	حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح	

(٢) قـد تقـرر الجمعيـة العموميـة بنـاء علـى اقتـراح مجلـس الإدارة اسـتخدام الاحتياطيات التي يحق للشركة التصرف فيها أو الأرباح المحتجزة من أعوام ماضية كلها أو جزء منها لاستكمال توزيعات الأرباح وفي هذه الحالة يتم إجراء القيد التالي:

منه	لــه	بيـــــــان	تاريخ
		من مذكورين	××
××		حـ/ احتياطي (وفقاً لنوعه)	
××		حـ/ الأرباح المحتجزة	
	××	حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح	

(٣) إثبات قرار تخصيص وتوزيع الأرباح:

منه	لــه	بيـــــــان	تاريخ
××		حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح	
		إلى مذكورين	
	××	حـ/ الخسائر المحتجزة (إن وجدت)	
	××	حـ/ الاحتياطي القانوني	
	××	حـ/ الاحتياطي النظامي	
	××	حـ/ احتياطي إحلال الأصول	
	××	حـ/ احتياطي أخرى	
	××	حـ/ أرباح الأسهم الممتازة	
	××	حـ/ أرباح العاملين	

منه	لـــه	بيـــــــــان	تاريخ
	××	حـ/ نصيب حصص التأسيس	
	××	حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	
	××	حـ/ الأرباح المحتجزة	
		إثبات سداد الأرباح الموزعة لمستحقيها	
		مذكورين	
××		حـ/ أرباح أصحاب الأسهم الممتازة	
××		حـ/ أرباح المساهمين	
××		حـ/ نصيب حصص التأسيس	
××		حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	
	××	حـ/ البنك الجاري	
		تسجيل سداد المستحقات للفئات المختلفة	
××		حـ/ أرباح العاملين	
		إلى مذكورين	
	××	حـ/ صندوق العاملين (الزيادة إن وجدت)	
	××	حـ/ الخزينة	
		تسجيل صرف المستحق عن أرباح العاملين	

مثـــال (١٤):

فيما يلـي ميزانيـة شركة "الصبر والإيمـان" فـي ٢٠٠٩/١٢/٣١ والتـي تم تقديمها للجمعية العمومية للشركة قبل إقرار تخصيص وتوزيع الإرباح على النحو التالي:

الأصـــول		الخصوم وحقوق المساهمين	
٣٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	١٥٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم (٣٠٠٠٠سـهم عـادي، القيمـة الاسـمية للسـهم ٥٠ج)
٢٥٨٠٠٠٠	أصول متداولة	٣٠٠٠٠٠	اكتتاب تحت التحصيل (أقساط لم تطلب بعد)
		١٢٠٠٠٠٠	
		٦٩٠٠٠٠	الاحتياطي القانوني
		٢٤٠٠٠٠	الاحتياطي النظامي
		٢١٠٠٠٠٠	أرباح العام الحالي
		٤٥٠٠٠٠	أرباح محتجزة
		٦٠٠٠٠٠	قرض السندات
		٣٠٠٠٠٠	خصوم متداولة متنوعة
٥٥٨٠٠٠٠		٥٥٨٠٠٠٠	

وقد وافقت الجمعية العمومية على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأربـاح كمـا يلي:

١- الاحتياطي القانوني وفقا للنسبة المقررة بالقانون.
٢- تكوين احتياطي نظامي بنسبة ٥%.
٣- توزيع دفعة أولى على المساهمين والعاملين بنسبة ٥%.
٤- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بنسبة ١٠%.
٥- نصيب حصص التأسيس بنسبة ١٠%.

٦- توزيع دفعة ثانية على المساهمين والعاملين بنسبة ١٠%.

٧- من بين أرباح العام الحالي مبلغ ٦٠٠٠٠٠ج أرباح وتعويضات بيع بعض أصول الشركة وقد تقرر توزيع مبلغ ١٨٠٠٠٠ج فقط وحجز الباقي لمواجهة إحلال الأصول.

٨- حجز مبلغ ٣٠٠٠٠٠ج احتياطي رأسمالي وترحيل الباقي للعام التالي.

وقد قام مجلس الإدارة بتنفيذ قرار الجمعية العمومية في ٢٠٠٩/٤/١ وتم سداد المستحق للفئات المختلفة فيما عدا ٦٠٠٠سهم لم يتقدم أصحابها لاستلام مستحقاتهم حتى تاريخه بالإضافة إلى ذلك فإن إجمالي الأجور السنوية للعاملين بالشركة ٦٠٠٠٠ج سنوياً.

<u>المطلوب:</u>

١- إعداد كشف وتوزيع وتخصيص الأرباح عن السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١.

٢- إجراء قيود اليومية الخاصة بإثبات عملية التخصيص والتوزيعات وسدادها علماً بأن هناك ٥٠٠سهم لم يتقدم أصحابها لاستلام مستحقاتهم.

<u>تمهيد الحل</u>

(١)الاحتياطي القانوني ٥% من الربح الصافي (أرباح العام الحالي)

٢١٠٠٠٠٠ × ٠؛؛٠%٠؛؛؛؛؛١ = ١٠٥٠٠٠

ولكن يلاحظ أن إضافة هذا المبلغ إلى رصيد الاحتياطي القانوني كما يظهر في الميزانية، فيكون الرصيد ٧٩٥٠٠٠ج (٦٩٠٠٠٠ + ١٠٥٠٠٠)

وبذلك يزيد رصيد الاحتياطي القانوني عن نصف رأس المال المصدر ٧٥٠٠٠ (١٥٠٠٠٠٠ × ؛٠(؛٠%؛١؛)

ونظراً لأن القانون يحيز وقف تجنيب نسبة الاحتياطي القانوني إذا بلغ رصيد نصف رأس المال المصدر، يتم تجنب مبلغ ٦٠٠٠٠ (٧٥٠٠٠ نصف رأس المال – ٦٩٠٠٠٠ رصيد الاحتياطي الحالي) فقط

(٢)الاحتياطي النظامي = ٢١٠٠٠٠

(٣)نصيب المساهمين = ٦٠٠٠٠ × ٠؛٤(٠؛٤)١؛؛٤ = ٥٤٠٠٠ ج

= ٦٠٠٠٠ × ٠؛٤(٠؛٤!١؛؛٤ = ٦٠٠٠ ج

وتظهر قائمة تخصيص وتوزيع الأرباح العام ٢٠٠٩ على النحو التالي:

٢١٠٠٠٠٠		الأرباح الصافية
		يجنب منها:
	٦٠٠٠٠	الاحتياطي القانوي
	١٠٥٠٠٠	الاحتياطي النظامي
٥٨٥٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	احتياطي إحلال الأصول
١٥١٥٠٠٠		الأرباح القابلة للتوزيع
		توزع على النحو التالي:
	٥٤٠٠٠	دفعة أولى للمساهمين
٦٠٠٠٠	٦٠٠٠	دفعة أولى للمساهمين
١٤٥٥٠٠٠		الرصيد المتبقى
		يوزع منه:
	١٤٥٥٠٠	نصيب حصص التأسيس
	١٤٥٥٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
	١٠٨٠٠٠	دفعة ثانية للمساهمين
٤١١٠٠٠	١٢٠٠٠	دفعة ثانية للعاملين
١٠٤٤٠٠٠		الفائض المتبقي
		يحجز منه:
	٣٠٠٠٠٠	احتياطي رأس المال
١٠٤٤٠٠٠	٧٤٤٠٠٠٠	المرحل للعام

وتكون قيود اليومية كالآتي:

٢١٠٠٠٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر
	٢١٠٠٠٠٠	حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

البيان	مبالغ دائنة	مبالغ مدينة
ترحيل الأرباح الصافية لحساب التخصيص والتوزيع		
حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح		٢١٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
حـ/ الاحتياطي القانوني	٦٠٠٠٠	
حـ/ الاحتياطي النظامي	١٠٥٠٠٠	
حـ/ احتياطي إحلال الأصول	٤٢٠٠٠٠	
حـ/ الاحتياطي الرأسمالي	٣٠٠٠٠٠	
حـ/ أرباح المساهمين	١٦٢٠٠٠	
حـ/ أرباح العاملين	١٨٠٠٠	
حـ/ نصيب أصحاب حصص التأسيس	١٤٥٠٠	
حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٤٥٠٠	
حـ/ الأرباح المحتجزة	٧٤٤٠٠٠	
تسجيل قرار تخصيص وتوزيع الأرباح		
من مذكورين		
حـ/ أرباح المساهمين		١٢٩٦٠٠
حـ/ نصيب أصحاب حصص التأسيس		١٤٥٠٠
حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		١٤٥٠٠
حـ/ البنك جاري	٤٢٠٦٠٠	
سداد المستحق للفئات المذكورة فيما عدا أصحاب ٦٠٠٠سهم لم يتقدموا لاستلام أرباحهم		
حـ/ أرباح العاملين		١٨٠٠٠
حـ/ الخزينة	١٨٠٠٠	
سداد المستحق للعاملين		

وتظهر قائمة المركز المالي بعد إجراء تلك التوزيعات وما تم سداده نقداً للفئات المختلفة من أصحاب الحقوق على النحو التالي:

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٩/٤/١

٣٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة		حقوق المساهمين
٢١٤١٤٠٠	أصول متداولة	١٥٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم ٣٠٠٠٠سهم عادي (القيمة الأسمية ٥٠ج للسهم)
		٣٠٠٠٠٠	(-) اكتتابات تحت التحصيل (أقساط لم تسدد بعد)
		١٢٠٠٠٠٠	
		٧٥٠٠٠٠	الاحتياطي القانوني (٦٠٠٠٠ + ٦٩٠٠٠٠)
		٣٤٥٠٠	الاحتياطي النظامي (١٠٥٠٠٠ + ٢٤٠٠٠٠)
		٤٢٠٠٠٠	احتياطي إحلال الأصول
		١١٩٤٠٠٠	أرباح محتجزة
		٤٥٠٠٠	٧٤٤٠٠٠
			خصوم طويلة الأجل:
		٦٠٠٠٠٠	قرض السندات
			خصوم متداولة:
		٣٠٠٠٠٠	خصوم متنوعة
		٣٢٤٠٠	أرباح المساهمين (٦٠٠٠سهم × ٥،٤ج)
٥١٤١٤٠٠		٥١٤١٤٠٠	

٢/٢/٣ الأشكال المختلفة لتوزيعات الإرباح:

تأخذ توزيعات الأرباح في شركات المساهمة أشكال مختلفة من أهمها ما يلي:

١- التوزيعات النقدية:

تعد التوزيعات النقدية على المساهمين وأصحاب الحصص وأعضاء مجلس الإدارة الشكل الشائع لتوزيعات الأرباح:

مثـــال (١٥):

في ٢٠٠٩/١/١ قررت الجمعية العمومية لشركة التقوى توزيع أرباح على المساهمين والعاملين تبلغ ٣٠٠٠٠٠ج

في ٢٠٠٩/١/١٠ تم سداد المستحق للمساهمين.

في ٢٠٠٩/١/١٥ تم السداد للعاملين نقداً

المطلوب: إجراء قيود اليومية في دفاتر شركة التقوى

الحل

طبقاً لقواعد توزيع الأرباح في شركات المساهمة يحصل المساهمون على ٩٠% من إجمالي التوزيعات، ويحصل العاملون على ١٠% منها وتكون قيود اليومية كالآتي:

منه	لـه	بيـــان	تاريخ
٣٠٠٠٠٠		حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح	٢٠٠٩/١/١
		إلى مذكورين	
	٢٧٠٠٠٠	حـ/ أرباح المساهمين	
	٣٠٠٠٠	حـ/ أرباح العاملين	
		إثبات الإعلان عن توزيعات الأرباح	
٢٧٠٠٠٠		حـ/ أرباح المساهمين	٢٠٠٩/١/١٠
	٢٧٠٠٠٠	حـ/ البنك جاري	
		إثبات سداد التوزيعات المستحقة للمساهمين	
٣٠٠٠٠		حـ/ أرباح العاملين	٢٠٠٩/١/١٥
	٣٠٠٠٠	حـ/ الخزينة	
		إثبات سداد التوزيعات على العاملين	

٢- توزيعات الأرباح المؤجلة:

أحياناً ما يتم الإعلان عن توزيعات الأرباح ولكن قد تواجه الشركة في نفس الوقت نقصاً في السيولة النقدية تؤثر على مقدرتها على السداد النقدي في الوقت الحالي، وفي هذه الحالة قد تقبل الشركة كمبيالات لصالح المساهمين مقابل تلك التوزيعات بعد فترة سماح معينة مضافاً إليها فوائد عن هذه الفترة.

مثـــال (**١٦**):

في ٢٠٠٩/٣/١٥ قررت الجمعية العمومية لشركة النجمة الذهبية إجراء توزيعات أرباح على المساهمين والعاملين قيمتها ٤٠٠٠٠٠ج ونظراً لعدم توافر سيولة كافية في الوقت الحاضر فقد قبلت الشركة في ٢٠٠٩/٤/١٢ أوراق دفع لأمر المساهمين تستحق في ٢٠٠٩/١٠/١٢ مع تحمل فوائد سنوية بمعدل ١٠%.

المطلوب: إثبات قيود اليومية في دفاتر شركة النجمة الذهبية

ا لحل

مدة التأجيل ٦ شهور (١٢/ ١٠ إلى ١٠/١٢)

المبلغ المستحق للمساهمين ٩٠% = ٤٠٠٠٠٠ × ٩٠% = ٣٦٠٠٠٠ج

الفائدة المدينة المستحقة = ٣٦٠٠٠٠ × { ٢؛٨١؛ } × ؛٠(٠؛!١؛ ؛ = ١٨٠٠٠

وتكون قيود اليومية كالآتي:

منه	لــــه	بيــــــان	تاريخ
٤٠٠٠٠٠		حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح	٢٠٠٩/٣/١٥
		إلى مذكورين	
	٣٦٠٠٠٠	حـ/ أرباح المساهمين	
	٤٠٠٠٠	حـ/ أرباح العاملين	
		إثبات الإعلان عن التوزيعات	
٣٦٠٠٠٠		حـ/ أرباح المساهمين	٢٠٠٩/٤/١٢
	٣٦٠٠٠٠	حـ/ أوراق الدفع	
		إثبـــات قبـــول أوراق دفـــع فـــي ٢٠٠٩/٤/١٢	

منه	لـــه	بيــــان	تاريخ
		من مذكورين	٢٠٠٩/١٠/١٢
٣٦٠٠٠٠		حـ/ أوراق دفع	
١٨٠٠٠		حـ/ فوائد مدينة	
	٣٧٨٠٠٠	حـ/ البنك	

٣- التـــوزيعـــــات العينـــة للأربـــاح:

تأخذ التوزيعات العينية للأرباح شكلاً مختلفاً عن التوزيعات النقدية حيث يمكن أن تتمثل في بعض أصول المنشأة واستثماراتها مثال ذلك توزيع أوراق مالية على المساهمين أو التنازل عن بعض حقوق الشركة المعنوية للمساهمين.

مثـــال (**١٧**):

قررت الجمعية العمومية لشركة "أحباب الرحمن" في أول مارس ٢٠٠٩ الإعلان عن توزيعات أرباح على المساهمين قيمتها ١٥٠٠٠٠ج، وقد كان لدى الشركة استثمارات في أوراق مالية في أحدى الشركات الأخرى تبلغ قيمتها المسجلة بالدفاتر ١٣٥٠٠٠ج وتبلغ قيمتها السوقية في تاريخ الإعلان عن التوزيعات ١٥٠٠٠٠ج وقد تم توزيع الاستثمارات على المساهمين في نفس التاريخ.

المطلوب: إثبات قيود اليومية في دفاتر للشركة في ذلك التاريخ

ا لحل

منه	لـــه	بيــــان	تاريخ
١٥٠٠٠٠		حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح	٢٠٠٩/٣/١
	١٥٠٠٠٠	حـ/ أرباح المساهمين	
		إثبات الإعلان عن التوزيعات	
١٥٠٠٠٠		حـ/ أرباح المساهمين	
		إلى مذكورين	
	١٣٥٠٠٠	حـ/ استثمارات في أوراق مالية	
		(التكلفة التاريخية)	

منه	لــه	بيـــــان	تاريخ
	١٥٠٠٠	حـ/ أرباح بيع أوراق مالية إثبـات توزيـع الأوراق الماليـة علـى المساهمين في تاريخ الإعلان	

٥/٣ أسئـــلة وتطبيقـــات عمليـــة

الأسئلة النظرية:

السؤال الأول:

(١)ماهية حقوق المساهمين ومكوناتها؟

(٢)وضح المقصود بأسهم الخزانة؟

(٣)اذكر باختصار مكونات رأس المال المكتسب؟

السؤال الثاني:

(١)اشرح بالتفصيل كيفية توزيع الأرباح الصافية في شركات المساهمة مبيناً إجابتك بقائمة توزيع الأرباح؟

(٢)اشرح القواعد العامة المتعلقة بتوزيع الأرباح كما حددتها اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ الخاص بشركات المساهمة؟

(٣)وضح المقصود بأسهم التمتع؟

(٤)وضح المقصود باحتياطي إحلال الأصول؟

حـــالات تطبيقيـــة غـــير محلـــولـــة:

حـــالـــة (١):

تقدم نور حمدي صاحب منشأة الصبر الجميل بتـاريخ ٢٠٠٩/٦/١ بأصول وخصوم منشأته إلى شركة (الرضـا بالمقسوم) شـركة مساهمة مصرية كحصة عينيـة مقابل الحصول على أسهم عادية تصدرها الشركة وكانت قائمة المركز المالي لمنشأة الصبر الجميل في ذلك التاريخ على النحو التالي:

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٩/٦/١

أصـــول — خصوم أو حقوق الملكية

		أصول	خصوم وحقوق الملكية		
		أصول متداولة:			
	٥٢٥٠٠	البنك	رأس المال		١٣٥٤٥٠٠
	٣١٥٠٠٠	عمـــلاء			
	٢٦٢٥٠٠	بضاعة			
٦٣٠٠٠٠					
		أصول ثابتة:	**خصوم متداولة:**		
	٥٢٥٠٠٠	عقارات	دائنون	٢١٠٠٠٠	
	٤٧٢٥٠٠	آلات	أوراق دفع	١٠٥٠٠٠	
	٥٢٥٠٠	أثاث	مصروفات مستحقة	١٠٥٠٠	
١٠٥٠٠٠٠					٣٢٥٥٠٠
١٦٨٠٠٠٠					١٦٨٠٠٠٠

وقد الاتفاق على ما يلي:

(١)عدم تحمل شـركة (الرضـا بالمقسوم) للمصروفات المستحقة وتعهدها بسداد الديون الأخرى.

(٢)تنقل جميع أصـول منشأة (الصـبر الجميل) فيما عدا البنك إلى شـركة (الرضا بالمقسوم).

(٣)تم تقدير قيم الأصول المقدمة بواسطة لجنة التقييم على النحو التالي: العقـارات ٤٥١٥٠٠، الآلات ٥٢٥٠٠٠، الأثـاث ٣١٥٠٠، بـضاعة ٣١٥٠٠٠، تقرر إعلام ديون قدرها ١٠٥٠٠

(٤)تصدر شركة الرضا بالمقسوم ٢٩٤٠٠سهم عادي بقيمة أسمية ٥٠ج.

المطلوب: إثبات ما تقدم في دفتر اليومية لشركة الرضا بالمقسوم

حـــالـــة (٢):

قامت شركة (الزهد في الدنيا) شركة مساهمة مصرية بالاتفاق مع البنك الأهلي المصري - فرع المعادي على تلقى الاكتتاب التالية ٢٠٠٩/١/١٥ وكانت كما يلي:

(١)قسط اكتتاب ٣٣٠٠سهم، قسمة السهم لقسط الاكتتاب ٢٠٠ج، مع م. إصدار ٥ج.

(٢)قسط التخصيص ٢٠٠ج.

(٣)قسط أول ٢٠٠ج

(٤)قسط أخير ٢٠٠ج

فإذا علمت أن:

(١)كان المفروض الاكتتاب فقط ٣٠٠٠سهم

(٢)تم حجز الزيادة في الاكتتاب كلها لحساب قسط تخصيص.

(٣)تأخر أحد المساهمين في قسط التخصيص ٣٠سهم.

(٤)قام المساهم المتأخر بسداد كل متأخراته مع القسط الأخير.

المطلوب:

(١)قيود اليومية لإثبات ما تقدم في دفاتر شركة الزهد في الدنيا.

(٢)تصوير حسابات الأستاذ التالية: حـ/ رأسمال الأسهم، حـ/ البنك، حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص

(٣)تصوير الميزانية العمومية في ٢٠٠٩/١٢/٣١.

حـــالـــة (٣):

في ٢٠٠٩/٥/١ تكونت شركة مساهمة برأسمال قدره ٢٠٠٠٠٠سهم، قيمة السهم ٣٠ج تحصل على أقساط كما يلي

١٥ج قسط اكتتاب من ٤/١ – ٤/١٥ (شاملاً ١ ج مقابل م. الإصدار)،
١٠ ج قسط تخصيص من ٦/١ – ٦/١٥
٥ ج قسط أخير من ٧/١ – ٧/١٥

وقد اكتتب الجمهور ٣٠٠٠٠٠سهم وقامت الشركة برد الاكتتابات الزائدة إلى أصحابها وقد بلغت مصاريف التأسيس ١٦٠٠٠٠ج، وعند تحصيل القسط الأخير تأخر مساهمة مخصص له ٤٠٠٠سهم.

وفي تاريخ لاحق قامت الشركة ببيع هذه الأسهم وبلغت مصاريف البيع ٣٠٠ج، وقد بلغ سعر بيع السهم ١٢ج للسهم وقد حسبت فوائد تأخير ٧٠٠ج، وتم تسوية حساب المساهمين.

المطلوب:

(١)إجراء قيود اليومية اللازمة.
(٢)تصوير حساب القسط ا لأخير.

حـــالـــة (٤):

في ٢٠٠٩/٩/١ أصدرت شركة "الكلام الطيب" شركة مساهمة مصرية ١٥٠٠٠سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠٠ج للسهم وذلك مقابل الحصول على قطعة أرض وذلك لاستخدامها كمخازن للشركة وقد تم تقدير القيمة العادلة لهذه الأرض بواسطة لجنة التقييم بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ج، علماً بأن الأسهم العادية لشركة "الكلام الطيب" غير متداولة في سوق الأوراق المالية.

المطلوب:

(١)إعادة الحل بافتراض أن لجنة التقييم قدرت قيمة المبنى بمبلغ ٦٠٠٠ج.
(٢)إعادة الحل باقتراض أنه تعذر تحديد قيمة موضوعية للمبنى وتبين في ذلك التاريخ أن سعر السهم العادي لشركة "الكلام الطيب" في البورصة يبلغ ١٦٠ج.

حـــالـــة (٥):

فـي ٢٠٠٩/١٠/١ قـررت الجمعيـة العموميـة لـشركة (الـصدقة الجاريـة) توزيـع أربـاح علـى المـساهمين العـاملين تبلـغ ٩٠٠٠٠٠ج، وفـي ١٠/١ تـم سـداد المستحق للمساهمين، وفي ٢٠٠٩/١٠/٢٠ تم السداد للعاملين نقداً.
المطلوب: إثبات ما تقدم في دفتر يومية شركة الصدقة الجارية.

حـــــالـــــة (٦):

قررت الجمعية العمومية لشركة "الأخلاق الحميدة" في أول مارس ٢٠٠٩ الإعلان عن توزيعات أرباح على المساهمين قيمتها ٥٠٠٠٠٠ج وقد كان لدى الشركة استثمارات في أراق مالية في إحدى الشركات الأخرى تبلغ قيمتها المسجلة بالـدفاتر ٢٧٥٠٠٠ج وتبلـغ قيمتهـا الـسوقية فـي تـاريخ الإعـلان عـن التوزيعـات ٣٥٠٠٠٠ج وقد تم توزيع الاستثمارات على المساهمين في نفس التاريخ.
المطلوب: إثبات ما تقدم في دفتر اليومية للشركة في ذلك التاريخ.

حـــــالـــــة (٧):

فيمـا يلـي ميزانيـة شـركة التوحيد والنـور فـي ٢٠٠٩/١٢/٣١ والتـي تـم تقديمها للجمعية العمومية للشركة قبل إقرار تخصيص وتوزيع الأرباح على النحو التالي:

	الأصـــــول		الخصوم وحقوق المساهمين
١٨٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٩٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
١٥٤٨٠٠٠٠	أصول متداولة متنوعة		(٣٠٠٠٠٠سهم عادي، القيمة الأسمية للسهم ٣٠ج)
		١٨٠٠٠٠٠	(-) اكتتابات تحت التحصيل (أقساط لم تطلب بعد)
		٧٢٠٠٠٠٠	
		٤١٤٠٠٠٠	الاحتياطي القانوني
		١٤٤٠٠٠٠	الاحتياطي النظامي
		١٢٦٠٠٠٠٠	أرباح العام الحالي

		٢٧٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة
		٣٦٠٠٠٠٠	قرض السندات
		١٨٠٠٠٠	خصوم متداولة متنوعة
٣٣٤٨٠٠٠٠		٣٣٤٨٠٠٠٠	

وقد وافقت الجمعية العمومية على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح كما يلي:

(١)الاحتياطي القانوني وفقاً للنسبة المقررة بالقانون.

(٢)تكوين الاحتياطي النظامي بنسبة ٥%.

(٣)توزيع دفعة أولى على المساهمين والعاملين بواقع ٥%.

(٤)مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بنسبة ١٠%.

(٥)نصب حصص التأسيس بنسبة ١٠%.

(٦)توزيع دفعة ثانية على المساهمين العاملين بنسبة ١٠%.

(٧)من بين أرباح العام الحالي مبلغ ٣٦٠٠٠٠٠ج أرباح وتعويضات بيع بعض أصول الشركة وقد تقرر توزيع مبلغ ١٠٨٠٠٠٠ج فقط وحجز الباقي لمواجهة إحلال الأصول.

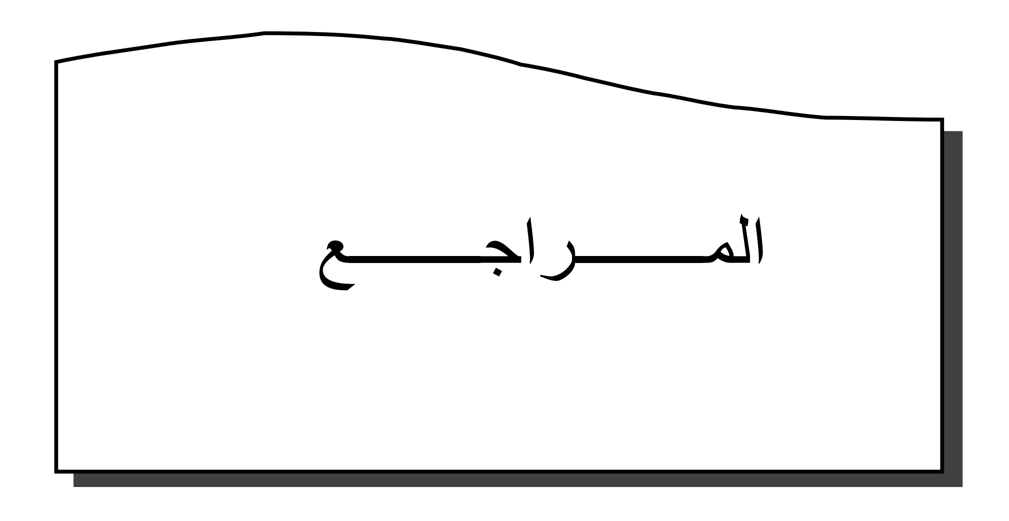
(٨)حجز مبلغ ١٨٠٠٠٠٠ج احتياطي رأسمالي وترحيل الباقي للعام التالي.

وقد قام مجلس الإدارة بتنفيذ قرار الجمعية العمومية في ٢٠٠٩/٤/١ وتم سداد المستحق للفئات المختلفة فيما عدا ٣٦٠٠٠سهم لم يتقدم أصحابها لاستلام مستحقاتهم حتى تاريخه، بالإضافة إلى ذلك فإن مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة ٣٦٠٠٠٠ج سنوياً.

المطلوب:

(١)إعداد كشف توزيع وتخصيص الأرباح عند السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١

(٢)إجراء قيود اليومية الخاصة بإثبات عملية التخصيص والتوزيعات وسدادها علماً بأن هناك ٣٠٠٠سهم لم يتقدم أصحابها لاستلام مستحقاتهم.


المـــــــراجـــــــع



كلية التجارة
مركز التعليم المفتوح

برنامج مهارات التسويق والبيع

المحاسبة المتقدمة

(مستوى ثاني – فصل دراسي أول)

(كود ٢٣٤)

الجزء الثاني

دكتورة
أمل عبد الفضيل عطيه

٢٠١٢

:B

تحقق الشركات كبيرة الحجم العديد من الوفورات الاقتصادية لذلك اتجهت العديد من الشركات إلى الاندماج مع شركات آخرى للحصول على هذه المزايا، خاصة بعد الاتجاه للعولمة وتضمين اتفاقية تحرير التجارة (الجات) واتساع الأسواق العالمية وإلغاء الحواجز الجمركية مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة الأمر الذي جعل من الاندماج في بعض الأحيان ضرورة ملحة من أجل البقاء في دنيا الأعمال.

واتجاه الشركات نحو الاندماج أوجد العديد من المشكلات المحاسبية منها ما يتعلق بالطريقة المناسبة التي يمكن اتباعها للمحاسبة عن الاندماج، وكذلك كيفية إعداد القوائم المالية الموحدة في تاريخ الاقتناء.

ومن ناحي أخرى فإن هناك العديد من المشكلات المتعلقة بمنشآت المهن الحرة (غير التجارية).

ومن هنا جاء هذا المؤلف لمحاولة تغطية تلك الموضوعات الهامة في مجال المحاسبة.

وسيتم تناول تلك الموضوعات من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: اندماج الشركات – أسس ومفاهيم.

الفصل الثاني: إعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء.

الفصل الثالث: النظام المحاسبي في منشآت المهن الحرة (غير التجارية).

الفصل الأول

اندماج الشركات – أسس ومفاهيم

تعددت أشكال الاندماج بين الشركات وكذلك دوافعه، كما تعددت طرق المحاسبة عن عمليات الاندماج بين الشركات فقد ظهر في الفكر المحاسبي طريقة الشراء للمحاسبة عن الاندماج وكذلك طريقة توحيد المصالح.

وبناء على ذلك، ففي هذا الفصل سيتم التعرض للنقاط التالية:

أولاً: مفهوم الاندماج ودوافعه.

ثانياً: أنواع الاندماج.

ثالثاً: طرق المحاسبة عن الاندماج.

أولاً: مفهوم الاندماج: Business combinations

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ الاندماج combination بأنه عبارة عن جمع عدة مشروعات منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة نتيجة قيام أحد المشروعات بالتوحيد أو السيطرة على صافي أصول وعمليات مشروع أو مشروعات أخرى.

أي أن الاندماج قد يعني ضم أو توحيد مشروعات أو أكثر في كيان اقتصادي واحد.

الأمر يستدعي تطبيق مجموعة من القواعد والإجراءات القانونية والمحاسبية من أجل إظهار صافي أصول المشروعات المندمجة كوحدة واحدة.

دوافع الاندماج:

هناك العديد من الدوافع الكامنة وراء سعي الشركات للاندماج، لعل من أهم تلك الدوافع ما يلي:

(١) يعد الاندماج وسيلة هامة وسريعة لتحقيق النمو للشركات وتوسعها حيث يمكن من خلاله الحصول على مشروعات اقتصادية قائمة بكافة التسهيلات الإنتاجية والتسويقية والمالية المتاحة لها.

(٢) زيادة كفاءة الإدارة من خلال الحصول على خبرات إدارية وفنية جديدة في المشروعات الآخرى.

(٣) زيادة القدرة التنافسية والحصول على حصة أكبر في السوق بدون تضحيات كبيرة.

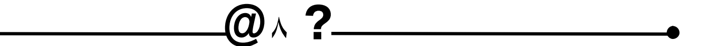
(٤) زيادة القدرة التشغيلية من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية لعمليات التصنيع والشراء والبيع، وكذلك تنوع المنتجات مع تحسن نوعية المنتج ذاته.

(٥) الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير من خلال تحقيق التكامل الأفقي باندماج شركات تعمل في نفس المجال، أو تحقيق التكامل الرأسي بإندماج شركات تعمل في مجالات مكملة.

(٦) زيادة القدرة المالية من خلال زيادة إمكانية الحصول على التمويل اللازم للعمليات.

(٧) زيادة القدرة على إدارة المخاطر من خلال توزيع المخاطر بين الشركات في ظل ظروف المنافسة الشديدة، وكذلك تنويع الاستثمارات في مجالات متعددة.

(٨) تحقيق مزايا ضريبية من خلال الاستثمار في مجالات معينة أو مناطق معينة أو عندما تكون بعض الشركات المقتناه محققة لخسائر مما يخفض من الأرباح الكلية الخاضعة للضريبة.



(٩) الرغبة في التحكم والسيطرة في مجالات معينة أو من أجل التأثير على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

مما سبق يتضح أن الاندماج بين الشركات يحقق العديد من المزايا، ورغم ذلك فإنه يحمل في طياته العديد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

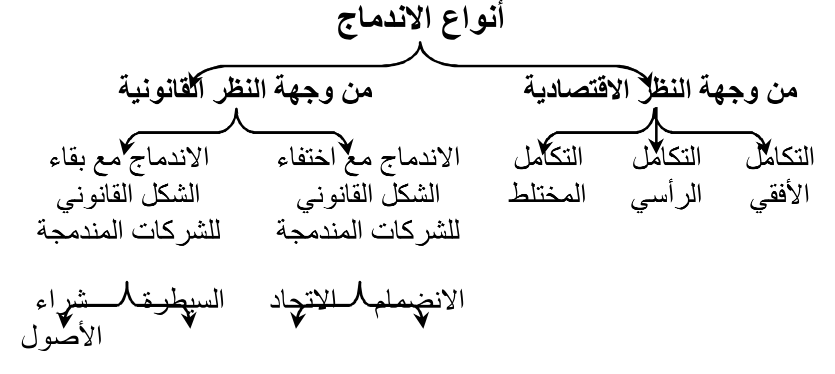
فبالنسبة للمخاطر الاقتصادية للاندماج نجد أن الاندماج قد يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث التكتلات الاقتصادية واحتكار الأسواق، ولذلك فإن معظم الحكومات في دول العالم تحاول أن تحد من هذا الاتجاه. كما أن بعض أشكال الاندماج لا يمثل إضافة للاقتصاد القومي عندما يظل حجم المنتج ونوعيته كما هي قبل الاندماج.

وبالنسبة للمخاطر الاجتماعية، فإن حدوث الاندماج قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى إعادة هيكلة الشركات المندمجة الأمر الذي قد يتسبب في الاستغناء عن العديد من العاملين وحصولهم على المعاش المبكر، فيزيد معدل البطالة والآثار الاجتماعية له.

ثانياً: أنواع الاندماج:

تتعدد أنواع الاندماج الذي يحدث بين الشركات، حيث يمكن النظر إليه من عدة زوايا يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

أنواع الاندماج



وسيتم التعرض لكل نوع من تلك الأنواع على النحو التالي:

<u>(أ) من وجهة النظر الاقتصادية:</u>

تعكس وجهة النظر الاقتصادية لأنواع الاندماج الهدف من عملية الاندماج، ومن ثم فإن الاندماج من خلال هذه الزاوية ينقسم إلى الأنواع التالية:

١- **<u>التكامل الأفقي</u>**: في هذه الحالة فإن الاندماج يتم بين مشروعات تعمل في نفس المجال وذلك من أجل تقليل حدة المنافسة بين المشروعات المثيلة أو من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية.

٢- **التكامل الرأسي:** في هذه الحالة يتم الاندماج بين شركات مكملة لبعضها البعض حيث يهدف للسيطرة على خط إنتاجي واحد من المورد إلى المستهلك، أو صناعة معينة من أجل تحقيق مزايا اقتصادية أو من أجل الاحتكار.

٣- **التكامل المختلط:** وهنا فإن الاندماج يكون بين مشروعات لا تعمل في نفس المجال حيث تنتمي تلك المشروعات إلى مجالات مختلفة ويهدف هذا النوع من الاندماج إلى تقليل المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات في مجالات مختلفة.

(ب) من وجهة النظر القانونية:

هناك عدة أنواع للاندماج من وجهة النظر القانونية وطبقاً لاختفاء أو بقاء الشكل القانوني للشركات المندمجة وذلك كما يلي:

١) **الاندماج مع اختفاء الصفة القانونية للشركات المندمجة، حيث ينقسم الاندماج في هذه الحالة إلى نوعين رئيسيين هما:**

١/١ الانضمام Merger:

ويحدث هذا النوع من الاندماج عندما تقوم شركة معينة تسمى الشركة الدامجة بضم شركة أو شركات أخرى إليها تسمى الشركة أو الشركات المندمجة.

وفي هذه الحالة تختفي الصفة القانونية للشركة أو الشركات المندمجة وتبقى فقط الصفة القانونية للشركة الدامجة التي انضموا إليها وبناء على ذلك يتم تصفية الشركات المندمجة ونقل صافي أصولها إلى الشركة الدامجة المستمرة في مجال الأعمال.

٢/١ الاتحاد consolidation

ويحدث هذا النوع من الاندماج عندما تتحد شركة أو أكثر معاً من أجل تكوين شركة جديدة لم تكن موجودة في دنيا الأعمال من قبل.

وفي هذه الحالة تختفي الصفة القانونية للشركات المندمجة لتظهر شركة جديدة بشكل قانوني مستقل.

وبناءً على ذلك يتم تصفية جميع الشركات المندمجة وتنقل صافي أصولها إلى الشركة الجديدة.

٢) **الاندماج مع بقاء الصفة القانونية للشركات المندمجة:**

ينقسم الاندماج في هذه الحالة إلى نوعين رئيسيين هما:

١/٢ السيطرة من خلال شراء الأسهم stock acquisition:

يحدث هذا الشكل من الاندماج عندما تقوم إحدى الشركات بشراء ٥٠% فأكثر من الأسهم العادية المتداولة لشركة أخرى، فتسمى الشركة التي قامت بالشراء بالشركة القابضة، بينما تسمى الشركة الاخرى بالشركة التابعة.



وفي هذه الحالة تحتفظ كل من الشركة القابضة، والشركة أو الشركات التابعة بالصفة القانونية لها وتستمر في مزاولة نشاطها في دنيا الأعمال كوحدة قانونية مستقلة برغم أن حقيقة الأمر توضح سيطرة الشركة القابضة على سياسات الشركة التابعة ومن ثم تكون هناك علاقة تبعية بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

٢/٢ الاندماج من خلال شراء أصول الشركة المندمجة

Asset acquisition

يحدث هذا النوع من الاندماج عندما تقوم إحدى الشركات بشراء جزء أو كل أصول شركة أخرى وقد يتم الاتفاق على تحمل بعض التزاماتها، ومن ثم فهي تقوم بشراء معظم صافي أصول الشركة البائعة.

وفي هذه الحالة فإن الشركة التي قامت بالشراء تقوم بسداد قيمة صافي الأصول المشتراه إلى الشركة البائعة، والتي قد يتم تصفيتها أو الاستمرار في مزاولة النشاط في دنيا الأعمال بصفة قانونية مستقلة عن الشركة المشترية.

ثالثاً: طرق المحاسبة عن الاندماج:

لقد استقر في الفكر المحاسبي طريقتان أساسيتان للمحاسبة عن اندماج الشركات هما: طريقة الشراء Purchase Method وطريقة توحيد المصالح Pooling of Interests Method وسوف يتم التعرض لكل طريقة على النحو التالي:

(أ) طريقة الشراء:

تعد هذه الطريقة بمثابة الطريقة الأساسية والأكثر شيوعاً للمحاسبة عن عمليات الاندماج حيث تنص معايير المحاسبة الدولية على ضرورة تطبيق هذه الطريقة إلا إذا توافرت شروط طريقة توحيد المصالح ووفقاً لهذه الطريقة تتم المحاسبة عن عملية الاندماج كعملية شراء تقوم على التفاوض بين طرفي العملية وهما الشركة المقتنية، والشركة المقتناه، ويتم تسجيل الأصول والالتزامات بالقيم السوقية التفاوضية لها أي بالقيم العادلة لها.

وبناءً على ذلك فإن الخطوات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة تتمثل فيما يلي:

١- يتم تسجيل تكلفة الشراء (الاقتناء) في دفاتر الشركة المقتنية (الدامجة أو الجديدة أو القابضة).

٢- تعتبر التكاليف المباشرة لعملية الاقتناء مثل تكاليف تسجيل وإصدار الأسهم، جزء من تكلفة الشراء، أما التكاليف غير المباشرة فتعالج كمصروفات.



٣- يتم تسجيل أصول والتزامات الشركة المقتناه في حالة الانضمام والاندماج في دفاتر الشركة المقتنية في تاريخ الاقتناء وفقاً للقيم العادلة لها. وينتج عن ذلك أحد الاحتمالات التالية:
- أن تكون تكلفة الشراء مساوية للقيم العادلة لصافي أصول الشركة المقتناه وهنا لا توجد مشكلة حيث يتم التسجيل وفقاً للقيم العادلة لصافي الأصول.
- أن تكون تكلفة الشراء أكبر من القيم العادلة لصافي أصول الشركة المقتناه، وفي هذه الحالة يتم اعتبار الفرق بمثابة شهرة موجبة.
- أن تكون تكلفة الشراء أقل من القيم العادلة لصافي أصول الشركة المقتناه، وفي هذه الحالة يتم اعتبار الفرق بمثابة شهرة سالبة.

٤- يتم وضع الإيرادات والمصروفات الخاصة بالشركة المقتناه بعد تاريخ الاقتناء في قائمة الدخل للشركة المقتنية عن السنة المالية التي تمت خلالها عملية الاندماج.

الاحتمال الأول: (عدم وجود شهرة)

في هذه الحالة فإن القيمة التي تدفعها الشركة الدامجة مقابل الاندماج تكون مساوية للقيمة العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة.

مثال رقم (١):

في ٢٠١١/٨/١ قامت شركة الوحدة الوطنية بشراء شركة النصر، وقد تم الاتفاق على سداد ١٠٠٠٠٠ج نقداً، وكذلك إصدار ٢٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسميه للسهم ١٠٠ج (مع العلم أن سعر السهم في سوق الأوراق المالية بلغ ١٥٠ج في ذلك التاريخ). وقد بلغت أتعاب المحاسبين ٢٥٠٠٠ج.

وفيما يلي قائمة المركز المالي لكل من شركة الوحدة الوطنية، وشركة النصر في ذلك التاريخ:

بيـــــــان	شركة الوحدة الوطنية	شركة النصر	
		قيم دفترية	قيم عادلة
الأصول:			

نقدية	٣٢٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
عملاء	١٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
مخزون سلعي	١٣٠٠٠٠	٩٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠
أصول ثابتة بالصافي	٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠
	١١٠٠٠٠٠	**٣٨٠٠٠٠**	**٤٥٠٠٠٠**
الالتزامات وحقوق الملكية:			٢٥٠٠٠
دائنون	١٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	
رأس مال الأسهم العادية	٨٨٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	
أرباح محتجزة	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	
	١١٠٠٠٠٠	**٣٨٠٠٠٠**	

والمطلوب:

أولاً: تحديد تكلفة الشراء.

ثانياً: إثبات القيود اللازمة في دفاتر شركة الوحدة الوطنية.

ثالثاً: تصوير قائمة المركز المالي لشركة الوحدة الوطنية بعد الاندماج.

الحل

أولاً: تحديد تكلفة الشراء (تكلفة الاقتناء)

تكلفة الشراء = المقابل النقدي + قيمة الأسهم المصدرة + أتعاب المحاسبين

= ١٠٠٠٠٠ + (٢٠٠٠ × ١٥٠) + ٢٥٠٠٠ج

= ٤٢٥٠٠٠

ثانياً: قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الوحدة الوطنية:

مدين	دائن	بيـــــــــان
٤٢٥٠٠٠		من حـ/ الاستثمار في شركة النصر
		إلى مذكورين
	١٢٥٠٠٠	حـ/ النقدية
	٢٠٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية
	١٠٠٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار الأسهم العادية
		إثبات الاستثمار في شركة النصر
		من مذكورين
٩٠٠٠٠		حـ/ النقدية
٦٠٠٠٠		حـ/ العملاء



١٢٥٠٠٠		حـ/ المخزون السلعي
١٧٥٠٠٠		حـ/ أصول ثابتة (بالصافي)
		إلى مذكورين
	٢٥٠٠٠	حـ/ دائنون
	٤٢٥٠٠٠	حـ/ الاستثمار في شركة النصر
		إقفال حـ/ الاستثمار وإثبات انتقال الأصول والالتزامات بالقيم العادلة

<u>لاحظ ما يلي:</u>

(١) أن تكلفة الشراء = صافي الأصول بالقيم العادلة وبذلك لا توجد شهرة.

(٢) المدفوع نقداً = المقابل النقدي + أتعاب المحاسبين
= ١٠٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠ = ١٢٥٠٠٠

(٣) رأس مال الأسهم العادية = عدد الأسهم × القيمة الاسمية للسهم
= ٢٠٠٠ × ١٠٠
= ٢٠٠٠٠٠ ج

(٤) علاوة الإصدار = ٢٠٠٠ سهم × ٥٠ ج
= ١٠٠٠٠٠ ج

<u>ثالثاً: تصوير قائمة المركز المالي لشركة الوحدة الوطنية في ذلك التاريخ.</u>

<u>الأصول:</u>	
نقدية	٢٨٥٠٠٠
عملاء	٢١٠٠٠٠
مخزون سلعي	٢٥٥٠٠٠
أصول ثابتة بالصافي	٦٧٥٠٠٠
إجمالي الأصول	**١٤٢٥٠٠٠**
<u>الالتزامات وحقوق الملكية:</u>	
دائنون	١٩٥٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	١٠٨٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم	١٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٥٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**١٤٢٥٠٠٠**

<u>لاحظ ما يلي:</u>

(١) رصيد النقدية = رصيد النقدية في شركة الوحدة الوطنية + رصيد النقدية في شركة النصر – المدفوع نقداً
= ٣٢٠٠٠٠ + ٩٠٠٠٠ – ١٢٥٠٠٠ = ٢٨٥٠٠٠

(٢) أرصدة باقي الأصول = رصيد الأصل في شركة الوحدة الوطنية + الرصيد بالقيمة العادلة في شركة النصر
(٣) أرصدة الالتزامات = رصيد الالتزام في شركة الوحدة الوطنية + الرصيد بالقيمة العادلة في شركة النصر

الاحتمال الثاني: (وجود شهرة موجبة)

في هذه الحالة فإن القيمة التي تدفعها الشركة الدامجة تكون أكبر من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة، ولذلك يتم اعتبار الفرق بمثابة شهرة موجبة.

مثال رقم (٢):

بافتراض أنه في المثال رقم (١) اتفقت شركة الوحدة الوطنية مع شركة النصر على أن يكون الشراء مقابل ١٥٠٠٠٠ج نقداً بالإضافة إلى إصدار ٢٥٠٠ سهم عادي.

في هذه الحالة فإن تكلفة الشراء تحسب كما يلي:

تكلفة الشراء = ١٥٠٠٠٠ + (٢٥٠٠ × ١٥٠) + ٢٥٠٠٠
= ٥٥٠٠٠٠ ج

قيمة شهرة المحل الموجبة = تكلفة الشراء – القيمة العادلة لصافي الأصول = ٥٥٠٠٠٠ – ٤٢٥٠٠٠ = ١٢٥٠٠٠ ج

ثانياً: قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الوحدة الوطنية:

مدين	دائن	بيـــــــان
٥٥٠٠٠٠		من حـ/ الاستثمار في شركة النصر
		إلى مذكورين
	١٧٥٠٠٠	حـ/ النقدية
	٢٥٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية
	١٢٥٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار الأسهم العادية
		إثبات الاستثمار في شركة النصر
		من مذكورين
٩٠٠٠٠		حـ/ النقدية
٦٠٠٠٠		حـ/ العملاء
١٢٥٠٠٠		حـ/ المخزون السلعي
١٧٥٠٠٠		حـ/ أصول ثابتة (بالصافي)
١٢٥٠٠٠		حـ/ شهرة المحل
		إلى مذكورين
	٢٥٠٠٠	حـ/ دائنون
	٥٥٠٠٠٠	حـ/ الاستثمار في شركة النصر
		إقفال حـ/ الاستثمار وإثبات انتقال الأصول والالتزامات بالقيم العادلة مع وجود شهرة

		موجبة

ثالثاً: قائمة المركز المالي لشركة الوحدة الوطنية في ذلك التاريخ.

الأصول:	
نقدية	٢٣٥٠٠٠
عملاء	٢١٠٠٠٠
مخزون سلعي	٢٥٥٠٠٠
أصول ثابتة بالصافي	٦٧٥٠٠٠
شهرة المحل	١٢٥٠٠٠
إجمالي الأصول	١٥٠٠٠٠٠

الالتزامات وحقوق الملكية:	
دائنون	١٩٥٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	١١٣٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم	١٢٥٠٠٠
أرباح محتجزة	٥٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١٥٠٠٠٠٠

الاحتمال الثالث: (وجود شهرة سالبة)

في هذه الحالة فإن القيمة التي تدفعها الشركة الدامجة تكون أقل من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة، ولذلك يتم اعتبار الفرق بمثابة شهرة سالبة.

مثال رقم (٣):

بافتراض أنه في المثال رقم (١) اتفقت شركة الوحدة الوطنية مع شركة النصر على أن يكون الشراء مقابل ٨٠٠٠٠ج نقداً بالإضافة إلى إصدار ١٥٠٠ سهم عادي.

في هذه الحالة فإن تكلفة الشراء تحسب كما يلي:

تكلفة الشراء = ٨٠٠٠٠ + (١٥٠٠ × ١٥٠) + ٢٥٠٠٠
= ٣٣٠٠٠٠

قيمة شهرة المحل السالبة = تكلفة الشراء – القيمة العادلة لصافي الأصول = ٣٣٠٠٠٠ – ٤٢٥٠٠٠ = (٩٥٠٠٠)

وبالنسبة لمعالجة الشهرة السالبة في الدفاتر، فإن معايير المحاسبة نصت على استبعادها من القيمة العادلة للأصول غير المتداولة باستثناء استثمارات الأوراق المالية طويلة الأجل وذلك بنسبة كل أصل من تلك الأصول إلى الإجمالي.

وبناءً على ذلك القيمة العادلة للأصول الثابتة لشركة النصر بعد استبعاد قيمة الشهرة السالبة = ١٧٥٠٠٠ – ٩٥٠٠٠
= ٨٠٠٠٠ ج

ثانياً: قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الوحدة الوطنية:

مدين	دائن	بيــــــــان
٣٣٠٠٠٠		من حـ/ الاستثمار في شركة النصر
		إلى مذكورين
	١٠٥٠٠٠	حـ/ النقدية
	١٥٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية
	٧٥٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار الأسهم العادية
		إثبات الاستثمار في شركة النصر
		من مذكورين
٩٠٠٠٠		حـ/ النقدية
٦٠٠٠٠		حـ/ العملاء
١٢٥٠٠٠		حـ/ المخزون السلعي
٨٠٠٠٠		حـ/ أصول ثابتة (بالصافي)
		إلى مذكورين
	٢٥٠٠٠	حـ/ دائنون
	٣٣٠٠٠٠	حـ/ الاستثمار في شركة النصر
		إقفال حـ/ الاستثمار وإثبات انتقال الأصول والالتزامات بالقيم العادلة مع وجود شهرة سالبة

ثالثاً: تصوير قائمة المركز المالي لشركة الوحدة الوطنية في ذلك التاريخ.

البيان	المبلغ
الأصول:	
نقدية	٣٠٥٠٠٠
عملاء	٢١٠٠٠٠
مخزون سلعي	٢٥٥٠٠٠
أصول ثابتة بالصافي	٥٨٠٠٠٠
إجمالي الأصول	**١٣٥٠٠٠٠**
الالتزامات وحقوق الملكية:	
دائنون	١٩٥٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	١٠٣٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم	٧٥٠٠٠
أرباح محتجزة	٥٠٠٠٠

إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١٣٥٠٠٠٠

ثانياً: طريقة توحيد المصالح Pooling of Interests Method

تقوم هذه الطريقة على أساس أن عملية الاندماج بين شركتين تعتبر بمثابة تجميع أو توحيد لمصالح المساهمين في الشركتين في كيان اقتصادي واحد، وتستمر تلك الحقوق والمصالح في معظمها دون تغيير بعد عملية الاندماج.

وبناءً على ذلك فإن عملية انتقال الأصول والالتزامات تتم وفقاً للقيم الدفترية لها وليس وفقاً للقيم العادلة كما يتبع في طريقة الشراء.

وبذلك يتضح أن طريقة توحيد المصالح تتميز بالعديد من الخصائص منها:

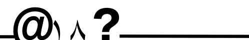
١- أن الاندماج يتم من خلال توحيد مصالح المساهمين دون أن يترتب على ذلك شراء فعلي ولذلك لا توجد تكلفة للشراء.
٢- يتم انتقال الأصول والالتزامات بالقيم الدفترية لها وليس بالقيم العادلة، ومن ثم لا يظهر فرق يتطلب وجود حساب للشهرة.
٣- يتم أخذ نتائج أعمال كلاً من الشركتين قبل الاندماج في الاعتبار عند المحاسبة عن الاندماج بسجلات الشركة الجديدة.
٤- لا يتم رسملة التكاليف المباشرة لعملية الاندماج كما يتبع في طريقة الشراء، ولكن يتم اعتبارها بمثابة مصروفات إيرادية تخص السنة التي تمت فيها.

ويتم إتباع طريقة توحيد المصالح عند توافر شروط محددة في عملية الاندماج، وعدم توافر تلك الشروط يحتم على الشركات التي تقوم بعملية الاندماج أن تتبع طريقة الشراء في المحاسبة عن الاندماج لأنها هي الطريقة الأساسية.

وفيما يلي الشروط الواجب توافرها حتى يمكن إتباع طريقة توحيد المصالح في المحاسبة عن الاندماج.

(أ) شروط تتعلق بالشركة القابضة:

١- لا تقوم الشركة القابضة بشراء جزء من الأسهم التي أصدرتها حتى لا تؤثر على نسبة الانضمام.
٢- لا تقوم الشركة القابضة بإجراء تعاقدات مالية أو غيرها لصالح المساهمين القدامى.
٣- لا تقوم الشركة القابضة بالتخلص من أصول الشركة التابعة إلا بعد عامين من الانضمام.



(ب) شروط تتعلق بالشركة التابعة:

١- أن الشركة التي ترغب في الانضمام لا تكون شركة تابعة لشركة أخرى على الأقل لمدة عامين قبل الاندماج.

٢- أن الشركة التي ترغب في الانضمام كانت مستقلة وأسهمها ليست ملكاً لشركة أخرى بما لا يجاوز ١٥% من الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

(ج)شروط تتعلق بعملية الاندماج:

١- أن التملك يتم على أساس أنه عملية مالية واحدة يجب أن يستكمل جميع إجراءات الانضمام خلال سنة واحدة من تاريخ الشروع في الاقتناء.

٢- أن الشركة القابضة يجب أن تصدر أسهم عادية مقابل ٩٠% أو أكثر من أسهم الشركة التابعة.

٣- لا يجوز للشركة القابضة أو التابعة اتخاذ إجراءات نقل ملكية الأسهم بما يؤثر على نسبة التملك وذلك لمدة عامين قبل الاقتناء أو بين تاريخ الشروع في الاقتناء وبين بداية عملية الاقتناء.

٤- يمكن لأي من الشركتين شراء جزء من أسهم كل منهما لغرض آخر غير غرض الانضمام.

٥- نسبة تملك كل مساهم في كل من الشركتين تظل كما هي دون تغيير بعد الانضمام.

٦- حق الانتخاب والتصويب قابل للاستعمال من جانب المساهمين.

٧- يتم تنفيذ الانضمام بمجرد الموافقة من جانب المساهمين في كل من الشركتين دون تأجيل أو تعليق على شرط.

ومن الجدير بالذكر أن تلك الشروط وضعت للحد من سوء الاستخدام لطريقة توحيدالمصالح بسبب المزايا التي تحققها هذه الطريقة بالمقارنة مع طريقة الشراء حيث تظهر الشركة بصورة أفضل أمام الغير.

مثال رقم (٤):

في ٢٠١١/٢/١ اتفقت شركة الإيمان مع شركة الإخلاص على القيام بعملية اندماج، ولقد انطبقت شروط طريقة توحيد المصالح على هذه العملية.

وقامت شركة الإيمان بإصدار ٢٥٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠ ج للسهم، وقيمة سوقية ٥٠ج للسهم، وذلك مقابل كافة أسهم شركة الإخلاص، ولقد بلغت التكاليف المباشرة للإندماج ٢٥٠٠٠ج، والتكاليف غير المباشرة ١٥٠٠٠ج.

وفيما يلي قائمة المركز المالي لكل من الشركتين قبل الاندماج مباشرة:

بيـــــــــان	شركة الإيمان	شركة الإخلاص
الأصول:		
نقدية	٣٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
بنك	١٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
عملاء	١٤٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(٦٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)
- مخزون سلعي	١٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
عقارات	٤٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
- مخصص إهلاك مباني	(١٢٠٠٠٠)	(٦٠٠٠٠)
أثاث	١٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
- مخصص إهلاك أثاث	(٥٠٠٠٠)	(١٢٠٠٠)
إجمالي الأصول	١٠٧٠٠٠٠	٦٦٨٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
دائنون	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
أوراق دفع	١٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٦٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٧٠٠٠٠	١٨٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١٠٧٠٠٠٠	٦٦٨٠٠٠

والمطلوب:

أولاً: إثبات القيود اللازمة بدفاتر شركة الإيمان.
ثانياً: إعداد قائمة المركز المالي للشركة الجديدة في تاريخ الإندماج.

الحــــل

تمهيد للحل: تتم المقارنة بين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، ورأس مال الأسهم العادية لشركة الأخلاص المندمجة للتعرف على التغير الذي قد يطرأ على حقوق الملكية للشركة المندمجة كما يلي:

القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = ٢٥٠٠٠ سهم × ٢٠ ج
= ٥٠٠٠٠٠ج
رأس مال الأسهم العادية لشركة الإخلاص = ٥٠٠٠٠٠
الفرق = صفر

لـن يحـدث تغيـر فـي هيكـل حقـوق الملكيـة للـشركة المندمجـة ويلاحظ أنه تم حساب قيمة الأسهم المصدرة على أساس القيمة الاسمية للسهم وليست القيمة السوقية.

أولاً: القيود اللازمة بدفاتر شركة الإيمان:

مدين	دائن	بيـــــــان
		من مذكورين
٢٥٠٠٠٠		حـ/ النقدية
١٠٠٠٠٠		حـ/ البنك
٨٠٠٠٠		حـ/ العملاء
٧٠٠٠٠		حـ/ المخزون السلعي
٢٢٠٠٠٠		حـ/ العقارات
٥٠٠٠٠		حـ/ الأثاث
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها
	٦٠٠٠٠	حـ/ مخصص إهلاك مباني
	١٢٠٠٠	حـ/ مخصص إهلاك أثاث
	٥٠٠٠٠	حـ/ الدائنون
	٥٠٠٠٠	حـ/ أوراق الدفع
	٣٠٠٠٠	حـ/ القروض طويلة الأجل
	٥٠٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية
	٢٠٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار أسهم عادية
	١٨٠٠٠	حـ/ أرباح محتجزة
		إثبات انتقال أصول والتزامات شركة الإخلاص مقابل إصدار ٢٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج
٤٠٠٠٠		من حـ/ مصاريف الاندماج
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		إثبات التكاليف المباشرة وغير المباشرة للاندماج

ثانياً: قائمة المركز المالي للشركة الجديدة في التاريخ الاندماج:

البيان	المبلغ
الأصول:	
نقدية	٥٣٠٠٠٠
بنك	٢٦٠٠٠٠
عملاء	٢٢٠٠٠٠
- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(٩٠٠٠٠)
مخزون سلعي	٢٢٠٠٠٠
عقارات	٦٢٠٠٠٠
- مخصص إهلاك مباني	(١٨٠٠٠٠)

أثاث	١٨٠٠٠٠
- مخصص إهلاك أثاث	(٦٢٠٠٠)
	١٦٩٨٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:	
دائنون	١٥٠٠٠٠
أوراق دفع	١٧٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	١١٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية (٥٧٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج)	١١٥٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية	٧٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٨٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١٦٩٨٠٠٠

ويلاحظ ما يلي:

(١)رصيد النقدية في قائمة المركز المالي = رصيد النقدية لشركة الإيمان + رصيد النقدية لشركة الإخلاص – مصاريف الاندماج = ٣٢٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ = ٥٣٠٠٠٠

(٢)رصيد الأرباح المحتجزة = رصيد الأرباح المحتجزة لشركة الإيمان + رصيد الأرباح المحتجزة لشركة الإخلاص – مصاريف الاندماج = ٧٠٠٠٠ + ١٨٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ = ٤٨٠٠٠

مثال رقم (٥):

بافتراض أنه في المثال رقم (٤) قامت شركة الإيمان بإصدار ٢٣٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠ج للسهم، وذلك مقابل كافة أسهم شركة الإخلاص.

في هذه الحالة تتم المقارنة بين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ورأس مال الأسهم العادية لشركة الإخلاص للتعرف على مدى الحاجة لإعادة هيكلة حقوق الملكية في شركة الإخلاص كما يلي:

? القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = ٢٣٠٠٠ سهم × ٢٠ج = ٤٦٠٠٠٠

? رأس مال الأسهم العادية لشركة الإخلاص = ٥٠٠٠٠٠

الفرق = ٤٠٠٠٠

وهنا نجد أن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أقل من رأس مال الأسهم العادية لشركة الإخلاص، وفي هذه الحالة فإن الفرق (٤٠٠٠٠) يضاف لعلاوة إصدار الأسهم العادية لشركة الإخلاص وبذلك تصبح علاوة إصدار الأسهم العادية لشركة الإخلاص = ٢٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ ج

وتكون القيود اللازمة بدفاتر شركة الإيمان كما يلي:

مدين	دائن	بيـــــان
		من مذكورين
٢٥٠٠٠٠		حـ/ النقدية
١٠٠٠٠٠		حـ/ البنك
٨٠٠٠٠		حـ/ العملاء
٧٠٠٠٠		حـ/ المخزون السلعي
٢٢٠٠٠٠		حـ/ العقارات
٥٠٠٠٠		حـ/ الأثاث
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها
	٦٠٠٠٠	حـ/ مخصص إهلاك مباني
	١٢٠٠٠	حـ/ مخصص إهلاك أثاث
	٥٠٠٠٠	حـ/ الدائنون
	٥٠٠٠٠	حـ/ أوراق الدفع
	٣٠٠٠٠	حـ/ القروض طويلة الأجل
	٤٦٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية
	٦٠٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار أسهم عادية
	١٨٠٠٠	حـ/ الأرباح المحتجزة
		إثبات انتقال أصول والتزامات شركة الإخلاص مقابل ٢٣٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج
٤٠٠٠٠		من حـ/ مصاريف الاندماج
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		إثبات التكاليف المباشرة وغير المباشرة لعملية الاندماج

وبذلك فإن قائمة المركز المالي للشركة الجديدة في تاريخ الاندماج تصبح كما يلي:

الأصول:	
نقدية	٥٣٠٠٠٠
بنك	٢٦٠٠٠٠
عملاء	٢٢٠٠٠٠
- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(٩٠٠٠٠)
مخزون سلعي	٢٢٠٠٠٠
عقارات	٦٢٠٠٠٠
- مخصص إهلاك مباني	(١٨٠٠٠٠)
أثاث	١٨٠٠٠٠
- مخصص إهلاك أثاث	(٦٢٠٠٠)
إجمالي الأصول	**١٦٩٨٠٠٠**
الالتزامات وحقوق الملكية:	
دائنون	١٥٠٠٠٠
أوراق دفع	١٧٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	١١٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية (٥٥٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج)	١١١٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية	١١٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٨٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**١٦٩٨٠٠٠**

مثال رقم (٦):

بافتراض أنه في المثال رقم (٤) قامت شركة الإيمان بإصدار ٢٥٥٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠ج للسهم، وذلك مقابل كافة أسهم شركة الإخلاص.

في هذه الحالة تتم المقارنة بين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ورأس مال الأسهم العادية لشركة الإخلاص للتعرف على مدى الحاجة لإعادة هيكلة حقوق الملكية في شركة الإخلاص كما يلي:

? القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = ٢٥٥٠٠ سهم × ٢٠ج

= ٥١٠٠٠٠

? رأس مال الأسهم العادية لشركة الإخلاص = ٥٠٠٠٠٠

الفرق = ١٠٠٠٠

وهنا نجد أن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أكبر من رأس مال الأسهم العادية لشركة الإخلاص، وفي هذه الحالة فإن الفرق (١٠٠٠٠) يخصم من علاوة إصدار الأسهم العادية لشركة الإخلاص وبذلك تصبح علاوة إصدار الأسهم العادية لشركة الإخلاص = ٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠ ج

وتكون القيود اللازمة بدفاتر شركة الإيمان كما يلي:

مدين	دائن	بيــــــان
		من مذكورين
٢٥٠٠٠٠		حـ/ النقدية
١٠٠٠٠٠		حـ/ البنك
٨٠٠٠٠		حـ/ العملاء
٧٠٠٠٠		حـ/ المخزون السلعي
٢٢٠٠٠٠		حـ/ العقارات
٥٠٠٠٠		حـ/ الأثاث
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها
	٦٠٠٠٠	حـ/ مخصص إهلاك مباني
	١٢٠٠٠	حـ/ مخصص إهلاك أثاث
	٥٠٠٠٠	حـ/ الدائنون
	٥٠٠٠٠	حـ/ أوراق الدفع
	٣٠٠٠٠	حـ/ القروض طويلة الأجل
	٥١٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية
	١٠٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار أسهم عادية
	١٨٠٠٠	حـ/ الأرباح المحتجزة
		إثبات انتقال أصول والتزامات شركة الإخلاص مقابل ٢٥٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج
٤٠٠٠٠		من حـ/ مصاريف الاندماج
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		إثبات التكاليف المباشرة وغير المباشرة لعملية الاندماج

وبذلك فإن قائمة المركز المالي للشركة الجديدة في تاريخ الاندماج تصبح كما يلي:

الأصول:	
نقدية	٥٣٠٠٠٠
بنك	٢٦٠٠٠٠
عملاء	٢٢٠٠٠٠
- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(٩٠٠٠٠)
مخزون سلعي	٢٢٠٠٠٠
عقارات	٦٢٠٠٠٠
- مخصص إهلاك مباني	(١٨٠٠٠٠)

أثاث	١٨٠٠٠٠
- مخصص إهلاك أثاث	(٦٢٠٠٠)
إجمالي الأصول	**١٦٩٨٠٠٠**
<u>الالتزامات وحقوق الملكية:</u>	
دائنون	١٥٠٠٠٠
أوراق دفع	١٧٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	١١٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	١١٦٠٠٠٠
(٥٨٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج)	
علاوة إصدار أسهم عادية	٦٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٨٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**١٦٩٨٠٠٠**

مثال رقم (٧):

فيما يلي أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة في ٢٠١١/٧/١ لكل من شركة الوفاء وشركة الزهراء:

بيــــــان	شركة الوفاء	شركة الزهراء
أصول ثابتة (بالصافي)	٢٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
أصول متداولة	١٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
مصروفات	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
مجموع الأرصدة المدينة	**٤٦٠٠٠٠**	**٧٩٠٠٠٠**
التزامات طويلة الأجل	٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
التزامات متداولة	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
إيرادات	١٥٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	١٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
أرباح محتجزة في ٢٠١١/١/١	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
مجموع الأرصدة الدائنة	**٤٦٠٠٠٠**	**٧٩٠٠٠٠**

وقد اتفقت الشركتان في ذلك التاريخ على انضمام شركة الوفاء لشركة الزهراء، وقد انطبقت شروط طريقة توحيد المصالح على هذه العملية.

وبناءً على ذلك أصدرت شركة الزهراء ٥٦٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠ ج للسهم، وقيمة سوقية ٥٠ ج للسهم وذلك مقابل كافة أسهم شركة الوفاء، وقد بلغت تكاليف عملية الانضمام ٣٠٠٠٠ج.

والمطلوب:

أولاً: إثبات القيود اللازمة بدفاتر شركة الزهراء.
ثانياً: إعداد قائمة المركز المالي للشركة في تاريخ الإندماج.

الحـــل

تمهيد للحل:

١) في ظل طريقة توحيد المصالح يتم الأخذ في الاعتبار نتائج الأعمال عن الفترة من بداية السن المالية حتى تاريخ الاندماج. ولذلك يتم تعديل رصيد الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة ليشمل أرباح الفترة التي تسبق الاندماج كما يلي:

رصيد الأرباح المحتجزة لشركة الوفاء في ٢٠١١/١/١	٥٠٠٠٠
+ الإيرادات	١٥٠٠٠٠
	٢٠٠٠٠٠
- المصروفات	٨٠٠٠٠
رصيد الأرباح المحتجزة في ٢٠١١/٧/١	١٢٠٠٠٠

كذلك يصبح رصيد الأرباح المحتجزة لشركة الزهراء
= ٨٠٠٠٠ + ٢٦٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠٠ = ٢٢٠٠٠٠

٢) القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = ٥٦٠٠ × ٣٠
= ١٦٨٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية لشركة الوفاء = ١٢٠٠٠٠
الفرق = ٤٨٠٠٠

وهنا نجد أن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أكبر من رأس مال الأسهم العادية لشركة الوفاء، وفي هذه الحالة فإن الفرق (٤٨٠٠٠) يخصم من علاوة الإصدار لشركة الوفاء (المندمجة) التي تبلغ ٤٠٠٠٠ج فيصبح رصيدها = صفر ويتبقى مبلغ (٨٠٠٠) يتم خصمه من علاوة إصدار الأسهم لشركة الزهراء (الدامجة) ولذلك يظهر حـ/ علاوة إصدار الأسهم العادية مدين في القيد بهذه القيمة.

ويلاحظ أنه إذا لم يكفي رصيد علاوة إصدار الأسهم بالشركة الدامجة لتغطية هذا الجزء، فيتم تخفيض الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة بهذا الجزء.

أولاً: إثبات القيود اللازمة بدفاتر شركة الزهراء:

مدين	دائن	بيـــــــان
		من مذكورين
٢٥٠٠٠٠		حـ/ الأصول الثابتة (بالصافي)
١٣٠٠٠٠		حـ/ الأصول المتداولة
٨٠٠٠		حـ/ علاوة إصدار أسهم
		إلى مذكورين
	٧٠٠٠٠	حـ/ الالتزامات طويلة الأجل
	٣٠٠٠٠	حـ/ الالتزامات المتداولة
	١٦٨٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية
	١٢٠٠٠٠	حـ/ الأرباح المحتجزة
		إثبات انتقال أصول والتزامات شركة الإخلاص مقابل إصدار ٥٦٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠ ج للسهم
٣٠٠٠٠		من حـ/ مصاريف الانضمام
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		إثبات تكاليف عملية الانضمام

ثانياً: تصوير قائمة المركز المالي للشركة الجديدة في تاريخ الانضمام:

البيان	القيمة
الأصول:	
أصول متداولة	٣٧٠٠٠٠[1]
أصول ثابتة (بالصافي)	٦٥٠٠٠٠
إجمالي الأصول	١٠٢٠٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:	
التزامات متداولة	٨٠٠٠٠
التزامات طويلة الأجل	١٧٠٠٠٠

رأس مال الأسهم العادية (١٣٦٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠ج للسهم)	٤٠٨٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية	٥٢٠٠٠[٢]
أرباح محتجزة	٣١٠٠٠٠[٣]
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**١٠٢٠٠٠٠**

<u>يلاحظ ما يلي:</u>

١) رصيد الأصول المتداولة = الأصول المتداولة لشركة الوفاء + الأصول المتداولة لشركة الزهراء – النقص في النقدية مقابل مصاريف الانضمام
= ١٣٠٠٠٠ + ٢٧٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ = ٣٧٠٠٠٠

٢) علاوة إصدار الأسهم العادية = رصيد علاوة إصدار الأسهم لشركة الزهراء – الجزء المتبقي من فرق إعادة الهيكلة لحقوق ملكية شركة الوفاء = ٦٠٠٠٠ – ٨٠٠٠ = ٥٢٠٠٠

٣) رصيد الأرباح المحتجزة = الرصيد المعدل للأرباح المحتجزة لشركة الوفاء + الرصيد المعدل للأرباح المحتجزة لشركة الزهراء – مصروفات الانضمام
= ١٢٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ = ٣١٠٠٠٠

تمـــــاريـن

تمرين رقم (١):

فـي ٢٠١١/٤/١ قامت شـركة التوحيد بـشراء شـركة الأمانـة، وقد تم الاتفاق علـى أن يـتم الـشراء مقابـل إصـدار ٢٦٠٠٠ سـهم بقيمـة اسـمية ١٢ج للـسهم، وقيمـة سـوقية ١٥ج للـسهم، وقـد بلغـت أتعـاب المحاسبين ١٥٠٠٠ج.

وفيمـا يلـي قائمـة المركـز المـالي لكـل مـن الـشركتين فـي ذلـك التاريخ:

بيـــــــــان	شركة التوحيد	شركة الأمانة	
		قيم دفترية	قيم عادلة
الأصول:			
نقدية	٢٨٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
عملاء	١٦٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
مخزون سلعي	٩٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
مباني (بالصافي)	١٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
سيارات (بالصافي)	٧٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
	٧٥٠٠٠٠	**٣٤٠٠٠٠**	**٤٢٠٠٠٠**
الالتزامات وحقوق الملكية:			
دائنون	١٤٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	١٦٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	
رأس مال الأسهم العادية	٤٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	
أرباح محتجزة	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	
	٧٥٠٠٠٠	**٣٤٠٠٠٠**	

والمطلوب:

١) تحديد تكلفة الشراء.
٢) إثبات القيود اللازمة في دفاتر شركة التوحيد.
٣) تصوير قائمة المركز المالي لشركة التوحيد بعد الاندماج.

تمرين رقم (٢):

مطلوب حل التمرين السابق بافتراض أن شركة التوحيد قامت بإصدار ٢٠٠٠٠ سـهم بقيمـة اسمية ١٢ج للسهم، وقيمـة سوقية ١٧ج للسهم.

تمرين رقم (٣):

فـي ٢٠١١/٥/١ قامـت شـركة وطنـي بالانـدماج مـع شـركة مـصر علـى أن ينـتج عـن الانـدماج شـركة جديـدة هـي شـركة وطنـي

مصر. وفيما يلي قائمة المركز المالي لكل من الشركتين قبل الاندماج مباشرة:

بيــــــــان	شركة وطني	شركة مصر
الأصول:		
نقدية	٥٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
عملاء	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
أوراق قبض	٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
مخزون سلعي	٧٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
أصول ثابتة (بالصافي)	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
إجمالي الأصول	**٣٦٠٠٠٠**	٨٠٠٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
دائنون	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أوراق دفع	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	١٨٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**٣٦٠٠٠٠**	٨٠٠٠٠٠

فإذا علمت أن:

١) انطبقت على عملية الاندماج كافة شروط طريقة توحيد المصالح وتم الاتفاق على اختيارها طريقة للاندماج.

٢) قامت شركة مصر بإصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٥ج للسهم، وقيمة سوقية ٢٥ج للسهم وذلك مقابل كافة أسهم شركة وطني، وقد بلغت مصروفات الاندماج ٢٠٠٠٠ج.

والمطلوب:

١) إثبات القيود اللازمة بدفاتر شركة وطني مصر.

٢) إعداد قائمة المركز المالي للشركة الجديدة في تاريخ الاندماج.

تمرين رقم (٤):

مطلوب حل التمرين السابق في ظل الافتراضات التالية:

١) قامت شركة مصر بإصدار ١٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ج للسهم، وقيمة سوقية ٣٠ج للسهم وذلك مقابل كافة الأسهم العادية لشركة وطني.

٢) قامت شركة مصر بإصدار ١٥٠٠٠ سهم بقيمنة اسمية ١٥ج للسهم، وقيمة سوقية ٢٥ج للسهم وذلك مقابل كافة الأسهم العادية لشركة وطني.



٣) قامت شركة مصر بإصدار ١٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠ج للسهم، وقيمة سوقية ٤٠ج للسهم وذلك مقابل كافة الأسهم العادية لشركة وطني.

تمرين رقم (٥):

في ٢٠١١/٩/١ اتفقت شركة الصناعة الحديثة مع شركة الصناعات الإلكترونية على الانضمام إليها، وفيما يلي أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة لكل من الشركتين في ذلك التاريخ:

بيـــــان	شركة الصناعة الحديثة	شركة الصناعات الإلكترونية
نقدية	٨٥٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
عملاء	٦٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
مخزون سلعي	٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠
أصول ثابتة (بالصافي)	٢٦٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠
مصروفات	٧٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
مجموع الأرصدة المدينة	**٥٥٠٠٠٠**	**١٠٠٠٠٠٠**
دائنون	٥٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
إيرادات	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٢٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
أرباح محتجزة في ٢٠١١/١/١	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
مجموع الأرصدة الدائنة	**٥٥٠٠٠٠**	**١٠٠٠٠٠٠**

فإذا علمت أن:

١) أن كافة شروط طريقة توحيد المصالح انطبقت على عملية الانضمام وتم الاتفاق عليها.
٢) قامت شركة الصناعات الإلكترونية بإصدار ٨٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ج للسهم، وقيمة سوقية ٣٥ج للسهم وذلك مقابل كافة أسهم شركة الصناعة الحديثة.
٣) أن مصروفات الانضمام بلغت ١٥٠٠٠ج.

والمطلوب:

١) إثبات القيود اللازمة بدفاتر شركة الصناعات الإلكترونية.

٢) إعداد قائمة المركز المالي للشركة في تاريخ الانضمام.

الفصل الثالث

النظام المحاسبي في منشآت المهن الحرة (غير التجارية)

أولاً: خصائص منشآت المهن الحرة (غير التجارية):

تتمثل منشآت المهن الحرة في المنشآت التي تقوم بتقديم خدمات معينة مقابل الحصول على أتعاب محددة وذلك مثل مكاتب المحاسبة والمراجعة، مكاتب المحاماة، مكاتب الهندسة، العيادات الطبية الخاصة وغيرها.

وتختلف منشآت المهن الحرة عن المنشآت التجارية حيث تتميز بطبيعة خاصة بها فمنشآت المهن الحرة لا تعتمد بشكل كبير على رأس المال مثل المنشآت التجارية، لكنها تعتمد بشكل أساسي على عنصر العمل، حيث تعتمد على مدى خبرة ومهارة أصحاب تلك المنشآت في مجال تقديم تلك الخدمات المتخصصة.

كما أننا نجد أن المنشآت التجارية تهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الربح، أما منشآت المهن الحرة فهي تقوم بالعمل في سبيل تحقيق الخدمة العامة أولاً ثم تحقيق الإيراد بعد ذلك.

بالإضافة لما سبق، فإنه نتيجة لقيام منشآت المهن الحرة بتقديم الخدمات المختلفة، ينشأ نتيجة لذلك ديون لدى العملاء والتي تختلف في طبيعتها عن الديون التجارية التي تعتبر قابلة للإثبات بكافة طرق الإثبات، أما الديون في مجال منشآت المهن الحرة فهي تخضع للقانون المدني مما يجعل من الصعب تحصيلها في بعض الحالات، وتعد تلك المشكلة إحدى المشكلات التي تظهر عند قياس صافي الدخل لمنشآت المهن الحرة.

مما سبق يتضح أن منشآت المهن الحرة تتمتع بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنشآت.

ثانياً: الأساس المحاسبي الملائم لقياس الإيرادات والمصروفات في منشآت المهن الحرة:

عند القيام بقياس الإيرادات والمصروفات في منشآت المهن الحرة، يثار التساؤل التالي: ما هو الأساس المحاسبي الملائم لقياس الإيرادات والمصروفات في تلك المنشآت؟

يوجد في المجال المحاسبي عدة أسس لقياس الإيرادات والمصروفات هي:

(١) أساس الاستحقاق:

تبعاً لهذا الأساس يتم الاعتراف بالإيرادات التي تخص الفترة المالية بصرف النظر عما إذا كان قد تم تحصيل هذه الإيرادات أم لا، كذلك يتم الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية بصرف النظر عما إذا كان قد تم دفعها أم لا.

(٢) الأساس النقدي:

تبعاً لهذا الأساس يتم الاعتراف بالإيرادات التي تم تحصيلها خلال الفترة المالية سواء كانت إيرادات تخص هذه الفترة أم تخص فترة سابقة أو فترة لاحقة.

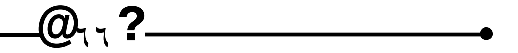
كذلك يتم الاعتراف بالمصروفات التي تم دفعها خلال الفترة المالية سواء كانت هذه المصروفات تتعلق بهذه الفترة أم أنها تتعلق بفترة سابقة أو فترة لاحقة.

(٣) الأساس المختلط (المعدل):

تبعاً لهذا الأساس يتم الاعتراف بالإيرادات على أساس نقدي أي يتم الاعتراف بالإيرادات التي تم تحصيلها خلال الفترة المالية بصرف النظر عما إذا كانت تخص هذه الفترة أو فترة سابقة أو فترة لاحقة.

كما يتم الاعتراف بالمصروفات على أساس الاستحقاق أي يتم الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية بصرف النظر عما إذا كانت قد تم دفعها أم لا.

وفي مجال منشآت المهن الحرة، نجد أنه نظراً للطبيعة الخاصة لتلك المنشآت وللديون غير التجارية المتعلقة بها، والاحتمالات القائمة بصفة مستمرة بعدم إمكانية تحصيلها من العملاء. لذلك فإن معظم الآراء في مجال الفكر المحاسبي ترى أنه من الأفضل لتلك المنشآت إتباع الأساس المختلط حيث ينصب الاهتمام على الإيرادات التي تم تحصيها فقط خلال الفترة المالية، ويتم إدراج الإيرادات المحصلة سواء كانت عن خدمات تم تقديمها خلال الفترة أو في فترات سابقة أو تم تحصيلها من خدمات سيتم تأديتها في فترات



لاحقة، وذلك بعد استيفاء كافة المصروفات التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفع المصروفات أم لا.

يتم التسجيل المحاسبي للعمليات المختلفة في منشآت المهن الحرة للوصول إلى الربح النقدي للمنشأة بأسولبين مختلفين:
الأول: الأسلوب المباشر في الوصول لصافي الدخل النقدي.
الثاني: الأسلوب غير المباشر في الوصول لصافي الدخل النقدي.

ويؤدي الأسلوبان إلى نفس النتيجة، ولكن التفاصيل تختلف في أسلوب، لذلك فإن كل منشأة تستخدم الأسلوب الملائم لظروفها وطبيعة أعمالها.

أولاً: الأسلوب المباشر في الوصول لصافي الدخل النقدي:

حيث يتم إثبات الإيرادات المحصلة نقداً مباشرة، فيتم إثبات المبالغ المحصلة فعلاً كإيرادات على أن تظهر أرصدة العملاء غير المحصلة بطريقة بيانابة:

(أ) المجموعة الدفترية في ظل الأسلوب المباشر:

تتمثل أهم الدفاتر التي يتم الاحتفاظ بها في ظل هذا الأسلوب فيما يلي:

١- دفتر النقدية:

حيث يشتمل الدفتر على مجموعة من الخانات التحليلية للمقبوضات والمدفوعات.

٢- دفتر الفواتير المرسلة:

يستخدم هذا الدفتر في إثبات الفواتير التي يتم إرسالها للعملاء مقابل الخدمات المقدمة لهم.

٣- دفتر الأستاذ العام:

حيث يتم ترحيل مجاميع الخانات التحليلية الموجودة بدفتر النقدية، والذي يثبت العمليات اليومية إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ العام.

(ب) التسجيل المحاسبى للعمليات فى ظل الأسلوب المباشر:

١) القيود الافتتاحية:

القيد الافتتاحي هو قيد تكوين منشأة المهن الحرة عند بداية النشاط أو القيود التي تسجل الأصول أو الالتزامات في بداية الفترة المالية تمهيداً لفتح الدفاتر.

مثال:

في ٢٠٠٧/١/١ بدأ أحد المحاسبين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة، فقام بدفع إيجار مقدم للمكتب بمبلغ ٢٠٠٠ج كما قام بشراء أثاث بمبلغ ٧٠٠٠ج، أجهزة كمبيوتر بمبلغ ٦٠٠٠ج، أدوات مكتبية بمبلغ ١٠٠٠ج، كما تم إيداع مبلغ ٥٠٠٠ج بالبنك لحساب المكتب.

المطلوب:

تسجيل القيد الافتتاحي للمكتب في بداية المنشأة.

الحل

يتم تسجيل القيد الافتتاحي للمكتب بالشكل التالي:

		من مذكورين	٢٠٠٧/١/١
٢٠٠٠		حـ/ الإيجار المقدم	
٧٠٠٠		حـ/ الأثاث	
٦٠٠٠		حـ/ أجهزة كمبيوتر	
١٠٠٠		حـ/ أدوات مكتبية	
٥٠٠٠		حـ/ البنك	
	٢١٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		القيد الافتتاحي لبداية النشاط	

٢) إثبات الإيرادات:

هناك ثلاثة أنواع من الإيرادات:

(أ) إيرادات محصلة مقدماً، وهي الإيرادات التي يتم تحصيلها في الفترة الحالية وذلك قبل تأدية الخدمة.

(ب) الإيرادات المحصلة عند تأدية الخدمة في الفترة الحالية.



(ج)الإيرادات المؤجلة، وهي الإيرادات التي سيتم تحصيلها بعد أداء الخدمة.

أ) الإيرادات المحصلة مقدماً يتم تسجيلها بإتباع الآتي:

١- عندما يتم استلام المبالغ المقدمة، يتم إعطاء العميل إيصالاً بها ثم يتم تسجيل تلك المبالغ المحصلة مقدماً من واقع الإيصال في الجانب المدين من دفتر النقدية في خانة الأتعاب مع إظهار اسم العميل أمام المبلغ في خانة البيان، ثم يرحل مجموع الخانة دورياً إلى حـ/ الأتعاب في دفتر الأستاذ العام.

٢- يتم عمل حسابات نظامية للعملاء في صورة بطاقات، حيث يخصص لكل عميل بطاقة، ويسجل المبلغ المحصل مقدماً من العميل في الجانب الدائن وذلك بناء على صورة الإيصال.

٣- عندما يتم إرسال الفاتورة إلى العميل يتم استقطاع المبالغ المحصلة مقدماً منه من إجمالي قيمة الفاتورة، ويسجل الصافي في دفتر الفواتير ومن خلال الفاتورة يتم الترحيل لبطاقة العميل في الجانب المدين إجمالي قيمة الفاتورة.

٤- عندما يتم تحصيل باقي المستحق على العميل، يتم تسجيل المبلغ في دفتر النقدية في خانة الأتعاب، ويتم تسجيله كذلك في بطاقة العميل في الجانب الدائن.

٥- وذلك فإن المبالغ المقيدة في الجانب الدائن من حـ/ الأتعاب تمثل الأتعاب التي تم تحصيلها خلال الفترة المالية.

ب) الإيرادات التي يتم تحصيلها وقت تقديم الخدمة أثناء الفترة المالية:

بالنسبة لهذه الإيرادات، يتم تسجيلها بإتباع الآتي:

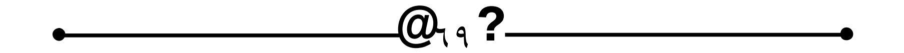
١- عند استلام قيمة الأتعاب من العميل يتم إعطاؤه إيصالاً بالمبلغ.

٢- يتم تسجيل قيمة الأتعاب النقدية في دفتر النقدية في الجانب المدين في خانة الأتعاب وذلك من واقع صورة الإيصال.

٣- يتم ترحيل مجموع خانة الأتعاب بدفتر النقدية بصفة دورية إلى حـ/ الأتعاب في الجانب الدائن في دفتر الأستاذ العام.

ج) الإيرادات المؤجلة التي سيتم تحصيلها بعد أداء الخدمة:

يتم تسجيل هذه الإيرادات بإتباع الخطوات التالية:



١- يتم إرسال الفاتورة للعميل بإجمالي قيمة الأتعاب المطلوب، ويتم تسجيل تفاصيل الفواتير المرسلة في دفتر اليومية.

٢- عندما يتم تحصيل قيمة الأتعاب من العميل، يتم تحرير إيصال له بالمبلغ المحصل، ومن واقع صورة الإيصال يتم تسجيل المبلغ في دفتر النقدية في خانة الأتعاب، والتي يرحل مجموعها كل فترة إلى حـ/ الأتعاب بدفتر الأستاذ العام وبذلك فإن رصيد حـ/ الأتعاب يمثل الأتعاب المحصلة فعلاً من العملاء أما الأتعاب غير المحصلة فتظهر في دفتر الفواتير.

٣) إثبات المصروفات:

وفقاً لهذا الأسلوب يتم إثبات المصروفات اليومية في دفتر النقدية وفقاً للخانات التحليلية الخاصة بها، وفي نهاية كل شهر يتم ترحيل مجاميع تلك الخانات إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ العام.

٤) الحسابات الختامية:

في ظل هذا الأسلوب يتم التوصل لصافي الدخل النقدي بشكل مباشر عن طريق تصوير حساب واحد يسمى حـ/ المقبوضات والمصروفات.

ويجعل هذا الحساب دائناً برصيد حـ/ الأتعاب الظاهر بدفتر الأستاذ العام في نهاية الفترة، والذي يتمثل الأتعاب التي تم تحصيلها نقداً خلال الفترة سواء تعلقت بهذه الفترة أم لا.

كما يجعل حـ/ المقبوضات والمصروفات مديناً بالمصروفات المختلفة التي تخص العام سواء تم دفعها أم لا. والتي تظهر حساباتها بدفتر الأستاذ العام وذلك بعد تعديلها بالمصروفات المقدمة والمستحقة.

كذلك يجعل هذا الحساب مديناً بقيمة الإهلاك عن الأصول الثابتة المستخدمة بالمكتب.

ويمكن ______ حـ/ المقبوضات والمصروفات بالشكل التالي:



منشأة ....

حساب المقبوضات والمصروفات

عن السنة المنتهية في ....

مصروفات		مقبوضات	
××	المصروفات التي تخص الفترة المالية	×××	الأتعاب المحصلة من العملاء
××	إهلاك الأصول الثابتة		
××	رصيد (يمثل زيادة المقبوضات عن المصروفات)		
×××		×××	

مثال:

فيما يلي أرصدة الحسابات المستخرجة من دفتر الأستاذ العام لأحد مكاتب المحاسبين، والظاهرة بميزان المراجعة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ (علماً بأن التسجيل يتم على أساس الطريقة المباشرة في الوصول لصافي الدخل النقدي):

مكتب المتحدون للمحاسبة والمراجعة

ميزان المراجعة عن الفترة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

رأس المال		٤٠٠٠٠
مسحوبات	٨٠٠٠	
أثاث	١٠٠٠٠	
أجهزة كمبيوتر	٥٨٠٠	
تأمينات لدى الغير	٤٠٠	
شهرة محل	١٠٠٠٠	
إيجار	٦٠٠٠	
أتعاب		٣٩٠٠٠
مطبوعات وأدوات كتابية	١٦٠٠	
مصروفات انتقال	١٠٠٠	
طوابع بريد ودمغة	٧٠٠	
مصروفات عمومية	٩٠٠	
كهرباء	٧٦٠	
مهايا وأجور	١٦٠٤٠	
نقدية بالبنك	١٦٦٠٠	

نقدية بالخزينة	١٢٠٠	
	٧٩٠٠٠	٧٩٠٠٠

فإذا علمت أن:

١- المطبوعات النقدية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تقدر بمبلغ ٤٠٠ج.
٢- أن إيجار المكتب يبلغ ٧٢٠٠ سنوياً.
٣- أن طوابع البريد والدمغة الباقية آخر الفترة تبلغ ٢٠٠ج.
٤- أن الأثاث يستهلك بمعدل ٥%، أجهزة الكمبيوتر بمعدل ١٠%.
٥- أن مهايا وأجور شهر ديسمبر ٢٠٠٧ وقدرها ٢١٦٠ج تدفع بعد، كما أن هناك مصروفات كهرباء مستحقة قدرها ٣٠٠ج.

المطلوب:

١- تصوير حـ/ المقبوضات والمصروفات عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١.
٢- تصوير قائمة المركز المالي للمكتب.

الحل

أولاً: معالجة المعلومات الإضافية:

(١)المطبوعات:

رصيد المطبوعات والأدوات الكتابية في ٢٠٠٧/١/١ يبلغ ١٦٠٠ج، رصيد المطبوعات والأدوات الكتابية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يبلغ ٤٠٠ج.

المطبوعات والأدوات الكتابية المستهلكة
= ١٦٠٠ – ٤٠٠ = ١٢٠٠ج.
(وقد تم حساب إهلاكها على أساس طريقة إعادة التقدير)

(٢)الإيجار:

يبلغ الإيجار السنوي ٧٢٠٠ج
يبلغ الإيجار المدفوع ٦٠٠٠ج
الإيجار المستحق = ٧٢٠٠ – ٦٠٠٠ = ١٢٠٠ج
(ويظهر ضمن الالتزامات في قائمة المركز المالي)

(٣)طوابع البريد والدمغة:



رصيد طوابع البريد والدمغة أول الفترة ٧٠٠ج
رصيد طوابع البريد والدمغة آخر الفترة ٢٠٠ج
طوابع البريد والدمغة المستهلكة خلال الفترة
= ٧٠٠ – ٢٠٠ = ٥٠٠ج

(٤)إهلاك الأثاث وأجهزة الكمبيوتر:

إهلاك أثاث = ١٠٠٠٠ × $\frac{5}{100}$ × ١ = ٥٠٠ج

إهلاك أجهزة الكمبيوتر = ٥٨٠٠ × $\frac{10}{100}$ × ١ = ٥٨٠ج

(٥)المهايا والأجور:

هناك مهايا وأجور مستحقة قدرها ٢١٦٠ج
الأجور التي تخص العام = ١٦٠٤٠ + ٢١٦٠ = ١٨٢٠٠ج
مصروفات الكهرباء المستحقة قدرها ٣٠٠ج
مصروفات الكهرباء التي تخص العام = ٧٦٠ – ٣٠٠ = ١٠٦٠ج
(تظهر هذه المصروفات المستحقة ضمن الالتزامات في قائمة المركز المالي)

وبذلك يمكن تصوير حـ/ المقبوضات والمصروفات بالشكل التالي:

مكتب المتحدون للمحاسبة والمراجعة

حـ/ المقبوضات والمصروفات

عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

منه **له**

منه		له	
٧٢٠٠	إلى حـ/ الإيجار	٣٩٠٠٠	من حـ/ الأتعاب
١٢٠٠	إلى حـ/ مطبوعات وأدوات مكتبية		
١٠٠٠	إلى حـ/ مصروفات انتقال		
٥٠٠	إلى حـ/ طوابع بريد ودمغة		
١٨٢٠٠	إلى حـ/ مهايا وأجور		
٩٠٠	إلى حـ/ مصاريف عمومية		
١٠٦٠	إلى حـ/ مصروفات كهرباء		
٥٠٠	إلى حـ/ إهلاك أثاث		
٥٨٠	إلى حـ/ إهلاك أجهز الكمبيوتر		
٧٨٦٠	رصيد (صافي الدخل النقدي)		

٣٩٠٠٠		٣٩٠٠٠

كذلك لتظهر قائمة المركز المالي للمكتب بالشكل التالي:

مكتب المتحدون للمحاسبة والمراجعة

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٧/١٢/٣١

البيان		
الأصول		
شهرة المحل		١٠٠٠٠
أثاث	١٠٠٠٠	
مخصص إهلاك الأثاث	٥٠٠	
		٩٥٠٠
أجهزة كمبيوتر	٥٨٠٠	
مخصص إهلاك أجهزة كمبيوتر	٥٨٠	
		٥٢٢٠
مطبوعات متبقية		٤٠٠
طوابع بريد ودمغة		٢٠٠
نقدية بالبنك		١٦٦٠٠
نقدية بالخزينة		١٢٠٠
تأمينات لدى الغير		٤٠٠
إجمالي الأصول		**٤٣٥٢٠**
الالتزامات وحقوق الملكية:		
رأس المال		٤٠٠٠٠
صافي الدخل النقدي		٧٨٦٠
		٤٧٨٦٠
المسحوبات		٨٠٠٠
		٣٩٨٦٠
إيجاد مستحق	١٢٠٠	
أجور مستحقة	٢١٦٠	
مصروفات كهرباء مستحقة	٣٠٠	٣٦٦٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		**٤٣٥٢٠**

ثانياً: الأسلوب غير المباشر في الوصول لصافي الدخل النقدي:

يقوم هذا الأسلوب بصفة أساسية على إثبات كافة الأتعاب (الإيرادات) التي تخص العام سواء تم تحصيلها أم لا، ثم يتم بعد ذلك تحويل تلك الإيرادات المستحقة إلى إيرادات نقدية.

(أ) المجموعة الدفترية في ظل الأسلوب غير المباشر:

تتمثل أهم الدفاتر التي يتم الاحتفاظ بها في ظل هذا الأسلوب فيما يلي:

١- **دفتر النقدية**: حيث يتم عمل خانات تحليلية سواء للمقبوضات أو للمدفوعات.
٢- **دفتر الأتعاب**: حيث يثبت به قيم الفواتير المرسلة للعملاء عن عن الخدمات المقدمة لهم، كما يخصص به خانة إضافية لإثبات المصروفات التي تحملتها المنشأة نيابة عن العميل والتي تضاف إلى قيمة الفاتورة ليتم تحصيلها من العميل مثل الرسوم القضائية وغيرها.
٣- **دفتر أستاذ العملاء**: حيث يتم تخصيص صفحة مستقلة لكل عميل للتعرف على العمليات التي تتعلق به ورصيد الحساب الخاص به.
٤- **دفتر أستاذ عام**: حيث يظهر به الحسابات الأخرى.

(ب) التسجيل المحاسبي للعمليات في ظل الأسلوب غير المباشر:

١- **القيود الافتتاحية**: لا يختلف تسجيل القيود الافتتاحية في ظل هذا الأسلوب عن الأسلوب المباشر.
٢- **إثبات الإيرادات**: في ظل هذا الأسلوب، يتم إثبات الإيرادات على النحو التالي:

١) يتم إثبات فواتير الأتعاب المرسلة للعملاء في دفتر الأتعاب وذلك حسب تاريخ إرسالها، ثم يتم الترحيل من واقع دفتر الأتعاب إلى صفحة العميل الموجودة في دفتر أستاذ العملاء، حيث يجعل حـ/ العميل مديناً بقيمة الفاتورة المرسلة له.

٢) يتم بصفة دورية ترحيل مجموع قيم فواتير الأتعاب المرسلة للعملاء إلى الجانب المدين من حـ/ إجمالي العملاء الموجود في دفتر الأستاذ العام، وكذلك إلى الجانب الدائن من حـ/ الأتعاب وذلك بموجب القيد التالي:

×× من حـ/ إجمالي العملاء
×× إلى حـ/ الأتعاب

٣) عند تحصيل قيمة الفاتورة من العميل، يتم إثبات ذلك في دفتر النقدية (جانب المقبوضات) في خانة العميل، ثم يتم ترحيل مجموع خانة العملاء بصفة دورية إلى حـ/ إجمالي العملاء بدفتر الأستاذ العام بموجب القيد التالي:

×× من حـ/ النقدية
×× إلى حـ/ إجمالي العملاء

أما التفاصيل فيتم ترحيلها إلى الحسابات الشخصية للعملاء الموجود بدفتر أستاذ العملاء.

٤) بالنسبة للأتعاب المحصلة مقدماً، وكذلك الأتعاب المحصلة نقداً عند تأدية الخدمة، يتم إثباتها مباشرة في دفتر النقدية، ثم يتم ترحيلها بصفة دورية إلى حـ/ الأتعاب.

وبذلك فإن حـ/ الأتعاب تبعاً لهذا الأسلوب في التسجيل يشتمل على كافة الأتعاب المستحقة حتى تاريخ انتهاء الفترة المالية سواء تم تحصيلها أم لا.

ثم يتم بعد ذلك استبعاد رصيد حـ/ إجمالي العملاء الموجود بدفتر الأستاذ العام من قيمة الأتعاب حتى يتم الوصول إلى رصيد الأتعاب المحصلة نقداً.

٣- **<u>إثبات المصروفات</u>:** لا يختلف إثبات المصروفات في ظل هذا الأسلوب عن الأسلوب المباشر، حيث يتم الاعتراف بكافة المصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها فعلاً خلال الفترة أم لا.

٤- **<u>الحسابات الختامية</u>:** في ظل هذا الأسلوب يتم الوصول لصافي الإيرادات النقدي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم تصوير حـ/ الإيرادات والمصروفات حيث يرحل إليه كافة الإيرادات التي تخص الفترة المالية سواء تم تحصيلها أم لا، وكذلك كافة المصروفات التي تخص الفترة سواء تم دفعها أم لا، أي أن هذا الحساب يتم إعداده بناء على أساس الاستحقاق حيث يوضح صافي الدخل المكتسب.

المرحلة الثانية: يتم تصوير حـ/ المقبوضات والمصروفات حيث يبدأ بالرصيد المحول من حـ/ الإيرادات والمصروفات، ثم يعدل هذا الرصيد بأن يتم استنزال مجموع أرصدة العملاء في آخر الفترة، ويضاف إليه رصيد العملاء في أول الفترة، ويتم ذلك عن طريق

توسيط حـ/ مخصص العملاء، الذي يعبر عن مجموع أرصدة العملاء في أول أو آخر الفترة المالية.

ويتم تسجيل القيد التالي:

×× من حـ/ المقبوضات والمصروفات
×× إلى حـ/ مخصص العملاء

وبذلك نصل في النهاية إلى تحديد صافي الدخل النقدي للمنشأة.

مثال:

إليك المعلومات التالية عن العمليات الخاصة بمكتب التوحيد للاستشارات الهندسية:

- بلغ رصيد حـ/ مخصص العملاء في ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٥٠٠٠ج، وقد ظهر أثناء الفترة الحالية عدم إمكانية تحصيل بعض أرصدة العملاء تبلغ ٥٠٠ج، وأن رصيد حـ/ العملاء في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بلغ ٦٠٠٠ج.
- الإيجار الشهري للمكتب ٣٠٠ج، والإيجار المدفوع ٣٠٠٠ج.
- بلغت المرتبات المدفوعة للمساعدين ٦٠٠٠ج، والمرتبات المستحقة ٤٠٠ج.
- بلغت الأتعاب من واقع دفتر يومية الأتعاب ٢٠٠٠٠ج.

المطلوب: تحديد نتيجة أعمال المكتب الهندسي عن عام ٢٠٠٧ باستخدام الأسلوب غير المباشر.

الحل

تمهيد للحل:

(١) الإيجار الشهري ٣٠٠ج
الإيجار السنوي = ٣٠٠ × ١٢ = ٣٦٠٠ج
الإيجار المدفوع = ٣٠٠٠ج
الإيجار المستحق = ٣٦٠٠ – ٣٠٠٠ = ٦٠٠ج

(٢) المرتبات التي تخص العام = ٦٠٠٠ + ٤٠٠ = ٦٤٠٠ج

(٣)صافي رصيد حـ/ مخصص العملاء أول الفترة
= ٥٠٠٠ – ٥٠٠ (الديون غير الممكن تحصيلها) = ٤٥٠٠

? يتم إظهار نتيجة أعمال المكتب الهندسي على مرحلتين للوصول لصافي الإيراد النقدي كما يلي:

(١)إعداد حـ/ الإيرادات والمصروفات للوصول لصافي الدخل المكتسب:

مكتب التوحيد للاستشارات الهندسية
حـ/ الإيرادات والمصروفات
عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

منه			له
٣٦٠٠	إلى حـ/ إيجار المكتب	٢٠٠٠٠	من حـ/ الأتعاب
٦٤٠٠	إلى حـ/ المرتبات		
١٠٠٠٠	الرصيد (محول لـ حـ/ المقبوضات والمصروفات) (صافي الدخل المكتسب)		
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	

(٢)إعداد حـ/ المقبوضات والمصروفات للوصول لصافي الدخل النقدي:

مكتب التوحيد للاستشارات الهندسية
حـ/ المقبوضات والمصروفات
عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

منه			له
٦٠٠٠	إلى حـ/ مخصص العملاء آخر الفترة	١٠٠٠٠	رصيد محول من حـ/ الإيرادات والمصروفات
٨٥٠٠	إلى حـ/ جاري صاحب المكتب (صافي الدخل النقدي)	٤٥٠٠	من حـ/ مخصص العملاء أول الفترة
١٤٥٠٠		١٤٥٠٠	

المعالجة المحاسبية للأعمال تحت التنفيذ:

قد يحتاج الأمر في بعض المهن الحرة مثل أعمال المحاسبة والمراجعة، أن يبدأ العمل بمهمة معينة أثناء الفترة المالية للمكتب، وقد تمتد تلك المهمة إلى ما بعد انتهاء الفترة المالية للمكتب ومن ثم لا يتم إرسال أي فواتير عن تلك المهمة للعميل لأنها ترسل له بعد إتمام الخدمة.

ومثل هذه الأعمال يطلق عليها أعمال تحت التنفيذ ويجب تقدير قيمة الأتعاب مقابل هذه الأعمال في نهاية الفترة المالية للمكتب حتى يمكن التوصل للدخل المكتسب عن الفترة بشكل سليم.

ويتم تقييم تلك الأعمال تحت التنفيذ عادة على أساس الشكل المباشر المستخدم في تنفيذ تلك الأعمال مضافاً إليه نسبة من مصاريف المكتب الأخرى.

ويتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ في نهاية الفترة المالية للمكتب بموجب القيد التالي:

×× من حـ/ أعمال تحت التنفيذ

×× إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات

ونجد أن عملية تقييم الأعمال تحت التنفيذ هامة من أجل الوصول لصافي الدخل المكتسب كذلك، لفكي يتم التوصل لصافي الدخل النقدي في حـ/ المقبوضات والمصروفات، يجب استبعاد الأعمال تحت التنفيذ باعتبار أنها إيراد لم يتحقق بعد ذلك عن طريق تكوين مخصص أعمال تحت التنفيذ مساوي لرقم الأعمال تحت التنفيذ آخر الفترة.

ويعامل هذا المخصص نفس معاملة مخصص العملاء حيث يتم عمل تسوية في نهاية كل فترة.

مثال:

فيما يلي بعض المعلومات التي تم استخلاصها من دفاتر مكتب أحمد حسن للمحاسبة والمراجعة:

? بلغت الفواتير المرسلة للعملاء عن السنة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٢٤٠٠٠ج، وعن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٣٨٠٠٠ج.

? قدرت الأعمال تحت التنفيذ في نهاية كل سنة كما يلي:

الأعمال تحت التنفيذ في ٢٠٠٦/١٢/٣١ ٧٠٠٠ج

الأعمال تحت التنفيذ في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ١٠٠٠٠ج

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية الخاصة بالأعمال تحت التنفيذ في نهاية كل فترة.
٢- تصوير حـ/ الأتعاب، حـ/ الأعمال تحت التنفيذ، حـ/ مخصص أعمال تحت التنفيذ عن كل من الفترتين.

الحـــل

أولاً: إثبات قيود اليومية الخاصة بالأعمال تحت التنفيذ في نهاية كل فترة:

منه	له	القيـــــد	التاريخ
٧٠٠٠	٧٠٠٠	من حـ/ الأعمال تحت التنفيذ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات **إثبات الأعمال تحت التنفيذ في نهاية الفترة الأولى**	٢٠٠٦/١٢/٣١
٧٠٠٠	٧٠٠٠	من حـ/ المقبوضات والمصروفات إلى حـ/ مخصص أعمال تحت التنفيذ **إثبات تكوين مخصص للأعمال تحت التنفيذ**	٢٠٠٦/١٢/٣١
٧٠٠٠	٧٠٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات إلى حـ/ الأعمال تحت التنفيذ **إقفال حـ/ الأعمال تحت التنفيذ (أول المدة)**	٢٠٠٦/١٢/٣١
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	في حـ/ الأعمال تحت التنفيذ من حـ/ الإيرادات والمصروفات **إثبات الأعمال تحت التنفيذ في نهاية الفترة الثانية**	٢٠٠٧/١٢/٣١
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ المقبوضات والمصروفات إلى حـ/ مخصص أعمال تحت التنفيذ **إثبات تعلية رصيد مخصص أعمال تحت التنفيذ إلى الرقم المماثل للأعمال تحت التنفيذ في تاريخه**	٢٠٠٧/١٢/٣١

حـ/ الأتعاب

منه **له**

مبلغ	بيان	تاريخ	مبلغ	بيان
٢٤٠٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات	/١٢/٣١ ٢٠٠٦	٢٤٠٠٠	من مذكورين
٢٤٠٠٠			٢٤٠٠٠	
٣٨٠٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات	/١٢/٣١ ٢٠٠٧	٣٨٠٠٠	من مذكورين
٣٨٠٠٠			٣٨٠٠٠	

حـ/ الأعمال تحت التنفيذ

منه			له		
٧٠٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات	/١٢/٣١ ٢٠٠٧	٧٠٠٠	رصيد	/١٢/٣١ ٢٠٠٦
٧٠٠٠	رصيد	/١/١ ٢٠٠٧	٧٠٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات	/١٢/٣١ ٢٠٠٧
١٠٠٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات		١٠٠٠٠	رصيد	/١٢/٣١ ٢٠٠٧
١٧٠٠٠		/١٢/٣١ ٢٠٠٧	١٧٠٠٠		

حـ/ مخصص أعمال تحت التنفيذ

منه			له		
٧٠٠٠	رصيد	/١٢/٣١ ٢٠٠٦	٧٠٠٠	من حـ/ المقبوضات والمصروفات	/١٢/٣١ ٢٠٠٦
٧٠٠٠			٧٠٠٠		
١٠٠٠٠	رصيد	/١٢/٣١ ٢٠٠٧	٧٠٠٠	رصيد	/١/١ ٢٠٠٧
			٣٠٠٠	من حـ/ المقبوضات والمصروفات	/١٢/٣١ ٢٠٠٧
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

المعالجة المحاسبية للمصروفات المدفوعة نيابة عن العملاء:

في كثير من الأحيان قد تقوم منشأة المهن الحرة بدفع بعض المصروفات نيابة عن العملاء أثناء تأدية الخدمة المطلوبة مثل مصاريف التسجيل، الرسوم القضائية، وطوابع الدمغة وغيرها.

هذه المصروفات لا تتحملها المنشأة، وإنما يتم تحميلها للعميل الذي تؤدي له الخدمة، ويطالب بها عند إرسال الفاتورة الخاصة بالأتعاب.

ومن أجل سلامة المعالجة المحاسبية لتلك المصروفات يتم تخصيص خانة لها في دفتر النقدية في جانب المدفوعات بعنوان مصروفات لحساب العملاء، كذلك يتم عمل خانة لها في كل حساب من حسابات العملاء.

ويتم التسجيل المحاسبي للمصروفات المدفوعة نيابة عن العملاء بطريقتين:

الطريقة الأولى:

- ? عندما يتم سداد أي مصروفات نيابة عن العميل أثناء تأدية الخدمة له، يجعل حـ/ العميل (خانة المصروفات لحسابه) مدينا، وحـم النقدية دائناً بتلك المصروفات المسددة.
- ? عند الانتهاء من تأدية الخدمة للعميل يتم إرسال فاتورة الأتعاب له والتي تشتمل على الأتعاب التي يجعل حـ/ العميل مديناً بها، بالإضافة لقيمة المصروفات التي تم سدادها نيابة عنه.
- ? عند تحصيل قيمة الفاتورة من العميل يجعل حـ/ العميل دائناً بالأتعاب المحصلة في (خانة الأتعاب)، وبالمصروفات المحصلة (في خانة المصروفات).

الطريقة الثانية:

- ? يتم فتح حساب يسمى حـ/ المصروفات لحساب العملاء في دفتر الأستاذ العام يجعل مديناً بالمصروفات التي تصرف نيابة عن العملاء مع تمييز كل مبلغ بإسم العميل الذي صرفت نيابة عنه.
- ? عند إرسال فاتورة الأتعاب يضاف إليها المصروفات التي دفعت نيابة عنه.

ويتم إثباتها بموجب القيد التالي:

×× من حـ/ العميل

×× إلى حـ/ مصروفات لحساب العملاء

(تحميل العميل بالمصروفات التي دفعت نيابة عنه)

وبناء على ذلك، فإن رصيد حـ المصروفات لحساب العملاء في دفتر الأستاذ العام سيمثل المصروفات التي تم دفعها نيابة عن العملاء والتي لم تحصل على حساباتهم بعد، أما المبالغ المحملة على حسابات العملاء في خانة المصروفات (والتي تظهر ضمن أرصدة العملاء) فهي تمثل المصروفات التي تم تحميلها على العملاء ولكنها تحصل منهم بعد.

? لا يتم الأخذ في الاعتبار "المصروفات لحساب العملاء" التي تظهر ضمن أرصدتهم في نهاية الفترة المالية، وذلك عند تكوين مخصص العملاء في نهاية الفترة، لأن تلك المصروفات تكون مؤيدة بمستندات في أغلب الأحوال، ويمكن المطالبة بها قضائياً إذا استدعى الأمر ذلك.

ولذلك فهي تظهر ضمن أصول المنشأة في قائمة المركز المالي.

مثال شامل:

فيما يلي ميزان المراجعة لمكتب المحلاوي للاستشارات الضريبية في ٢٠٠٧/١٢/٣١:

اسم الحساب	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
رأس المال		٣٠٠٠٠
مرتبات	١٠٠٠٠	
إيجار	٦٠٠٠	
مطبوعات وأدوات كتابية	١٦٠٠	
بريد وتليفون	٨٠٠	
أعمال تحت التنفيذ في ٢٠٠٧/١/١	٢٤٠٠	
مخصص أعمال تحت التنفيذ		٢٤٠٠
دائنون غير تجاريون		٣٠٠
عملاء	٧٢٠٠	
مخصص عملاء في ٢٠٠٧/١/١		٤٨٠٠
مصاريف عمومية	١٠٠٠	
أثاث وتركيبات وأدوات مكتب	١٠٠٠٠	
بنك	٤٨٠٠٠	
نقدية بالخزينة	٦٠٠	
أتعاب		٥٠١٠٠
	٨٧٦٠٠	٨٧٦٠٠

فإذا علمت أن:

١- الأعمال تحت التنفيذ في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بلغت ١٦٠٠ج.
٢- الإيجار الشهري للمكتب ٦٠٠ج.
٣- المرتبات المستحقة تبلغ ١٦٠٠ج.
٤- قدرت المطبوعات المتبقية بمبلغ ٣٠٠ج.
٥- يستهلك الأثاث بمعدل ٥% سنوياً.

المطلوب:

أولاً: إعداد الحسابات الختامية عن عام ٢٠٠٧ باستخدام الأسلوب غير المباشر للوصول لصافي الدخل النقدي.
ثانياً: إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠٠٧/١٢/٣١.

***الحـــل ***

تمهيد للحل:

١- الإيجار:

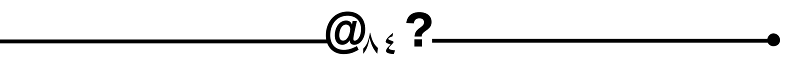
? الإيجار الشهري للمكتب ٦٠٠ج.
? الإيجار السنوي = ٦٠٠ × ١٢ = ٧٢٠٠ج
(يظهر في حـ/ الإيرادات والمصروفات)
? الإيجار المدفوع ٦٠٠٠ج.
? الإيجار المستحق = ٧٢٠٠ – ٦٠٠٠ = ١٢٠٠ج
(يظهر ضمن الالتزامات بقائمة المركز المالي)

٢- المرتبات:

? المرتبات المدفوعة خلال العام ١٠٠٠٠جد.
? المرتبات المستحقة ١٦٠٠ج.
(تظهر ضمن الالتزامات بقائمة المركز المالي)
? المرتبات التي تخص العام = ١٠٠٠٠ + ١٦٠٠ = ١١٦٠٠ج
(تظهر في حـ/ الإيرادات والمصروفات)

٣- مطبوعات وأدوات كتابية:

? رصيد المطبوعات والأدوات الكتابية أول العام ٨٠٠ج.
? رصيد المطبوعات والأدوات الكتابية آخر العام ٣٠٠ج.
(تظهر بقائمة المركز المالي ضمن الأصول)
? المطبوعات والأدوات الكتابية المستهلكة خلال العام
= ٨٠٠ – ٣٠٠ = ٥٠٠ج (تظهر في حـ/ الإيرادات والمصروفات)



٤- إهلاك الأثاث:

? م. الإهـــلاك الـــسنوي للأثـــاث = ١٠٠٠٠ × ٥% × ١ = ٥٠٠ج
(يظهر في حـ/ الإيرادات والمصروفات)

? كما أن حـ/ مخصص إهلاك الأثاث (٥٠٠) يظهر مطروحاً من الأثاث في قائمة المركز المالي.

أولاً: إعداد الحسابات الختامية للمكتب عن عام ٢٠٠٧ باستخدام الطريقة غير المباشرة في الوصول لصافي الدخل النقدي

مكتب المحلاوي للاستشارات الضريبية
حـ/ الإيرادات والمصروفات
عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

منه		له	
٢٤٠٠	إلى حـ/ أعمال تحت التنفيذ (أول الفترة)	٥٠١٠٠	من حـ/ الأتعاب
١١٦٠٠	إلى حـ/ المرتبات	١٦٠٠	من حـ/ الأعمال تحت التنفيذ (آخر الفترة)
٧٢٠٠	إلى حـ/ الإيجار		
١٣٠٠	إلى حـ/ المطبوعات والأدوات الكتابية		
٨٠٠	إلى حـ/ بريد وتليفون		
١٠٠٠	إلى حـ/ مصاريف عمومية		
٥٠٠	إلى حـ/ إهلاك أثاث		
٢٦٩٠٠	الرصيد (صافي الدخل المستحق) إلى حـ/ المقبوضات والمصروفات		
٥١٧٠٠		٥١٧٠٠	

مكتب المحلاوي للاستشارات الضريبية
حـ/ المقبوضات والمصروفات
عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

منه		له	
١٦٠٠	إلى حـ/ مخصص أعمال تحت التنفيذ (آخر الفترة)	٢٦٩٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات
٧٢٠٠	إلى حـ/ مخصص عملاء (مجموع أرصدة العملاء آخر الفترة)	٢٤٠٠	من حـ/ مخصص أعمال تحت التنفيذ (أول الفترة)
٢٥٣٠٠	إلى حـ/ جاري صاحب المكتب (صافي الدخل النقدي)	٤٨٠٠	من حـ/ مخصص عملاء (أول الفترة)
٣٥١٠٠		٣٥١٠٠	

ثانياً: إعداد قائمة المركز المالي للمكتب في ٢٠٠٧/١٢/٣١:

مكتب المحلاوي للاستشارات الضريبية

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٧/١٢/٣١

البيان		
الأصول:		
أثاث وتركيبات وأدوات مكتبية	١٠٠٠٠	
- مخصص إهلاك أثاث	٥٠٠	
عملاء	٧٢٠٠	٩٥٠٠
- مخصص عملاء (آخر الفترة)	٧٢٠٠	
أعمال تحت التنفيذ	١٦٠٠	
- مخصص أعمال تحت التنفيذ	١٦٠٠	
منطبوعات وأدوات كتابية		٣٠٠
بنك		٤٨٠٠٠
نقدية بالخزينة		٦٠٠
		٥٨٤٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
حقوق الملكية	٣٠٠٠٠	
رأس المال	٢٥٣٠٠	٥٥٣٠٠
صافي الدخل النقدي		٣٠٠
الالتزامات:		
دائنون غير تجاريون		
إيجار مستحق	١٢٠٠	
مرتبات مستحقة	١٦٠٠	٢٨٠٠
		٥٨٥٠٠

الفصل الثاني
إعداد القوائم المالية المجمعة
في تاريخ الاقتناء

:C

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء على مستوى شركات المجموعة كوحدة واحدة، وذلك من أجل تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية لتلك المعلومات من أجل اتخاذ القرارات المختلفة.

ويقتصر إعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء على إعداد قائمة مركز مالي مجمعة فقط، ذلك لأن نتائج أعمال كلاً من الشركة القابضة والشركة التابعة لها قبل عملية الاقتناء تتعلق بمشروعات مستقلة.

ومن أجل إعداد القوائم المالية المجمعة يتم إجراء عملية استبعادات وتسوية من خلال إعداد ورقة عمل يتم على أثرها إعداد قائمة المركز المالي المجمعة في تاريخ الاقتناء.

وتختلف المعالجة المحاسبية في حالة إتباع طريق الشراء إذا كانت الشركة القابضة تمتلك كافة أسهم الشركة التابعة لها (١٠٠% من الأسهم العادية)، أو كانت تمتلك نسبة أقل من ذلك.

وبناء على ذلك، ففي هذا الفصل سيتم التعرض للنقاط التالية:

أولاً: إعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء وفقاً لطريقة الشراء عندما تكون تكلفةالاستثمار مساوية للقيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.

ثانياً: إعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء عندما تكون تكلفة الاستثمار أكبر من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.

ثالثاً: إعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء عندما تكون تكلفة الاستثمار أقل من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.

أولاً: إعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء في ظل طريقة الشراء:

في ظل طريقة الشراء، وعند إعداد القوائم المالية المجمعة تختلف المعالجة المحاسبية تبعاً للحالات التالية:

١- أن تكون تكلفة الاستثمار مساوية لنصيب الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.
٢- أن تكون تكلفة الاستثمار أكبر من نصيب الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.
٣- أن تكون تكلفة الاستثمار أقل من نصيب الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.

وفي كل حالة من الحالات السابقة يختلف الأمر إذا ما كانت الشركة القابضة تمتلك ١٠٠% من الأسهم العادية للشركة التابعة أو كانت تمتلك نسبة أقل من ١٠٠% من الأسهم العادية للشركة التابعة.

وسوف يتم التعرض لكل حالة من الحالات السابقة على النحو التالي:

أولاً: تكلفة الاستثمار تساوي القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة:

(أ) الشركة القابضة تمتلك ١٠٠% من الأسهم العادية للشركة التابعة.

مثال (١):

في ٢٠١١/٥/١ قامت شركة الاتحاد بشراء ١٠٠% من الأسهم العادية لشركة النور، وفيما يلي قائمتي المركز المالي للشركتين في ذلك التاريخ:

بيـــــــان	شركة الاتحاد	شركة النور
الأصول:		
نقدية	١٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
عملاء	٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
مخزون سلعي	٤٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
استثمارات في الشركة التابعة (النور)	١٧٥٠٠٠	
أصول ثابتة بالصافي	١١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
إجمالي الأصول	٥٥٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		

دائنون	٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٣٣٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**٥٥٠٠٠٠**	**١٧٠٠٠٠**

وبافتراض أن القيم العادلة لأصول والتزامات "شركة النور" مساوية للقيم الدفترية ماعدا المخزون السلعي حيث بلغت القيمة العادلة لـه ٣٠٠٠٠ج، وكـذلك الأصـول الثابتـة بالـصافي حيـث بلغـت القيمـة العادلة لها ٨٠٠٠٠.

المطلوب:

١) إجراء قيود الاستبعاد والتسوية بورقة العمل.
٢) إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٥/١.
٣) تصوير قائمة المركز المالي المجمعة في ذلك التاريخ.

الحـــل

تمهيد:
القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة (النور)
= مجموع القيم العادلة للأصول – مجموع القيم العادلة للالتزامات
= ٢١٠٠٠٠ – ٣٥٠٠٠ = ١٧٥٠٠٠
(وهو مساوي لتكلفة الاستثمار في الشركة التابعة)

أولاً: قيود الاستبعاد والتسوية بورقة العمل:

مدين	دائن	بيـــــــان
		من مذكورين
١٠٠٠٠		حـ/ المخزون السلعي
٣٠٠٠٠		حـ/ الأصول الثابتة (بالصافي)
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة (النور)
		تسوية الفرق بين القيم العادلة والقيم الدفترية لأصول الشركة التابعة (النور)
		من مذكورين
١١٠٠٠٠		حـ/ رأس مال الأسهم الشركة التابعة (النور)

١٠٠٠٠		حـ/ علاوة إصدار الأسهم العادية – الشركة التابعة (النور)
١٥٠٠٠		حـ/ أرباح محتجزة – الشركة التابعة (النور)
	١٣٥٠٠٠	إلى حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة (النور)
		استبعاد رصيد حـ/ الاستثمار بعد تعديل قيم الأصول مقابل استبعاد حسابات حقوق الملكية للشركة التابعة

ثانياً: إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٥/١:

بيـــــان	الشركة القابضة (الاتحاد)	الشركة التابعة (النور)	تسويات واستبعادات		قائمة المركز المالي المجمعة
			مدين	دائن	
الأصول:					
نقدية	١٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠			٢١٠٠٠٠
عملاء	٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠			١١٠٠٠٠
مخزون سلعي	٤٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠		٧٥٠٠٠
استثمارات في الشركة التابعة	١٧٥٠٠٠			] ٤٠٠٠ ٠	-
أصول ثابتة (بالصافي)	١١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠		١٩٠٠٠٠
إجمالي الأصول	٥٥٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠			٥٨٥٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:					
دائنون	٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠			٩٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠			٩٥٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٣٣٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠		٣٣٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠		٣٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠		٤٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٥٥٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٥٨٥٠٠٠

ثالثاً:

شركة الاتحاد والشركة التابعة لها
قائمة المركز المالي المجمعة
في ٢٠١١/٥/١

الأصول:	
نقدية	٢١٠٠٠٠
عملاء	١١٠٠٠٠

مخزون سلعي	٧٥٠٠٠
أصول ثابتة بالصافي	١٩٠٠٠٠
إجمالي الأصول	٥٨٥٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:	
دائنون	٩٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٩٥٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٣٣٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٣٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٥٨٥٠٠٠

(ب) الشركة القابضة تمتلك أقل من ١٠٠% من الأسهم العادية للشركة التابعة.

في هذه الحالة لا يكون للشركة القابضة السيطرة الكاملة على الشركة التابعة لأنها لا تمتلك كامل الأسهم العادية للشركة التابعة ويتمثل الجزء المتبقي من حقوق الملكية في الشركة التابعة في حقوق الأقلية، حيث يتم الإفصاح عنه في القوائم المالية المجمعة.

مثال (٢):

بافتراض أنه في المثال السابق تم تعديل الأرصدة التالية في قائمة المركز المالي للشركة القابضة (الإتحاد):

حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة (النور)	١٢٢٥٠٠
حـ/ القروض طويلة الأجل	٢٧٥٠٠

مع العلم بأن الشركة القابضة تمتلك ٧٠% من الأسهم العادية للشركة التابعة.

المطلوب:

١) إجراء قيود الاستبعاد والتسوية.
٢) إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٥/١.
٣) تصوير قائمة المركز المالي المجمعة في ذلك التاريخ.

الحـــل

عند تعديل أصول والتزامات الشركة التابعة بالقيم العادلة عندما تكون نسبة السيطرة أقل من ١٠٠%، فإن هناك طريقتان:

الطريقة الأولى: يتم من خلالها التعديل بنسبة ما تمتلكه الشركة القابضة في الأسهم العادية للشركة التابعة فقط.

الطريقة الثانية: يتم من خلالها التعديل بكامل القيمة، ويقسم الفرق بين القيم العادلة والقيم الدفترية إلى جزئين: جزء مقابل نسبة السيطرة لتخفيض حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة، والجزء الأخر مقابل ما تمتلكه حقوق الأقلية.

وتعتبر الطريقة الثانية أفضل من الأولى وذلك حتى يكون هناك تجانس في قيم الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي المجمعة.

وطبقاً للطريقة الثانية، ففي هذا المثال فإن:

الفروق بين القيم العادلة والقيم الدفترية لأصول الشركة التابعة (النور)

= ٤٠٠٠٠ج تقسم إلى جزئين:

نصيب الشركة القابضة (٧٠%) = ٤٠٠٠٠ × ٧٠% = ٢٨٠٠٠

نصيب حقوق الأقلية (٣٠%) = ٤٠٠٠٠ × ٣٠% = ١٢٠٠٠

<u>وبناءً على ذلك تكون قيود الاستبعاد والتسوية كما يلي:</u>

مدين	دائن	بيـــــــان
		من مذكورين
١٠٠٠٠		حـ/ المخزون السلعي
٣٠٠٠٠		حـ/ الأصول الثابتة (بالصافي)
		إلى مذكورين
	٢٨٠٠٠	حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة (النور)
	١٢٠٠٠	حـ/ حقوق الأقلية
		تسوية الفرق بين القيم العادلة والقيم الدفترية لأصول الشركة التابعة (النور)
		من مذكورين
١١٠٠٠٠		حـ/ رأس مال الأسهم العادية - الشركة التابعة (النور)
١٠٠٠٠		حـ/ علاوة إصدار الأسهم العادية – الشركة التابعة (النور)
١٥٠٠٠		حـ/ أرباح محتجزة – الشركة التابعة (النور)
		إلى مذكورين
	٩٤٥٠٠	حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة (النور) (٧٠%)
	٤٠٥٠٠	حـ/ حقوق الأقلية (٣٠%)
		استبعاد رصيد حـ/ الاستثمار بعد تعديل الأصول مقابل استبعاد حسابات حقوق الملكية للشركة التابعة و تعلية الفرق على حـ/ حقوق الأقلية

<u>ثانياً: إعداد ورقة العمل:</u>

ورقة العمل لإعداد قائمة المركز المالي المجمعة
في ٢٠١١/٥/١

بيـــــان	الشركة القابضة (الاتحاد)	الشركة التابعة (النور)	تسويات واستبعادات مدين	تسويات واستبعادات دائن	قائمة المركز المالي المجمعة
<u>الأصول:</u>					
نقدية	١٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠			٢١٠٠٠٠
عملاء	٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠			١١٠٠٠٠
مخزون سلعي	٤٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠		٧٥٠٠٠
استثمارات في الشركة التابعة	١٢٢٥٠٠			٢٨٠٠٠	-
أصول ثابتة (بالصافي)	١١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠		١٩٠٠٠٠
إجمالي الأصول	٤٩٧٥٠٠	١٧٠٠٠٠			٥٨٥٠٠٠
<u>الالتزامات وحقوق الملكية:</u>					
دائنون	٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠			٩٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٢٧٥٠٠	١٥٠٠٠			٤٢٥٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٣٣٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠		٣٣٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠		٣٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٠٠٠٠
حقوق الأقلية					٥٢٥٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٤٩٧٥٠٠	١٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٥٨٥٠٠٠

<u>ثالثاً:</u>

<u>شركة الاتحاد والشركة التابعة لها:</u>

قائمة المركز المالي المجمعة
في ٢٠١١/٥/١

<u>الأصول:</u>	
نقدية	٢١٠٠٠٠
عملاء	١١٠٠٠٠
مخزون سلعي	٧٥٠٠٠
أصول ثابتة بالصافي	١٩٠٠٠٠
إجمالي الأصول	**٥٨٥٠٠٠**
<u>الالتزامات وحقوق الملكية:</u>	

دائنون	٩٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٤٢٥٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٣٣٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٣٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠
حقوق الأقلية	٥٢٥٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**٥٨٥٠٠٠**

ثانياً: تكلفة الاستثمار أكبر من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة:

في هذه الحالة – كما سبق القول – تكون هناك شهرة موجبة التي تمثل الفرق بين تكلفة الاستثمار والقيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.

مثال (٣):

في ٢٠١١/٨/١ قامت شركة الشرق الأوسط بشراء ٨٠% من الأسهم العادية لشركة مصر العروبة وفيما يلي قائمتي المركز المالي للشركتين في ذلك التاريخ:

بيــــــان	شركة الشرق الأوسط	شركة مصر العروبة
الأصول:		
نقدية	٥٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
عملاء	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
أوراق قبض	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مخزون سلعي	٥٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
استثمارات في الشركة التابعة	٢٠٠٠٠٠	
أصول ثابتة بالصافي	١١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
إجمالي الأصول	٥٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
دائنون	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
أوراق دفع	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٣٦٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠

إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠

فإذا علمت أن:

القيم العادلة لأصول والتزامات شركة مصر العروبة مساوية للقيم الدفترية ماعدا العملاء حيث بلغت القيمة العادلة لهم ٣٠٠٠٠ج، المخزون حيث بلغت القيمة العادلة له ٦٠٠٠٠ج وكذلك الأصول الثابتة (بالصافي) حيث بلغت القيمة العادلة لها ١٠٠٠٠٠ج.

المطلوب:

١) إجراء قيود الاستبعاد والتسوية بورقة العمل.
٢) إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٨/١.
٣) تصوير قائمة المركز المالي المجمعة في ذلك التاريخ.

*الحـــل *

تمهيد:

القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة (مصر العروبة)
= مجموع القيم العادلة للأصول – مجموع القيم العادلة للالتزامات
= ٢٤٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ = ١٩٠٠٠٠

نصيب الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة = ١٩٠٠٠٠ × ٨٠÷١٠٠ = ١٥٢٠٠٠

تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة = ٢٠٠٠٠٠

قيمة شهرة المحل الموجبة = تكلفة الاستثمار – نصيب الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة
= ٢٠٠٠٠٠ – ١٥٢٠٠٠ = ٤٨٠٠٠

حقوق الأقلية في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة
= ١٩٠٠٠٠ × ٢٠÷١٠٠ = ٣٨٠٠٠

ويلاحظ أنه لا يجوز إظهار أي نصيب لحقوق الأقلية في الشهرة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

أولاً: قيود الاستبعاد والتسوية:

مدين	دائن	بيـــــــان
		من مذكورين
١٠٠٠٠		حـ/ المخزون السلعي
٢٠٠٠٠		حـ/ الأصول الثابتة (بالصافي)
		إلى مذكورين
	١٠٠٠٠	حـ/ العملاء
	١٦٠٠٠	حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة (مصر العروبة)
	٤٠٠٠	حـ/ حقوق الأقلية
		تسوية الفرق بين القيم العادلة والقيم الدفترية لأصول الشركة التابعة
٤٨٠٠٠		من حـ/ شهرة المحل
	٤٨٠٠٠	إلى حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة (مصر العروبة)
		إثبات الشهرة الموجبة
		من مذكورين
١٢٠٠٠٠		حـ/ رأس مال الأسهم العادية - الشركة التابعة (النور)
٢٠٠٠٠		حـ/ علاوة إصدار الأسهم العادية – الشركة التابعة (النور)
٣٠٠٠٠		حـ/ أرباح محتجزة – الشركة التابعة (النور)
		إلى مذكورين
	١٣٦٠٠٠	حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة (مصر العروبة)
	٣٤٠٠٠	حـ/ حقوق الأقلية
		استبعاد رصيد حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة مقابل استبعاد حسابات حقوق الملكية مع إظهار حقوق الأقلية

ثانياً: إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٨/١:

بيـــــان	الشركة القابضة (الشرق الأوسط)	الشركة التابعة (مصر العروبة)	تسويات واستبعادات		قائمة المركز المالي المجمعة
			مدين	دائن	
الأصول:					
نقدية	٥٥٠٠٠	٣٠٠٠٠			٨٥٠٠٠
عملاء	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠		١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
أوراق قبض	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠			٥٠٠٠٠
مخزون سلعي	٥٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠		١١٥٠٠٠
استثمارات في الشركة التابعة	٢٠٠٠٠٠			١٦٠٠٠ ٤٨٠٠٠ ١٣٦٠٠٠	-

البيان			مدين	دائن	
أصول ثابتة (بالصافي)	١١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	.	٢١٠٠٠٠
			٤٨٠٠٠		٤٨٠٠٠
إجمالي الأصول	٥٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠			٥٨٨٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:					
دائنون	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠			٨٠٠٠٠
أوراق دفع	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠			٥٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٣٦٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠		٣٦٥٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠		٣٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠	٢٥٠٠٠
حقوق الأقلية					٣٨٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٥٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٤٨٠٠٠	٢٤٨٠٠٠	٥٨٨٠٠٠

ثالثاً: شركة الشرق الأوسط والشركة التابعة لها:

قائمة المركز المالي المجمعة

في ٢٠١١/٨/١

الأصول:	
نقدية	٨٥٠٠٠
عملاء	٨٠٠٠٠
أوراق قبض	٥٠٠٠٠
مخزون سلعي	١١٥٠٠٠
أصول ثابتة (بالصافي)	٢١٠٠٠٠
شهرة محل	٤٨٠٠٠
إجمالي الأصول	**٥٨٨٠٠٠**
الالتزامات وحقوق الملكية:	
دائنون	٨٠٠٠٠
أوراق الدفع	٥٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٣٦٥٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٣٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٥٠٠٠
حقوق الأقلية	٣٨٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**٥٨٨٠٠٠**

ثالثاً: تكلفة الاستثمار أقل من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة:

في هذه الحالة نجد أن الفرق بين تكلفة الاستثمار والقيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة يكون بمثابة شهرة سالبة وطبقاً لمعايير المحاسبة فإنه يتم استبعادها من القيمة العادلة للأصول غير المتداولة ماعدا الاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل وذلك بنسب القيم العادلة لتلك الأصول إلى الإجمالي.

مثال (٤):

في ٢٠١١/٣/٢٠ قامت الشركة (أ) بشراء ٨٥% من أسهم الشركة (ب)، وفيما يلي قائمتي المركز المالي للشركتين في ذلك التاريخ:

بيـــــــان	الشركة (أ)	الشركة (ب) قيم دفترية	الشركة (ب) قيم عادلة
الأصول:			
نقدية	١٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
مخزون سلعي	١٢٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٨٥٠٠٠
استثمارات في أوراق مالية طويلة الأجل	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦٥٠٠٠
استثمارات في الشركة التابعة (ب)	٣٠٠٠٠٠	-	-
أصول ثابتة (بالصافي)	٢٢٠٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠
أصول غير ملموسة	٨٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٧٠٠٠٠
إجمالي الأصول	**٩٧٠٠٠٠**	**٣٤٠٠٠٠**	
الالتزامات وحقوق الملكية:			
دائنون	٧٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	
رأس مال الأسهم العادية	٧٦٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	
علاوة إصدار الأسهم العادية	٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	
أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**٩٧٠٠٠٠**	**٣٤٠٠٠٠**	

المطلوب:

١) إجراء قيود الاستبعاد والتسوية.
٢) إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٣/٢٠.
٣) تصوير قائمة المركز المالي المجمعة في ذلك التاريخ.

الحـــل

تمهيد:

القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة (ب)
= مجموع القيم العادلة للأصول – مجموع القيم العادلة للالتزامات
= ٤١٥٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ = ٣٨٠٠٠٠

نصيب الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة = ٣٨٠٠٠٠ × $\frac{85}{100}$ = ٣٢٣٠٠٠

نصيب حقوق الأقلية = ٣٨٠٠٠٠ × $\frac{15}{100}$ = ٥٧٠٠٠

∴ تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة (ب) = ٣٠٠٠٠٠ وهي أقل من نصيب الشركة القابضة في القيم العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.

∴ هناك شهرة سالبة = ٣٢٣٠٠٠ – ٣٠٠٠٠٠ = ٢٣٠٠٠

وطبقاً لمعايير المحاسبة يتم تخفيض قيم الأصول غير المتداولة بها فيما عدا الاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل، وذلك بنسب القيم العادلة لها.

وفي هذا المثال يتم خصمها من الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة بنسبة ١٤٠٠٠٠ : ٧٠٠٠٠ أي ٢ : ١.

∴ مقدار التخفيض في الأصول الثابتة = ٢٣٠٠٠ × $\frac{2}{3}$ = ١٥٣٣٣

مقدار التخفيض في الأصول غير الملموسة = ٢٣٠٠٠ × $\frac{1}{3}$ = ٧٦٦٧

أولاً: قيود الاستبعاد والتسوية:

مدين	دائن	بيـــــــان
		من مذكورين
٢٢٠٠٠٠		حـ/ أسهم رأس المال – الشركة (ب)
٥٠٠٠٠		حـ/ علاوة إصدار الأسهم – الشركة (ب)
٣٠٠٠٠		حـ/ أرباح محتجزة – الشركة (ب)
١٥٠٠٠		حـ/ المخزون (١)
٢٥٠٠٠		حـ/ استثمارات أوراق مالية طويلة الأجل (٢)
٩٦٦٧		حـ/ أصول ثابتة (بالصافي) (٣)
٧٣٣٣		حـ/ أصول غير ملموسة (٤)
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠٠	حـ/ الاستثمار في الشركة التابعة (ب)
	٥٧٠٠٠	حـ/ حقوق الأقلية
		استبعاد حـ/ الاستثمار وما يقابله من حقوق الملكية في الشركة (ب) مع تسوية الشهرة السالبة وتحديد حقوق الأقلية

(١) المخزون = القيمة العادلة للمخزون – القيمة الدفترية
= ٨٥٠٠٠ – ٧٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠

(٢) استثمارات طويلة الأجل = القيمة العادلة للاستثمارات طويلة الأجل – القيمة الدفترية
= ٦٥٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠

(٣) الأصول الثابتة = الفرق بين القيمة العادلة والدفترية – مقدار التخفيض نتيجة الشهرة السالبة
= (١٤٠٠٠٠ – ١١٥٠٠٠) – ١٥٣٣٣ = ٩٦٦٧

(٤) الأصول غير الملموسة = الفرق بين القيمة العادلة والدفترية – مقدار التخفيض نتيجة الشهرة السالبة
= (٧٠٠٠٠ – ٥٥٠٠٠) – ٧٦٦٧ = ٧٣٣٣

ثانياً: إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٨/١:

بيـــــان	الشركة القابضة (أ)	الشركة التابعة (ب)	تسويات واستبعادات		قائمة المركز المالي المجمعة
			مدين	دائن	
الأصول:					
نقدية	١٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠			٢١٠٠٠٠
مخزون سلعي	١٢٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٥٠٠٠		٢٠٥٠٠٠
استثمارات في أوراق مالية طويلة الأجل	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠		١٦٥٠٠٠
استثمارات في الشركة التابعة (ب)	٣٠٠٠٠٠	-		٣٠٠٠٠٠	-
أصول ثابتة (بالصافي)	٢٢٠٠٠٠	١١٥٠٠٠	٩٦٦٧		٣٤٤٦٦٧
أصول غير ملموسة	٨٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٧٣٣٣		١٤٢٣٣٣
إجمالي الأصول					١٠٦٧٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:					
دائنون	٧٠٠٠٠	٤٠٠٠٠			١١٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٧٦٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠		٧٦٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		٨٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠		٦٠٠٠٠
حقوق الأقلية				٥٧٠٠٠	٥٧٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية					١٠٦٧٠٠٠

ثالثاً: شركة (أ) والشركة التابعة لها:

قائمة المركز المالي المجمعة

في ٢٠١١/٣/٢٠

الأصول:	
نقدية	٢١٠٠٠٠
مخزون سلعي	٢٠٥٠٠٠
استثمارات في أوراق مالية طويلة الأجل	١٦٥٠٠٠
أصول ثابتة (بالصافي)	٣٤٤٦٦٧
أصول غير ملموسة	١٤٢٣٣٣
إجمالي الأصول	١٠٦٧٠٠٠

الالتزامات وحقوق الملكية:	
دائنون	١١٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٧٦٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٨٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠
دائنون	٥٧٠٠٠
حقوق الأقلية	
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١٠٦٧٠٠٠

تمـــــاريـن

تمرين رقم (١):

في ٢٠١١/٤/١٥ قامت شركة الإخلاص بشراء ١٠٠% من الأسهم العادية لشركة الصبر، وفيما يلي قائمتي المركز المالي للشركتين في ذلك التاريخ:

بيـــــــان	شركة الإخلاص	شركة الصبر
الأصول:		
نقدية	٢٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
مخزون سلعي	١٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
استثمارات في الشركة التابعة	٣٤٠٠٠٠	-
أصول ثابتة (بالصافي)	٥٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
	١٢٧٠٠٠٠	**٣٢٠٠٠٠**
الالتزامات وحقوق الملكية:		
دائنون	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	٨٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية	١٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
أرباح محتجزة	١٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
	١٢٧٠٠٠٠	**٣٢٠٠٠٠**

فإذا علمت أن القيم العادلة لأصول الشركة التابعة (الصبر) تعادل القيم الدفترية لها ما عدا المخزون السلعي (٥٥٠٠٠) في الأصول الثابتة بالصافي (١٨٠٠٠٠).

المطلوب:

١) إجراء قيود الاستبعاد والتسوية.
٢) إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٤/١٥.
٣) تصوير قائمة المركز المالي المجمعة في ذلك التاريخ.



تمرين رقم (٢):

باستخدام بيانات التمرين رقم (١)، وبافتراض أن شركة الإخلاص قامت بشراء ٧٥% من الأسهم العادية للشركة التابعة (الصبر).

المطلوب:

١) إجراء قيود الاستبعاد والتسوية.
٢) إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٤/١٥.
٣) تصوير قائمة المركز المالي في ذلك التاريخ.

تمرين رقم (٣):

في ٢٠١١/٧/١ قامت شركة الكلمة الطيبة بشراء ١٠٠% من الأسهم العادية لشركة الفردوس، وفيما يلي قائمتي المركز المالي للشركتين في ذلك التاريخ:

بيـــــــان	شركة الكلمة الطيبة	شركة الفردوس
الأصول:		
نقدية	٣٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
مخزون سلعي	٢٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
استثمارات في الشركة التابعة	٦٠٠٠٠٠	-
مباني (بالصافي)	٤٢٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
أثاث (بالصافي)	١٤٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
إجمالي الأصول	١٧٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
أوراق دفع	١٤٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	١٢٨٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	١٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	١٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
	١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠

فإذا علمت أن القيم العادلة لأصول شركة الصبر كما يلي:

نقدية ١٢٠٠٠٠
مخزون سلعي ١٧٠٠٠٠

مباني (بالصافي)	٢٨٠٠٠٠
أثاث (بالصافي)	١٤٠٠٠٠

المطلوب:

١) إجراء قيود الاستبعاد والتسوية.
٢) إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٧/١.
٣) تصوير قائمة المركز المالي المجمعة في ذلك التاريخ.

تمرين رقم (٤):

باستخدام بيانات التمرين رقم (٣)، وبافتراض أن شركة الكلمة الطيبة قامت بشراء ٩٠% من الأسهم العادية لشركة الصبر.

المطلوب:

١) إجراء قيود الاستبعاد والتسوية.
٢) إعداد ورقة العمل في ٢٠١١/٧/١.
٣) تصوير قائمة المركز المالي المجمعة في ذلك التاريخ.

U

(١)د. أحمد الخطيب، "**النظم المحاسبية في المنشآت المتخصصة**"، القاهرة، بدون ناشر، ٢٠٠٣.

(٢)د. أحمد بسيوني شحاته، د. عبد الوهاب نصر علي، "**المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية**"، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧.

(٣)د. السيد أحمد السقا، "**دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة**"، طنطا، بدون ناشر، ٢٠١٠.

(٤)د. حسين القاضي وآخرون، "**المحاسبة المالية المتقدمة**"، عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٧.

(٥)د. سعيد عبد المنعم محمد، د. تامر سعيد عبد المنعم محمد، القاهرة: شركة القصر، ٢٠٠٩.

(٦)د. كمال الدين الدهراوي، "**مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة**"، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤.

(٧)د. محمود إبراهيم عبد السلام، "**المحاسبة المالية المتقدمة**"، الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٩٨.

